جامعة د. الطاهر مولاي – سعيد
كلية الحقوق والعلوم السياسي
قسم: العلوم السياسية

تقييم السياسة السياحية في الجزائر
دراسة حالة "ولاية سعيدة"

مذكرة لنيل شهادة: الماستر في العلوم السياسية
تخصص:السياسات العامة و التنمية

من إعداد الطالبتين:تحـــت إشـــراف:

- **مقدم فوزيـــة** — **الدكتور: زيـدان جمـــال**
- **لاشي فايـــزة**

لجنة المناقشة:

- **الدكتور: زبيري رمضان** — **رئيســـــــــا.**
- **الدكتور: جمـــال زيـــدان** — **مشرفـا/مقـررا.**
- **الأستاذ: بندادة لخضرعضـــــــــوا.**

السنة الجامعية:2015 / 2016 م
1437/1436

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

﴿قُلِ اللهمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ أنك عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهارِ وَتُولِجُ النَّهارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾.

صدق الله العظيم

الآية 26-27 من سورة آل عمران

الاهداء

إهدائي ...هو إعترافه بأن الفضل كله لله، حيث هدانا إلى الإيمان،

و أنزل إلينا دعوة الخير، و رسالة النور للبشرية كلها، و تفضل علينا بالنظر إلى وجهه الكريم، و جنة خالدين فيها.

إهدائي...هو الصلاة و السلام على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم نبي الهدى و الرحمة للعالمين، و المؤيد من ربه سبحانه بالبينة الكبرى، و المعجزة الباقية إلى قيام الساعة.

إهدائي...هو الدعاء الخالص لوالدي بأن يرحمهما ربي كما ربياني صغيرا، و كما أخذوا بيدي إلى طريق العلم و النور .

إهدائي...إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع .

إهدائي ...إلى كل أخوتي أحبتي حيث ما كانوا خاصة صديقتي فوزية و عائلتها الكريمة....أهدي هذه المذكرة.

- لا.فوزيــة

شكـــر وتقديـــر

قال الله تعالى: «لئن شكرتـــم لأزيدنكـــم»

بعد الثناء والحمد لله حمدا كثيرا بكرتا وأصيلا الذي وفقنا لإعداد

هذا العمل المتواضـع

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص التقدير

إلى الأستاذ الفاضل، المشرف «الدكتور جمال زيدان»

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة رغم التزاماته العديدة.

ولا يفوتنا أيضا أن نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

من قريـــب أو من بعيـــد

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام

وفي الأخير نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل من صالح

الأعمال، وأن يكتبنا من الذين يجعلون من العلم مسعى ومن العمل

وسيلة

ومن النجاح ثمرة تضيء على الأجيال بنور الفهم

شكـــــــــرا

الاهداء

الى من قال فيهما جل شانه (وبالوالدين احسانا)

الى شمعة قلبي جدتي سعدية التي كان دعاءها لي سر نجاحي .وفقني الله

الى اسعادها الى خالاتي و اخوالي ،

كما اهدي هذا العمل الى استادي الفاضل جمال زيدان على تفضله بالاشراف

على هذه المذكرة و على الثقة التي منحني اياها و الذي تعلمت منه التواضع

و الانضباط ،وحب العمل

الى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وكان سندي :هوارية ،عبد

الكريم ،فايزة ،وزاني

الى كل من دعمني و لو بكلمة طيبة :فايزة ،غنية ،حياة ،هجيرة مباركة ،نورة

و نوال

و.فوزية

مقدمة

لم تعد السياحة ذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة، و يسافر لبلد ما ليقضي عدة ليالي في احد الفنادق، ويتجول بين معالم البلد الأثرية بل تغير و تبدل الحال وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتأثر فيه و تتأثر به .

هذا التنوع و التداخل في فروعها الذي لم يكن كائنا قبل سنوات عدة هونتاج تطور صناعة السياحة وزحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم، وتمكنها من تجاوز كل الأزمات فقد أثبتت التجارب أنها صناعة لا تنضب و لا تندثر بل تنموا عاما بعد عام، ترتبط بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود و لهذا سارعت عدة دول إلى الاهتمام بها وجعلها من الركائز الأساسية في تحقيق اقتصاد متين .

على عكس الجزائر التي ما زالت صورة السياحة بها غابرة ولكن مع التراجع الأخير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، برزت الضرورة الملحة لتنويع مصادر الدخل و وجدت الحكومة نفسها أمام تحديات كبرى لتحويل الإمكانيات السياحة إلى عروض سياحية قادرة على تلبية متطلبات السوق العالمية ومواكبة اتجاهاتها وهو التحدي التي ظلت الحكومات المتعاقبة ترفعه دون تطبيق ملموس فتبنيها إستراتيجية من اجل النهوض بالقطاع وترقيته، لا يتوقف عند هذا الحد، بل يجب أن ترتكز في صناعتها لقطاع سياحي ذو وقع كبير على الاقتصاد الوطني ودور كبير في وتيرة التنمية على دراسات التقييمية التي أصبحت شبه معدومة في منظومة سيرها نحو تطوير قطاعاتها فبالرغم من الكم الهائل من الإمكانيات ذات الزخم السياحي، إلا أن القطاع يفتقر للتقييم و الرقابة، اللذان يعتبران من الضروريات الأساسية للنجاح أي سياسة.

بالرغم من كون الكتابات التي عالجت موضوع السياسات السياحية بالجزائر ليست بالكثيرة إلا انه يمكن إدراج بعض المراجع التي استندت إليها هذه الدراسة ومنها: كتاب "السياسة العامة منظور كلي في البيئة و التحليل" **للدكتور فهمي خليفة الفهداوي** حيث قام بتعريف تقييم السياسة العامة و أنواعها ،كذا الباحث **عبد القوي خيري** الذي تحدث عن تقييم السياسة العامة و عناصرها تحت عنوان"دراسة السياسة العامة" تطرق فيه إلى مفهوم التقييم بصفة عامة إضافة إلى ذلك **الدكتورعبس محمد يسري**،الذي تحدث عن السياحة في الدول المتقدمة و المتخلفة تحت عنوان العولمة السياحية في الدول المتقدمة و المتخلفة حيث ابرز أنواع السياحة و أثارها و لكن لم يتكلم عن السياسة السياحية في كلتا الدولتين..اما بخصوص الدراسات الجامعية فنجد رسالة الماجستير أبركان فؤاد تحت عنوان السياسات السياحية و التنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس التي نوقشت سنة 2009 فبالرغم انها تناولت السياحة من مختلف جوانبها الا انها لم تتطرق الى الظاهرة السياحية من جانبها السياسي خاصة المفاهيم المرتبطة بالسياسة السياحية وكذا مذكرة الماجستيرشينيني عبد الرحيم دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر حالة غرداية التي نوقشت سنة 2005 التي تناولت تاريخ السياحة

و خصائصها و عوامل النهوض بها دون تعريفها سياسيا. كل هذه الأطروحات تناولت موضوع السياحة في الجزائر لكن كل واحدة على شاكلة.رغم تعدد الأطروحات.

وتكمن أهمية الدراسة: في إبراز الدور الذي يلعبه القطاع السياحي ضمن حيز القطاعات الأخرى في الرفع من إنتاجه الاقتصادي الوطني و تنويعه إضافة إلى ذلك إثارة هذا الموضوع و إبراز أهميته كعامل أساسي في دفع عجلة التنمية الوطنية و رصد مختلف المنتوجات السياحية التي تزخر بها الجزائر عامة و ولاية سعيدة خاصة، و محاولة تقييم مدى كفاءة و فعالية القطاع السياحي بولاية سعيدة و مدى بلوغه للأهداف المسطرة في ضل الرهانات الموجود.

و**من مبررات اختيار الموضوع:** هناك الجانب الذاتي من خلال رغبة في اختيار موضوع يناسب مجال الدراسة و التخصصسياسة العامة و التنمية, كذا إثراء المكاتب الجامعية و المكاتب العمومية الأخرى و لميل الشخصي للبحث في المواضيع الحديثة التي تساهم في تنمية الاقتصاد. وردا على كل قائل بان الجزائر و السياحة خطان متوازيان لا يلتقيان، أما من الجانب الموضوعي فقد لفت انتباه الباحثين حول أهمية هذا الموضوع و تعبيد الطريق لهم من خلال مساهمتنا الضئيلة فيه حتى يستطيعوا مستقبلا التوسع فيه وعدم الاصطدام بالنذرة الخاصة بهذا الموضوع، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر مما يحتم إعادة النظر في القطاع السياحي و البحث عن مختلف السبل و الآليات لترقيتها، وكذا إعادة نظر من طرف السلطات أن السياحة كقطاع بديل مستدام على الأمد الطويل و يمكن أن يعوض المحروقات إذا ما تم استغلالها برشاده.

ومنصعوبات الدراسة: التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع قلة المراجع و الدراسات التي عالجت الظاهرة السياحية من الجانب السياسي ،إضافة إلى نقص معالم السياسة السياحية، وكذا غياب البعد التحليلي و الاعتماد فقط على المؤهلات السياحية و المنظومات القانونية في معظم الدراسات السياحية، كما تكمن في كون قطاع السياحة في الجزائر لغاية اليوم لا يعتبر قطاع قائم بحد ذاته.

ومن خلال ذلك تتبلور معالم موضوعنا في السؤال الجوهري التالي: **في ظل الرهانات المعاصرة التي نعيشها ما واقع السياحة بولاية سعيدة و ماهي جوانب القصور التي تعتري القطاع السياحي بالولاية؟** ويترتب عن طرح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كما يلي:

- ما مفهوم التقييم و ما هي الأساليب المنهجية في تقييم أي سياسة عامة ؟
- هل يمكن اعتبار التقييم مرحلة مهمة يستوجب مرور بها؟
- ما المقصود بالسياسة السياحية ؟

- هل يمكن اعتبار القطاع السياسي بالنظر لبنيته قطاعا يمكن من خلاله رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني ؟
- ما هي الميزات السياحية التي تزخر به ولاية سعيدة؟
- ما هي أهم التوصيات التي يمكن إدراجها بخصوص موضوع ترقية القطاع السياحي بالولاية؟.

و بحكم ما تستدعيه المنهجية العلمية، فإن وضع أي إشكالية يتطلب وضع **مجموعة من الفرضيات العلمية** التي تعتبر بمثابة إجابات تخميمية تفسيرية وجزئية للمشكلة يتم التأكد من صحتها خلال عرض موضوع و فيما يلي اقتراح جملة من الفرضيات :

_ يرتكز التقييم على مقارنة النتائج المحققة بالسياسة العامة الموضوعة مع الأهداف المرسومة

_ يمثل مرحلة التقييم الحلقة الأهم ضمن مراحل صنع السياسة العامة و التي يمكن من خلالها معرفة مكمن الخلل .

_السياسات السياحية مجموعة من البرامج و الأهداف الأساسية المعلنة بمجال السياحة تصاحبها مجموعة أفعال مجسدة في شكل قرارات .

_ القطاع السياحي قطاع اقتصادي يمكن من خلاله مساهمة في ميزان مدفوعات و إدخال العملة الصعبة و دفع عجلة التنمية الوطنية.

_يعاني قطاع السياحة بولاية سعيدة من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون ترقية هذا القطاع مما يستوجب تبني إستراتيجية واضحة للتنمية.

وحددت الدراسة في اطار مكاني حصرت في احد ولايات الجزائر هي ولاية سعيدة حيث قمنا بتقييم الواقع السياحي بالولاية.

كما استخدمنا من خلال هذه الدراسة على العديد من **المناهج العلمية** منها المنهج الوصفي التحليلي: الذي يتطابق مع دراسة المقدمة في وصف مختلف الأطر النظرية المؤطرة لعملية السياسة السياحية و مجمل الإمكانيات الحضارية و الثقافية و القاعدية التي تزخر بها الجزائر وولاية سعيدة، و من ثم تحليل مدى كفاءة و فعالية هذا القطاع عن طريق التقييم، و كذا المنهج التاريخي من خلال دراسة تاريخ الظاهرة المراد دراستها لفهم واقعها وتطورتها ومنها السياحة كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي الذي يتجلى في مختلف الاطر الإحصائيات و المعطيات البيانية المتعلقة به بما يمكن من قياس أدائه و كذا اعتمدنا على منهج دراسة الحالة قصد التقرب من الظاهرة من خلال التركيز على حالة منها ألا و هي ولاية سعيدة.

أما فيما يخص الاقترابات المنهجية فمنها الاقتراب القانوني وذلك من خلال الرجوع الى النصوص القانونية ووثائق الحكومية، و كذا الاقتراب الوظيفي يقوم على دراسة النشاطات التي يقوم بها النظام السياحي في الجزائر والضغوطات التي يتعرض لها من البيئة المحيطة بها وكذا الاقتراب المؤسسي من خلال دراسة المؤسسات الموجودة في الولاية

أما عن **الخطة المتبعة:** فقد قمنا بتقسيمها الى مدخل و ثلاثة فصول رئيسية، فصلين نظريين حيث نتطرق في الأول الى مدخل الى السياسة العامة أما الفصل الأول نتطرق إلى تقييم السياسات العامة، والذي بدوره قسم إلى أربعة مباحث نجد في المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التقييم،وفي المبحث الثاني: محددات التقييم واتجاهاته أما المبحث الثالث نتطرق الى محددات ومجالات التقييم وأخيرا المبحث الرابع الذي تناولنا فيه مشاكل التقييم وسبل حلها.

أما الفصل الثاني فنبرز فيه السياسة السياحية بالجزائر والذي يتفرع إلى خمس مباحث ، الأول الظاهرة السياحية في الجزائر ومقوماته والمبحث الثاني: عناصر و آليات صناعة السياسة السياحية، أما المبحث الثالث الإطار الهيكلي و التنظيمي للسياسة السياحية بالجزائر أما المبحث الرابع: السياسة السياحية الجديدة أما المبحث الخامس: معوقات السياسة السياحية بالجزائر و سبل حلها.

فيما يخص الفصل الثالث: فيتمثل في الدراسة تقييم الوضع السياحي بولاية سعيدة الذي سنتطرق فيه الىالمبحث الأول: تقديم عام لولاية سعيدة أما في المبحث الثاني: منتوجات و مقومات الجذب السياحي بالولاية أما المبحث الثالث:الإطار الهيكلي و التنظيمي للنشاط السياحي بالولاية أما في المبحث الرابع: تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة أما المبحث الخامس: معوقات السياسة السياحية بولاية سعيدة و سبل حلها.

الفصل الأول:

تقييم السايسات العامة

تمهيـــد:

إن دقة نجاح السياسات العامة في تحقيق أهدافها لا يقف عند خط التخطيط و التنفيذ و إنما يتعدى ذلك وان صح القول انه مرهون على القيام بمجموعة دراسات تقييميه دقيقة تهدف إلى التأكد من أن العمل يتم انجازه ضمن الإطار المخطط له، و يحقق انسجام كبير مع الهدف المحدد له، ويرصد جل الانحرافات و يعمل على الابتعاد عنها باتخاذ تدابير و إجراءات صحيحة ولازمة سعيا لترشيد القرارات و الوصول إلى قرار سليم.

و على هذا الأساس يعتبر التقييم إستراتجية قوية للتميز ما بين السياسات التي تصنع الفرق وبين تلك السياسات عديمة الفعالية ، كما انه –أي التقييم–بمثابة قوة دافعة نحو العمل على تطوير و تحسين البرامج القائمة ، وخارطة طريق تساعد المقيم على مواصلة التركيز ،نحو الهدف دون الانحراف عن الخط المرسوم ، فمن اجل تحسين ظروف المجتمعات وكبت نفس المشكل على الحكومة ان تتخذ خيارات ذكية من ضمنها وأساسها ، عمليات التقييم التي تعتبر الحلقة الأهم ضمن حلقات السياسات العامة تبين مكمن الخلل و تصلحه من جهة و من جهة أخرى تدق ناقوس الخطر ان وجد لدى المسؤولين لاتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية تمنع ظهورها ضمن السياسات اللاحقة.

في هذا المقام سوف يتم التركيز على دراسة تقييم السياسات العامة، وهذا بالتطرق إلى كافة المفاهيم النظرية المتعلقة بهذا الموضوع .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التقييم

باعتبار التقييم محطة مهمة ينبغي المرور بها، لما لها من دور فعال ضمن السياسات و البرامج العامة، مما دفع العديد من الباحثين لدراستها و الاهتمام بمحاورها ما جعل منها إطارا فكريا يميزها عن باقي المراحل والبسها حلة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بها وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة البحوث و مفهوم تقييم السياسات العامة

ضمن هذا المطلب سوف يتم الحديث عن نشأة بحوث تقييم السياسات العامة و من تم التطرق الى ابرز الإسهامات العربية و الغربية التي حددت الإطار المفاهيمي للتقييم

1_نشأة بحوث تقييم السياسة العامة:

من المفيد جدا، قبل التطرق الى نشأة بحوث تقييم السياسات العامة التعرف على مفهومها و دلالتها

1_1_مفهوم بحوث تقييم السياسات العامة: تشير بحوث تقييم السياسات العامة إلى تلك الأساليب البحث الموضوعية و العلمية الدقيقة المتبعة في دراسة نتائج واثأر السياسات و البرامج الحكومية، الحكم على مدى نجاحها او فشلها في تحقيق الهدف.[1]

_2_نشأة بحوث تقييم السياسات العامة:

شهد التقييم في نشأته تطورات مرحلية و هو ما أكده الدكتور خيري عبد القوي بقوله : "تعود جذور نشأة بحوث تقيم السياسات العامة في أمريكا نتيجة لنمو شعور عام بفشل السياسات الحكومية في حل المشاكل المجتمعية فعلى الرغم من الانتشار الواسع للسياسات الهادفة لحل المشاكل العامة، وانتشار لعديد من المنظمات الحكومية و البيروقراطيات التنفيذية لتطبيق هذه السياسات وتخصيص اعتمادات مالية طائلة لهذا الغرض لوحظ أن المشاكل العامة ازدادت نحو التعقيد ، وبتالي عمت الشكوى من عدم فعالية السياسات العامة وبرامجها التنفيذية وعدم الكفاءة و العدالة في التنفيذ و الإسراف في المال العام ، بل أصبح هناك إجماع كبير للرأي العام حول عدم مقدرة الأجهزة الحكومية في تنفيذ برامجها بكفاءة وفعالية ، واستحالة وصولها إلى الأهداف المخططة وحل المشاكل المجتمعية المطروحة ، ما ترتب عليه شعور هام بالإحباط وبناءا على ما تقدم لم يعد المجتمع مستعدا لقبول الحكم الشخصي كأساس لتقيم فعالية السياسات العامة ، فمعظمها كان يقوم على اعتبارات شخصية، سياسية وحزبية بعيدة من الموضوعية اذ نشأت الحاجة لإتباع أساليب علمية موضوعية يمكن الاعتماد عليها في حساب تكلفة هذه السياسات ومدى نجاحها ، وتتلخص أهم أسباب التوسع في بحوث تقيم السياسات العامة.

---

(1) خيري عبد القوي ،**دراسة السياسة العامة** ، الكويت: دار الطباعة و النشر و التوزيع ،1988 ، ص ص22 –24.

(2) **الفرق بين التقييم و التقويم** : كثيرا ما يتم الخلط ما بين مصطلحي التقويم و التقييم لدرجة الاعتقاد بان المفهومين يعطيان المعنى ذاته ، فعلى الرغم من ان المصطلحين يفيدان في تبيان قيمة الشيء فان دلالة كلمة "تقويم" هي الأكثر انتشارا في الاستعمال ما بين التقييم وتعنى "بيان قيمة الشيء وتعديله وتصحيح ما اعوج منه أما التقييم فيدل على إعطاء قيمة للشيء فقط ومن هنا نجد ان كلمة التقويم اعم واشمل من كلمة التقييم.

-الزيادة الكبيرة في ميزانية البرامج و المشاريع التي تهدف إلى تنفيذ السياسات العامة، و طرح تساؤلات حول ما اذا كانت المنفعة التي تتحقق للمجتمع فعلا جديرة بالإنفاق و الجهد الكبير بين اللذين يبذلان في هذا السبيل وهل العائد من كل هذا يستحق الإنفاق الذي يبذل عليه.

-تنامي الصراع على موارد الدولة المحدودة بصفة عامة التي كانت تواجه انكماشا في السبعينات بصفة خاصة وازديادا في قائمة المشاريع التي تتنافس على نصيب منها.

-انتشار ظاهرة التوسع في اشتراك المواطنين بصورة مباشرة في رسم السياسات العامة و الرقابة على تنفيذها مع ممارستهم لصلاحيات واسعة ساهمت مباشرة في سرعة نمو بحوث تقييم السياسات العامة وانتشار استعمالها وهذا لدفاع وتبرير الإبقاء على البرامج المرغوبة و إلغاء الغير المرغوبة

-على أساس ما تقدم فان الدوافع الاقتصادية وممارسة المواطنين لصلاحيات ديمقراطية واسعة كل هذا ساهم بصورة مباشرة في سرعة نمو بحوت تقييم السياسات العامة وانتشار استعمالها و الاعتماد عليها في الحكم الموضوعي على نتائج الجهود الحكومية الهادفة لتنمية المجتمع. [1]

[1] عبد القوي ، مرجع سابق، ص25.

2_مفهوم التقييم:

من خلال هذا الجزء سوف يتم التركيز على إعطاء مفهوم دقيق للتقييم بالشكل الذي يوضح صورة هذا المعنى ويزيح الإبهام عنه.

2_1 التقييم في القاموس العربي:

أجاز "معجم الوسيط التقييم "في مفهومه اللغوي بأنه تقدير قيمة الشيء او معرفته [1] او هو نتيجة عمل شيء ما ومقارنته مع شيء أخر وهناك مصطلحات كثيرة تتشابه معه في المعنى و الدلالة مثل: تحكيم، توزين، تقدير، تثمين،مراجعة، اختيار وترتيب

أما اصطلاحا التقييم هو أي نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم الفعاليات المرتبطة بالسياسات العامة و أثارها و البرامج الفعلية المصاحبة للتقييم [2]

2_2 التقييم في التعريفات العربية:

اجتهد العديد من العلماء السياسيين العرب في صياغة تعاريف لهذا المصطلح من أبرزهم:**محمد قاسم القريوتي:** الذي عرف التقييم على انه "نشاط منظم يستند إلى منهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثارها و البرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ"[3] ضمن المهم المعرفة الدقيقة للآثار و الانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة على تخطيط و تنفيذ السياسات العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الهدف الذي جاءت من اجله ، بعيدا عن دائرة العشوائية و الارتجال ، مع ضرورة إرفاقها بجميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة وينصب اهتمام عملية تقييم السياسات العامة .

(1) عبد الفتاح ياغي، **السياسة العامة بين النظرية و التطبيق** ،مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2010،ص 176.

(2) نجيب العزاوي وصال ، **مبادئ السياسة العامة:دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**،بغداد: دار أسامة للنشر و التوزيع،2003 ،ص 112

(3) محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ و تقيم و تحليل السياسة العامة**، الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،2006 ،ص 277.

على تحديد أهمية ومكانة السياسات العامة وما نتج عن تطبيقها"، أما **عبد الفتاح باغي** فيرى انه –أي التقييم–"عملية تتبنى معايير محددة لتقدير القيمة و الأهمية ولتحقيق نتائج عظيمة من وراء التقييم" [1] إذ يجب التأكد من ان عملية تقييم السياسات العامة هي عملية مستقلة وبعيدة تماما عن الأشخاص و الحكومات المنفذة للسياسات ، و بالتالي على مؤسسات الفصل ما بين مرحلة التنفيذ و التقييم عن طريق تكليف جهة محايدة لتقوم بعملية التقييم ، مع إعطائها صلاحيات واسعة تمكنها من جمع المعلومات الضرورية المتعلقة بالتقييم ، فالهدف النهائي للتقييم هو ضمان كفاءة و فعالية عمل الحكومة وقدرتها على تبني سياسات ناجحة ، ويعرفه **محمد خيري عبد القوي** "بأنه مجموعة من الإجراءات التي تستهدف الحكم على ما إذا كانت البرامج العامة جديرة بالتنفيذ او الاستمرار"[2]

وينظر **احمد حسين مصطفى** لعملية التقييم "بأنها آخر محطة ضمن مراحل صنع السياسات العامة التي ما هي إلا محاولة لاحداث تغيرات ايجابية في الواقع ، كما يمكن أن يستخدم التقييم كأداة تهتم بعمليات التشغيل البرامج لتقديم معلومات راجعة (التغذية العكسية) هذه الأخيرة تساعد في إجراء تعديلات على محتوى السياسة ضمن مرحلة التنفيذ لتحسين كفاءتها وفاعليتها"[3] اما الدكتور **حسن البلاء** فقد عرفها "على أنها تلك المرحلة الأساسية و الضرورية لقياس مدى قدرة السياسات العامة في بلوغ الأهداف المسطرة مسبقا".[4]

---

[1] ياغي، مرجع سابق ،ص 177-178 .

[2] عبد القوي ، مرجع سابق، ص25.

[3] احمد مصطفى حسن ، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة** ،الأردن :المركز العلمي لدراسات السياسة، 2002 .ص80

[4] البلا، مرجع سابق ص 83.

ما منظمة الصحة العالمية : عرفت التقييم "على انه عملية تقدير منهجية وغير متحيزة قدر الإمكان ، النشاط او مشروع او برنامج او إستراتجية او سياسة او موضوع او قطاع او مجال تنفيذي او أداء مرئي[1]

2_3_التقييم في التعريفات الغربية:

قدم الغرب تعاريف عدة لمصطلح التقييم ، وهي على النحو التالي:

يعتبر نيكولاس ماتجسيك:"ان إنتاج أرقام أصبح رهانا استراتجيا للمنظمات و الأنظمة السياسة التي تدفعها إلى تلبية مكاسب على المدى الطويل لحكمها" وعلى هذا الأساس فتقييم السياسات العامة هي محاولة لتجديد –أي يهتم بالآثار الفعلية التي تنجم عن فعل السياسة في الظروف الواقعية لحياة المجتمع"[2] أما معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الإدارة عرف التقييم : [3] "

The systematic and objective assessment of an-on-going or completed Its design implementation and results-the ،programme or policy ،project aim is to determine the relevance and fulfillment of objectives impact and systainability"

اما الباحث نيكولا ماتجريك nicolas matjasic فقد عرف هو الأخر التقييم بأنه :

« l'evaluation est la troisieme forme prise par le pouvoir de surveillance (…)l'objectif est deux pertiser la qualite et l'efficacite d'une gestion mais elle est ،…c'est encore une reputation qui est mise l'epreuve d'ordre »techimque »il s'agit de tester la competence de governants »[4].

اما المرسوم التنفيدي الفرنسي يعرفها:

« l'evaluation d'une politique publique a pour objet d'apprecier l'efficacite de cette politique en comparant des resultats aux objectifs assignes eaux moyens mise en œuvre[5]

---

(1) منظمة الصحة العالمية،"إصلاح المنظومة الصحة العالمية"،مسودة سياسة التقييم الرسمية، دورة 131 ،ماي 2012 .

(2) سندي طلعت بن عبد الوهاب ،"تقييم البرامج الحكومية"، دورة تاهيلية ،2008 .

(3) معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الإدارة القائمة على النتائج ص 19.

(4) *Nicolas Matjasic، l'évaluation des politique publiques dans une France décentralisée (thèse pour doctorats en science politique)2010.p25.*

(5) الجمهورية الفرنسية مرسوم رقم 98- 1048 مؤرخ في 18نوفمبر1998 المتعلق بالتقييم السياسة العامة .

من خلال التعاريف السابقة للتقييم يمكن التوصل للنتيجة التالية:

-التقييم نشاط منظم يبتعد عن كل فعل عشوائي و تلقائي

-يسند التقييم على المنهجية العلمية التي تكرس مبدأ اليقين و الموضوعية وتبعد عن كل تحيز

- التقييم أداة تحكيمية و تقديرية للحكم على مدى فعالية و كفاءة السياسات العامة

بناء على ما سبق يمكن القول على انه بالرغم من الاختلافات الكبيرة في طرح تصور نظري لمفهوم التقييم، إلا أن أفكار هذه التعاريف تتدفق كلها نحو اتجاه واحد في وصف عملية التقييم " على أنها أداة للحكم على مدى نجاح برنامج او سياسة عامة في تحقيق أهدافها المرسومة قبل تنفيذها ، وعلى هذا النحو يمكن اعتبار التقييم "بوصلة لإرشاد القائمين على السياسات لاتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لتصحيح الخلل و القضاء على العلل ، بغية إنجاح السياسات القائمة والوصول بها إلى تحقيق هدفها الذي نشأت من أجله".[1]

[1] عزيل مهداوي، **تقييم أداء المؤسسة التشريعية في الجزائر**. (مذكرة ماستير ،كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وتنمية،جامعة الجزائر، 2014-2015)، ص55

المطلب الثاني:أنواع التقييم ومبادئه وأدواته

سيتم التطرق ،ضمن هذا الجزء إلى التصنيفات الأساسية للتقييم ،مع ذكر المبادئ و الأدوات التي يقوم عليها:

1_ أنواع التقييم:

يصنف التقييم لعدة أنواع حسب المعايير التالية:

1-1 التقييم على أساس مبدأ الحيادية:

يتضمن عدة أنواع:

أولا-لتقييم الذاتي(الانطباعي) و الموضوعي: ضمن هذا النوع من التقييم ، أي التقييم الذاتي – يتم اللجوء إلى الانطباعات و التصورات الشخصية ، ما يجعل من نتائج التقييم مختلفة وهذا باختلاف القائمين عليها، وفي كثير من الأحيان يتم تقييم الشخصية و المعتقدات التي تتحكم في المقيم وتحدد مسار التقييم.

ثانيا- الموضوعي :فيهتم بالآثار و الانعكاسات التي تتركها وتفرزها السياسات العامة على المشكلة تحت ضوء العلاج، هذا من حيث هدف تحقق الهدف وحجم التكلفة ، ومستوى المنفعة المحققة ، والمترتبة على تنفيذ هذه السياسات ، بما يكون فكرة حقيقية وفعلية لمنفذي القرار عن جميع التفاصيل الخاصة بالمخرجات و التأثيرات[1]

ثالثا- التقييم الداخلي و الخارجي: ينتشر التقييم الداخلي على مستوى المؤسسات و المديريات الحكومية ويرتبط بالثقافة التنظيمية وبكفاءة المؤسسة من اجل تقييم أعمال هذه الأخيرة بصفة مستمرة ومستدامة ويحافظ على فعاليتها أداءها وتاريخها من خلال خلق ارث إداري مبني على كم هائل من التقارير التقييم المنجزة من طرف المقيم وهذا ما يجعل من التقييم الداخلي عامل مهم في بناء ثقافة تنظيمية مسندة على ماضي المؤسسة ويوضح مستقبلها ويجعله اقوي ويوفر قاعدة صلبة من البيانات الفنية للعاملين بالمؤسسة ، ما يساعد على تفجير ابتكارات حول أساليب ومناهج جديدة لحل المشكلات العالقة ويرتبط التقييم الخارجي بالتغير التنظيمي و المصداقية ، عن طريق تعاقد مؤسسات الإدارة العمومية مع مؤسسات ومراكز البحث او خبراء خارج المؤسسة من اجل تقييم سياسة عامة مميزة. [2]

(1) القريوتي، مرجع السابق ،ص ص277 -278.

(2) ياغي، مرجع سابق ، ص ص188-189.

تضمن الحصول على مقترحات وأفكار جديدة لم تكن معروفة سابقا داخل مؤسسة التي يتم تقييم عملها وتحافظ على مصداقية التقييم وموضوعية ، بشكل الذي يطور القدرات الفنية ، يقدم المهارات العملية لحل مشكلات التقنية ، وفي كثير من الأحيان يطغى على هذا النوع لمسة مقارنة بين السياسة المعنية وسياسات أخرى خارج تلك المؤسسة تزيد من التوسع و التعمق في التحليل المقارن بين المؤسسات المختلفة

وجود مزايا عدة لكلا النوعين، لا يمنع من وجود عيوب فمن أهم عيوب التقييم الداخلي "التحيز" أما التقييم الخارجي فتتجلى عيوبه في الانفصالية و اللامبالاة بين واقع السياسة العامة وتاريخها وحاجياتها من جهة التقييم الخارجي من جهة أخرى ما ينتج عنه تقييم ضعيف ، وعلى هذا الأساس فالجمع بينهما يكون مفيدا .[1]

رابعا–التقييم الرسمي والغير الرسمي: إذا كان التقييم الرسمي يشير إلى تلك العملية التي يتم فيها إتباع سلسلة من الإجراءات تتضمن ، أنشطة كالتفكير ومراجعة القرارات الحكومية السابقة استشارة المتخصصين باستخدام أساليب المراجعة و الاستقصاء في التطبيق العلمي، فان التقييم الغير الرسمي يعتمد في جمعه للمعلومات على أية وسيلة دون شرط، التسلسل ودقة المعلومات مستعينا بذلك على الإمكانيات الإبداعية و الشخصية لصانع القرار دون التعمق و الإحاطة بجوانب السياسة العامة.

على أساس ما سبق من الأفضل أن تعتمد الحكومة على النوع الأول من التقييم لأنه يساعد في فهم وتحديد الإطار العام للسياسة العامة المعنية من خلال إبراز مختلف جوانب القوة و الضعف لها وتزويدها بكم هائل من المعلومات الدقيقة و المنظمة ذات الصبغة العلمية ما يجعل من أهداف السياسة واضحة ونتائجها مؤكدة

1_2 التقييم على أساس الأسلوب المعتمد:

يقسم التقييم وفق الأسلوب المعتمد إلى الأتي:

أولا–التقييم التلخيصي و التقييم التطويري: بالرغم من وجود نوع من التقارب و الالتقاء بين مفهومي التقييم التلخيصي و التطويري ، إلا ان التمييز بينهما صعب للغاية فالأول يهدف إلى جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول السياسة المعنية بالتقييم تم تصنيفها وتبويبها ووضعها أمام صانع القرار ما يساعد هذا الأخير في تكوين تصور شامل وأفكار عامة حول هذه السياسة.

1 ياغي ، مرجع سابق ص ص،190، 191

ثانيا– "**التطويري**": يتعمق في لب المعلومات المحصل عليها مهما كانت أهميتها قليلة او كثيرة ويربطها مع بعضها البعض، حتى يشكل بنية صلبة يحتكم إليها صانع القرار في أي خطوة.

بالتالي فالوسيلة الأفضل التي تمكن صانع القرار من الوصول إلى الجودة في العمل هي التوقيف مابين هذين النوعين مهما يوفر قدرا من المرونة له–اي صانع القرار– ويعطي دفعا قويا للحكومة لدعم العملية المتعلقة بتطوير بدائل متعددة في حل المشاكل.

1_3_التقييم على أساس المعيار الزمني:

تتم عملية التقييم في عدة فترات:

أولا –**التقييم السابق**:يكون قبل بدء التنفيذ ، يستخدم لدراسة أهمية السياسة العامة و جدوى تنفيذها ومعرفة الأثر المتوقع انجازه ضمن منطقة التوقع

ثانيا–**التقييم الملازم**: يكون أثناء مرحلة التنفيذ السياسة العامة أي تقييم في منتصف الطريق الهدف منه تحسين الأداء وتطويره وتحديد ما إذا كانت السياسة تسير على المسار الصحيح و السليم نحو تحقيق الهدف مع رصد أهم المصاعب التي تواجهها .

ثالثا–**التقييم اللاحق**: يكون بعد مرحلة أو عملية التنفيذ، يستعمل لمعرفة ما اذا كانت السياسة العامة قد حققت أهدافها المسطرة، وما هي الآثار و الانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة على عملية التنفيذ

1_4_التقييم على أساس الأهداف:

يركز هذا النوع من التقييم على تحديد الأهداف المراد الوصول إليها ، وقياس مدى نجاح الحكومة في تحقيقها عن طريق ترتيب كل هدف ترتيبا تنازليا حسب الأهمية من قبل المقيم او الحكومة ومن تم تقييم كل هدف ووضعه تحت المجهر ، وبالتالي تكون عملية التقييم الأداة لإثبات شرعية كل هدف ومدة صلاحية لسياسة الحكومة و الجدير بالملاحظة في هذا النوع انه يعطي لمقيمي السياسة حرية أوسع في اختيار الأسلوب الأفضل لتحليل أهداف السياسة العامة.[1]

(1) القريوتي، مرجع سابق ،ص 280.

1_5_التقييم على أساس الجوانب الإدارية للسياسة العامة:

ينصب اهتمام هذا التقييم على أن السياسة الناجحة هي التي يكون لها قدر كاف من المعلومات حول مختلف جوانب الموضوع الذي تعالجه، ما يجعل صانع القرار حكيما وعقلاني في أي تصرف يتخذه بناءا على حقائق دقيقة وعلمية بعيدا عن أي تخمين آو تحرز ، ما ينتج عنها قرارات حكومية رشيدة [1] وعملية التقييم ضمن هذا النوع تصنف إلى 4 مستويات

اولا–تقييم المحتوى: ضمن هذا المستوى يتم تحديد احتياجات السياسات الحالية من المعلومات ومصادر المعلومات التي يمكن أن تتضمنها سياسات أخرى لها علاقة بالسياسات الحالية تساعد صانع القرار في الاستعداد للاتخاذ قرارات معينة.

ثانيا–تقييم المدخلات: في هذا المستوى يتم حصر وتشخيص وتحليل مختلف المصادر و الإمكانيات المتوفرة للحكومة مع تحديد الضغوطات التي قد تواجهها ما يمكن صانع القرار من اتخاذ قرارات رصينة و منظمة.

ثالثا–تقييم عملية تنفيذ السياسات العامة: يركز هذا النوع على تقييم مدى فعالية وجدوى الخطة او الإستراتيجية المتبعة في التنفيذ مع تحديد مختلف المعوقات التي قد تقف أمام التنفيذ السليم للقرارات.

رابعا–تقييم مخرجات السياسة العامة: على أساسها تقوم المقيم بإجراء مقارنة وصفية وتحليلية بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة، تنفيذه في تكوين تجارب ناجحة وتبعده عن الخطأ وتحدد طريق مستقبله. [1]

---

[1] عامر خضير الكبسي، **السياسة العامة :مدخل لتطوير اداء الحكومات** ،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية ،ص178.

1_6_لتقييم على أساس المنتفعين من السياسة العامة: فحص ويدقق هذا النوع من التقييم على مدى قدرة الحكومة في توفير مختلف السلع و الخدمات للمواطنين ما يسمع بالمفاضلة قبل اختيار أي خدمة أو شراء أي سلعة ما، ولضمان تقديم بدائل مقبولة لدى الزبائن على الحكومة وضع قائمة من البنود، وبمجرد تحقيق أي هدف يتم وضع إشارة صح * بجانب كل بند و هكذا حتى تنتهي القائمة.

1_7_التقييم على أساس مهارات المتخصصين في السياسة العامة: الهدف من هذا التقييم البحث عن مدى توافر الكفاءات و الخبرات البشرية التي ينبغي أن تكون في أي سياسة حكومية ناجحة، وعلى هذا الأساس يتم استشارتهم إما بصفة رسمية من خلال التعاقد معهم أو دفع مكافآت مالية لهم باعتبارهم عاملين ضمن المؤسسة نفسها التي يعمل فيها صانع القرار أو يعملون خارجها أو بصفة غير رسمية كان يلجا صانع القرار إلى اخذ رأي صديق له أو قريب يتمتع بالكفاءة و الخبرة المطلوبة حول السياسة المعنية.

1_8_التقييم على أساس المشاركة أو"التقييم التشاركي":يقوم هذا النوع من التقييم على تحديد الأطراف المعنية بالسياسة مع تشخيص وفحص دور كل طرف أو لاعب في عملية التنفيذ ما يجعل من منطلقاته وأساسياته تتشابه لحد كبير مع الفلسفة التعددية التي تركز على البيئة المحيطة بالسياسة ما مع فحص دور كل لاعب فيها وقياس درجة تأثيره على السياسة العامة وهنا يكمن التشابه– وبناء على ذلك فالتقييم مجرد صورة تعبر عن تبادل العلاقات وتشابك المصالح بين عدد كبير من الأطراف وبالتالي فالتقييم التشاركي يوضح دور الحكومة و الأطرف الأخرى ما يجعل منه تقيما متجاوبا مع كافة احتياجات السياسة. [1]

[1] ياغي، مرجع سابق ،ص 195.

2_مبادئ التقييم وأدواته:

للتقييم مجموعة من المبادئ والأدوات نذكرها على النحو التالي:

2-1 مبادئ التقييم:

تتلخص مبادئ التقييم في ثمانية قواعد:

أولا-قاعدة المنفعة : ضرورة الانتفاع من عمليات التقييم بحيث يكون لهذه الأخيرة فائدة اكبر في حال إجراءها بالوقت المناسب مما يساهم في تلبية حاجيات ورغبات المجتمع

ثانيا-قاعدة الجدوى: يجب أن تكون عمليات التقييم ضمن حيز الواقعية و الدبلوماسية و ينبغي أن تدار إدارة حساسة وفعالة من حيث الكلفة.

ثالثا-قاعدة الأخلاق الشرعية: على عملية التقييم أن تنجز ضمن الإطار الأخلاقي و القانوني وتراعي ضمن هذا القضاء احترام عادات وثقافات وكرامة الأشخاص وتحقق مستوى جيد من الرفاهية لكل الجهات المشاركة في التقييم و المعنية بها على وجه الخصوص.

رابعا-قاعدة عدم التحيز و الاستقلال: الأصل في عملية التقييم أن تكون خالية من أي تحيز قد يبعدها عن الموضوعية و يقيد حريتها بأي تأثير سياسي أو ضغط تنظيمي، آخذة في الحسبان، أي جميع أصحاب المصلحة بشكل الذي يعزز من دقة التقييم ويزيد من مصداقيته ويحد من احتمال تضارب المصالح أما **قاعدة الاستقلالية** فترتبط بعمليات التقييم الخارجية حيت لا ينبغي للمقيمين في إطارها أن يشاركوا في عملية التدخل موضوع التقييم أو أن تكون لهم مصالح شخصية فيها وتتطابق أهمية هذه القاعدة مع سابقتها -أي قاعدة التحيز-

خامسا-قاعدة الشفافية: ينبغي إجراء عمليات التقييم في ظل الانفتاح و الشفافية من خلال وضع إجراءات خاصة تضمن تطبيق و الالتزام بقاعدة الشفافية عند المبادأة في وضع أي تصميم أو تخطيط للتقييم، وأتناء جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالتقييم ومعالجة المصالح المتنافسة و الآراء المتغايرة.

سادسا-قاعدة الدقة: من الضروري أن تتسم عملية التقييم بدقة التقنية و الفنية التي تساعد في توفير معومات كافية عن أساليب جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بالشكل الذي يحدد قيمتها و يوضح ميزتها، ومن الواجب أيضا ضمن حيز هذه القاعدة تمتع المقيم بمستوى ودرجة عالية من الخبرة و الثقافة و الحنكة.

سابعا-قاعدة المشاركة: فتح المجال لجميع شرائح المجتمع من اجل المشاركة في عمليات التقييم مما يعزز شرعية التقييم ويزيد من منفعته.

ثامنا–قاعدة التعاون: من أساسيات التقييم لتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة بالتقييم موضع التنفيذ، فهذه القاعدة تساهم بشكل كبير في اكتساب معارف تنظيمية، وتضمن جرعة كبيرة من المصداقية والدعم وتسمح بفهم عدة أمور هذا ما لا يستطيع التقييم المستقل تحقيقه.[1]

2_2_ أدوات التقييم:

تتجلى أدوات التقييم فيما يلي :

أولا–المساءلة :يقصد بها إثبات أن العمل قد سار طبقا لما خطط واتفق عليه من قواعد وإجراءات او بعبارة أخرى المساءلة هي الالتزام بتقديم تقرير متجرد واضح ودقيق عن نتائج العمل و الأداء بالمقارنة مع المهام و الخطط المكلف بها .

ثانيا–النشاط: يشير إلى مجموعة الإجراءات المتخذة و الأعمال المنجزة لإنتاج مخرجات محددة وهذا من خلال تعبئة المدخلات كالأموال والمساعدات الفنية غيرها من الموارد.

ثالثا– أدوات التحليل:أساليب تستخدم لمعالجة وتفسير المعلومات أثناء التقييم.

رابعا– الإسناد: بناء علاقة سببية بين ما يلاحظ أو ما يتوقع ملاحظته من تغيرات وبشكل أخر أن تنتسب التغيرات الملحوظة آو نتائج المحققة إلى ما يجب أن تنتسب إليه.

خامسا–التدقيق: عبارة عن نشاط رقابي مستقل و موضوعي الهدف منه تحسين عمل الحكومات ومساعدتها علي تحقيق هدفها وهنا بالاعتماد على طريقة منهجية صارمة في تقدير و تحسين فعالية كل من الإدارة المخاطر و الرقابة وسيرورة ترشيد القرارات.

سادسا– دراسة الوضع الأصلي: عبارة عن تحليل يوصف الأوضاع و الوقائع قبل بدء التدخل التقييمي ويمكن في ضوءه إجراء المقارنات و قياس مدى التقدم و النجاح الذي حققه البرنامج.

سابعا–أساس المقارنة: يشير إلى ذلك المعيار الذي يقدر به الأداء أو الانجاز الذي حققته سياسات عامة أخرى مماثلة في الماضي القريب.[2]

(1) إطار الاتحاد الدولي للتقييم ، "**أنواع تقييم المشاريع التنموية**."قسم التخطيط و التقييم أمانة الاتحاد ،فبراير 2011.

(1) **معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الإدارة القائمة على النتائج** ص 12- 18.

المبحث الثاني: محددات ومجالات التقييم

في هذا الجزء سوف يتم استعراض الأهداف الأساسية التي يقوم عليها التقييم ، مع التركيز على أهم خطواته بوصفه عملية ، وفي نفس الوقت التطرق إلى المعايير و المؤشرات التي تحكمه

المطلب الأول: أهداف التقييم و اتجاهاته وخطواته

لتقييم مجموعة من الأهداف و الاتجاهات و الخطوات، سوف يتم ذكرها على النحو التالي:

1_ أهداف التقييم:

تسعى عملية التقييم السياسات العامة كنشاط علمي الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1-1 قياس مدى نجاح السياسات العامة في حل مشكلة العامة مع تحديد أسباب القصور التي وقفت أمام تحقيق الهدف.

2-1 رصد مختلف التغيرات التي طرأت فعلا على الجهات المستهدفة من السياسات الحكومية و الحكم على مدى رضا الجمهور عامة و المعنيين خاصة عليها.

3-1 حساب التكاليف المباشرة و الغير المباشرة ، المادية و المعنوية لأية سياسة ضمن حيز التنفيذ ومقارنتها بالمنافع المحققة. [1]

4-1 من خلال عمليات التقييم يتم اكتشاف أهم التغييرات و المتطببات التي تواجه السياسات العامة، واستنادا على ذلك تتبين ملامح نجاحها او فشلها.

5-1 بواسطة عمليات التقييم يتم التحقق من ان السياسات أنشأت للغرض الصالح العام وليس لفائدة ومصلحة المسؤولين.

6-1 من أهداف التقييم التأكد من وجود نوع من التطابق ما بين معايير التقييم وما اعتمد عند الصياغة [2]

7-1 التصرف الجيد بالأموال العامة المخصصة لبرامج ومشاريع السياسات العامة.

8-1 مراقبة أعمال الأجهزة التنفيذية ضمن مراحل تنفيذ البرامج.

9-1 الكشف عن مختلف المعوقات و المشاكل التي يمكن أن تحصل بين مرحلتي التنفيذ و التخطيط مع اخذ جميع التدابير و الإجراءات اللازمة لتصحيح ذلك. [3]

[1] عبد القوي ،مرجع سابق ،ص241

[2] الكبيسي،مرجع سابق، ص 173.

[3] جواد و آخرون ،مرجع سابق ،ص 205

1-10 التعرف على مختلف الآثار و النتائج الغير المستهدفة الناتجة عن تنفيذ أي سياسة عامة قيد التقييم.

1-11 معرفة مستوى الكفاءة و الفعالية التي وصلت لها الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ البرامج محل التقييم.

1-12 دعم الشفافية وغرس روح الحوار حول شرعية بناء وأداء السلطة العمومية.

1-13 نشر قيم الديمقراطية و المشاركة ، مع تعزيز ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة و العقاب.

1-14 مد جسور التقارب بين مختلف المتدخلين في السياسة العامة.

1-15 الرشادة و العقلانية في تسير الموارد المادية و البشرية اللازمة للسياسة العامة.

1-16 تقديم النصح و الإرشاد لصناع السياسات العامة في كيفية تنفيذ البرامج الحكومية وكيفية تجاوز أخطائها.

1-17 ربط القرار السياسي بالنقاش العمومي.

1-18 تحديد الأولويات الأساسية للفعل الحكومي. [1]

إضافة لما ما سبق قد تقسم أهداف التقييم إلى ثلاثة مستويات نذكرها على التوالي:

1_1- الأهداف السياسية: عن طريق التقييم، يتم قياس مدى النجاح في تحقيق العدالة في توزيع الثروة و الذي ينعكس على حجم الرضا العام الذي تحقق للنظام السياسي بالمجتمع.

1_2-الأهداف البيروقراطية: يركز على إجراءات التنفيذ وعملياته ومدى النجاح الذي يحققه الجهاز التنفيذي عند ممارسة وظيفته.

1_3 - الأهداف الموضوعية:وضع تقدير شامل لمدى نجاح السياسة العامة في القضاء على المشكل و السير نحو الهدف، مع تحديد أهم الجوانب وأسباب القصور في حالة عدم النجاح.[2]

[1] عباس حسين جواد و آخرون ،" تقييم البرامج و المشاريع العامة(إطار نظري)"،مجلة أهل بيت،العدد 4 ،ص 15.

[2] سندي طلعت بن عبد الوهاب ،"تقييم البرامج الحكومية"،دورة تاهيلية، 2008.

2- اتجاهات التقييم:

تركز عملية تقييم السياسات العامة على اتجاهين التاليين:

2_1_ مضمون السياسات العامة :على أساس هذا الاتجاه يسعى المقيم إلى تحديد مشكلة السياسة العامة قيد التقييم تحديدا واضحا ودقيقا عن طريق الحصول على المعلومات التي تتعلق بالمشكلة العامة، لتكون كنقطة بداية تنطلق منها لصياغة سياسة عامة بدرجة عالية من الدقة و الوضوح، بعد ذلك يحدد الأهداف العريضة لهذه السياسة ومدى تطبقها مع القيم الاجتماعية ذات العلاقة ،وهنا يعتمد المقيم إلى معرفة مصادر تمويلها أي السياسة العامة- ومدى ملائمة هنا المصدر وكفايته ، تم يبحث في الحلول البديلة للمشكلة و الأسس و المعايير المعتمدة للمفاضلة بينها، وفي ضمنها يلجا المقيم للسياسات الأخرى التي وضعت لحل المشكل و الأسس التي استندت إليها الجهات المسؤولة في اختيار هذه السياسات من بين البدائل السياسات تلك، ومعرفة النتائج المتوقعة من وراء تنفيذها، مع رصد مختلف الصعوبات و العقبات التي يمكن ان تعتري طريق تنفيذ البرامج، سواءا كانت هذه العقبات نابعة من الكتل البرلمانية او الأحزاب السياسية، جماعات المصالح أو صعوبات على المستوى المالي أو الفني، البشري أو البيئي. [1]

2_2-إجراءات رسم و تنفيذ السياسات العامة:يهتم هذا الاتجاه بتقييم الإجراءات التي انتهجت في تصميم السياسة العامة، من خلال مراعاة مدى مشاركة شرائح المجتمع في تشخيص المشكلة العامة ، وما هي الوسائل المتاحة لهم للتعبير عن وجهات نظرهم مع تحديد ادوار السلطات الثلاثة {التشريعية، التنفيذية ، القضائية}في عملية رسم و تنفيذ السياسات قيد التقييم وتبيان وقت بدء و انتهاء التنفيذ بشكل واضح، وتجنب التبذير والتقييم عند رصد الأموال اللازمة بالتنفيذ و الاختيار الجيد للأفراد و الجهات وذوي الكفاءة و الخبرة اللازمة العملية التنفيذ بالشكل المناسب، مع تجهيز مختلف الوسائل الرقابية لمواجهة مختلف الانحرافات و الانزلاقات المحتملة عند تنفيذ السياسات العامة قيد التقييم وتحديد الجهات المخولة بمسؤولية الرقابة و تحديد صلاحياتها بشكل واضح دون تضارب او ازدواجية[2]

[1] مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العامة، الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم من fnup (ب،ص) افريل 2014

[2] سندي طلعت بن عبد الوهاب ،"تقييم البرامج الحكومية"،دورة تاهيلية، 2008.

3-خطوات التقييم

تمر عملية التقييم بالعديد من المراحل و الخطوات :

3_1 تعيين او تحديد البرنامج او مشروع المراد تقييمه:في هذه المرحلة على المكلفون أو المسؤولون عن التقييم ، تحديد السياسة العامة أو البرنامج المراد تقيمه، مع تحديد وقت بدء التقييم ، ووقت الانتهاء منه للتقليل من التكاليف وضمان السرعة في انجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان، واختصار الجهد و الوصول بالتالي إلى تحقيق الكفاءة في عملية التقييم ذاتها.

3_2_ إجراءات عمليات التقييم: تتضمن هذه المرحلة عددا من الخطوات الفرعية

أولا –وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم :من الواجب وضع مجموعة من الأوزان و المقاييس المعيارية حتى يتم إجراء عملية التقييم، بطريقة جيدة ، هذه المعايير قد تكون أهداف فرعية أو مقدار من المال أو وقت محدد، أو عددا من الأفراد، أو كمية من المواد و المعدات وافضل مثال على هاته المعايير : الموازنات التقديرية للأنشطة كموازنة المواد و التكاليف و الموارد البشرية.

ثانيا–جمع البيانات من المعلومات وتحليلها و تفسيرها:تتطلب عملية التقييم الكثير من البيانات و المعلومات حول السياسات العامة المنفذة وتحت التنفيذ المراد تقييمها، يتم الحصول عليها من التقارير اليومية و الأسبوعية و الشهرية و الفصلية و السنوية المنجزة من طرف الأجهزة المكلفة بتنفيذ السياسات العامة بالإضافة إلى كافة السجلات التي تحتفظ بها ومستندات الاستلام و الصرف و البيانات الختامية و القوائم المالية و الخطابات الرسمية و الإحصائيات و النشرات و الدراسات الميدانية و المقابلات المقننة و الغير المقننة مع المسؤولين عند التنفيذ واستمارات الاستبيان، تجمع هذه البيانات لتمر على عملية التحليل باستخدام مجموعة من الطرائق والأساليب الإحصائية تمهيدا لتفسيرها واستخلاص النتائج و الدلالات التي تفيد المقيم في الخطوة اللاحقة. [1]

[1] جواد و آخرون ، مرجع سابق ص ص30-32.

ثالثا- عقد المقارنات بين المنفذ المخطط (المعايير)

في هذه الخطوة يتم رصد مختلف المعوقات و الانحرافات و العمل على الابتعاد عنها و هذا عن طريق قيام الجهه المكلفة بالتقييم بعقد مقارنة ما بين أداء الحكومة و النتائج التي حققتها على اساس البيانات و المعلومات لمحصل عليها مع النتائج المفترض تحقيقها ، مثلا كأن تقارن كلفة الانجاز مع الكلفة التقديرية ،الوقت المستغرق في التنفيذ مع الوقت المخطط عدد الأفراد المشاركين بالتنفيذ مع عدد الأفراد المخطط ، المواد المستهلكة او المتناولة مع المخطط لها المعدات المستخدمة مع تلك، المخطط لها ، الأهداف المستحقة مع الأهداف المطلوبة الآثار المقصودة و الغير مقصودة ، وما إلى ذلك من معايير للحكم على مدى كفاءة التنفيذ وفعاليته.

3_3 اتخاذ القرارات او الإجراءات التصحيحية اللازمة:

معرفة الانحرافات بين مرحلتي لتخطيط و التنفيذ ليست لهدف النهائي للتقييم، بل يتعدى ذلك إلي اتخاذ إجراءات تصحيحية وعلاجية لتوجيه الأداء نحو الهدف وانجاز الأعمال وفق ما هو مخطط ، وهذا اذا ما تم التقييم قبل وإثناء التقييم أما التقييم بعد التنفيذ يفيد ويدعم العملية المتعلقة بتنفيذ لبرامج و المشاريع اللاحقة من جهة، وتحديد الجهات المسؤولة عن الانحراف ان وجدت بهدف معالجتها و القيام بالمساءلة للمقصرين حتى يمنع تكرارها في المستقبل [1].

(1) جواد و آخرون ، مرجع سابق ص33.

و بناءا على ما تقدم يمكن إيجاز مراحل التقييم في بضعة خطوات هي كالآتي:

/ وصف البرامج او السياسة المراد تقييمها:

ضمن هذه المرحلة على المقيمين وضع تقرير ملخص حول السياسة العامة او البرنامج المراد تقيمه من خلال تحديد الأهداف العريضة التي تخاطبها السياسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة في القضاء على مشكل العام او محاولة التقليل من حجم ضرره ، وأحداث التغير نحو الأحسن ومدى فلائمتها للبيئة الداخلية و الخارجية ، وما هو الإطار الزماني و المكاني الذي يتم فيه.

2/جمع المعلومات الخاصة بالسياسة المقيمة:

وهنا يتم جمع المعلومات و البيانات ذات العلاقة بالبرنامج او السياسة المراد تقييمها من مصادر مختلفة واعتمادا على أساليب وطرق متنوعة كالملاحظات ، المقابلات، مراجعة التقارير و كل الوثائق المتوفرة ذات الصلة بالسياسة المقيمة القيام بالزيارات الميدانية من طرف المقيمين و شركاء البرنامج(أصحاب المصلحة و المعنيين المتأثرين به)

3/تحليل ومعالجة المعلومات:

فبمجرد الحصول على المعلومة على المقيم تنظيمها ومن تم تحليلها لدعم العملية المتعلقة بمعالجة هذه المعلومات و البيانات و المعطيات بقصد الكشف عن العلاقة او تأثير كل معطى على تحقيق لهدف.

4/استخلاص النتائج:

على هذا الأساس يتم تبين مكامن ومواضع الخلل و العلة ما بين ما هو موجود وما ينبغي أن يكون ومن تم العمل على تجاوز هذه العقبات و المطبات و الابتعاد عنها.

5/وضع تقرير نهائي للتقييم:

في نهاية هذه العملية يتم الخروج بتقرير خاص ومن تم تقديم توصيات ليكلل جهد التقييم باتخاذ قرار سليم و رشيد

–فإذا تعلق الأمر بتقييم إبان انجاز المشروع ، فيساعدنا التقييم على تحديد ما إذا كانت السياسة تسير على المسار الصحيح نحو الهدف مع الكشف عن مطبات و المشاكل وما تتطلبه من عمل سليم

–أما إذا كنا في النهاية التقييم فيوضح ما إذا كانت السياسة حققت الهدف مع تقدير درجة التأثير التي حققتها السياسة على المشكلة، و الاستفادة من التجارب السابقة ومعرفة طرق تحسين الأداء ووضع التوصيات في الأنشطة المستقبلية.[1]

[1] من إعداد الطالبتان وفق المعلومات السابقة.

الشكل الأول(1) يوضح: خطوات التقييم

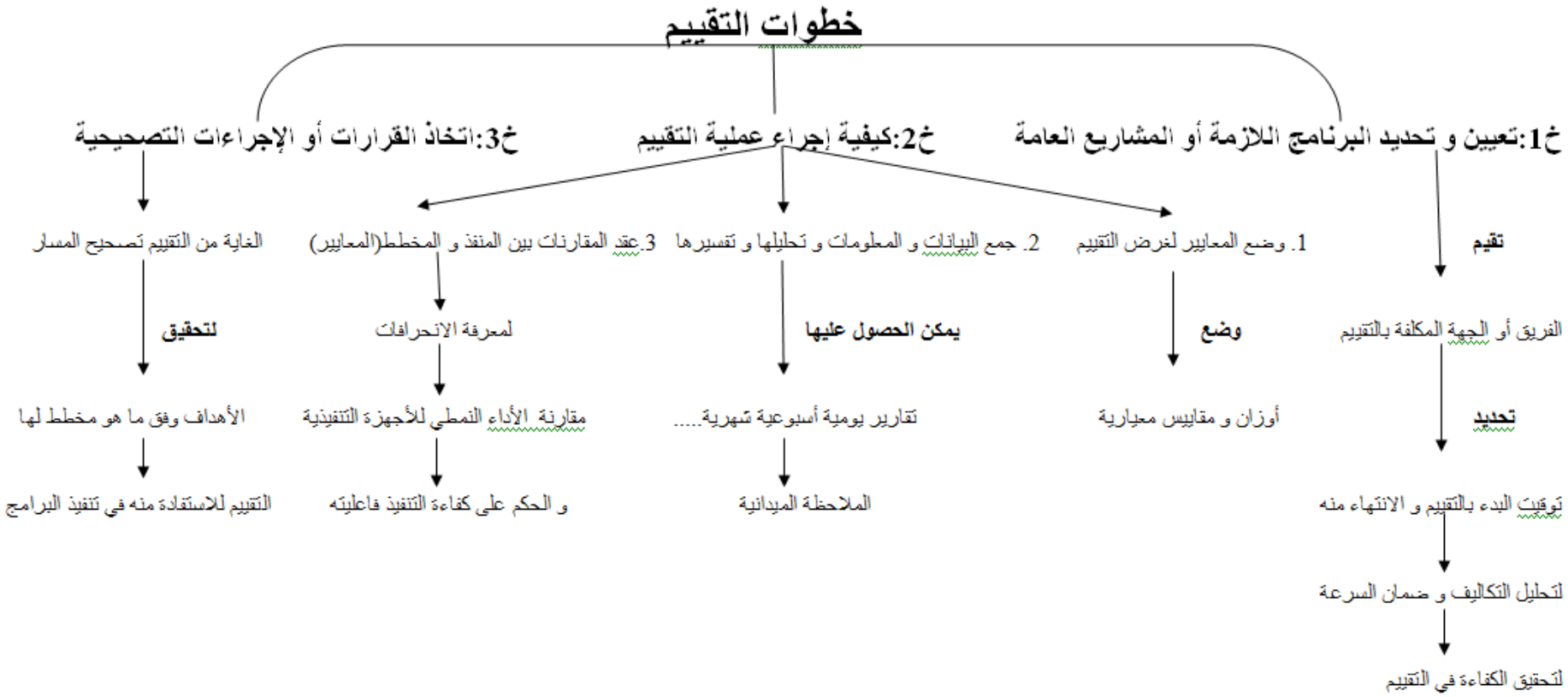

المصدر : من إعداد الطالبتين وفق المعلومات السابقة

المطلب الثاني: معايير التقييم ومؤشراته

سوف يتم التطرق إلى المعايير و المؤشرات التي اعتمد عليها التقييم في دراسته للسياسة العامة.

يعتمد التقييم على مجموعة من المعايير و المؤشرات نذكرها فيما يلي

أولا– معايير التقييم :تعد معايير التقييم بمثابة العمود الفقري الذي يجب أن تقوم عليه أية عملية تقييم، وهذا باعتبارها، أي معايير التقييم–أداة للتأكد من أن الهدف قد تحقق وعلى هذا الأساس يقسم محمد قاسم القريوتي هذه المعايير إلى نوعين رئيسية وأخرى ثانوية وهي كالأتي:

1_1 المعايير الرئيسية : بدورها تحتوي عل مجموعة من المعايير[1]

اولا–المخرجات المباشرة: من الجدير بالذكر أن مخرجات عملية رسم السياسات العامة تتمثل بالسياسات نفسها منحصرة في كافة التشريعات، على رأسها الدستور باعتباره القانون الأعلى بالبلاد، القوانين الأنظمة و التعليمات وعليه فمن أهم المعايير تقيم هذه المخرجات ومعرفة مدى جدارتها.وكدا درجة وضوحها وتجسيدها ميدانيا، مدى الانسجام الداخلي لهذه السياسات بمعنى مدى تطابق محتوى هذه السياسات مع القوانين التي تحكم البلاد، ومدى اتساقها مع السياسات الأخرى ذات العلاقة ، بالإضافة لذلك من الواجب على مخرجات السياسات العامة أن تكون شاملة لكافة أفراد المجتمع ومنسجمة مع قيمه السائدة ولها قبول لدى المعنيين بها ، مع توفر القدرات و الإمكانيات اللازمة لتنفيذها سواء من النواحي الاقتصادية أو البشرية وحتى المعلوماتية.

ثانيا_صافي المخرجات:يهتم معيار صافي المخرجات بقياس النتائج النهائية للسياسة العامة عن طريق عملية طرح "المدخلات من المخرجات" أي العلاقة ما بين التكلفة التي تتطلبها عملية تنفيذ السياسات لعامة و المنفعة المتوقعة من هذه السياسات، فعندما تساوي المنافع "المادية و المعنوية" التي حصل عليها المجتمع مع التكاليف "التضحيات المادية و المعنوية" التي تحملها المجتمع لتنفيذ هذه السياسة تحت جناح التقييم يتحقق التعادل و التوازن ، أما في حالة زيادة التكلفة عن المنفعة فالنتيجة تكون سالبة وغير مقبولة أما إذا كان العكس– المنفعة أكثر من التكلفة– فالنتيجة تكون ايجابية ومقبولة وهنا ما يجعله يتناسب أكثر مع القطاعات الصناعية و الإنتاجية ذات الصبغة الاقتصادية أكثر من القطاعات الخدماتية. [2]

(1) بخايا ورسام ، **بحوث العمليات**، العراق: دار مطبعة هيئة التعليم التقني ،2000.ص98

[2] قريوتي، مرجع سابق ص 281

مثال : فمثلا في مجال السياسات الاستثمارية ، فتتمثل مدخلاتها: تشجيع الاستثمار، أما مخرجاتها:فتتمحور حول تقييم كافة التسهيلات لتشجيع الاستثمار ، مثلا كبناء مصنع اسمنت مع تقديم تسهيلات تمثلت بإعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات من بدء الإنتاج ، هذه التسهيلات كانت لها تكلفة كبيرة خسرت فيها الدولة (ماديا ،معنويا، نفسيا) **فماديا** :خسرت أموال طائلة وراء الإعفاء الضريبي ، **معنويا:** الخوف من الخسارة ، **نفسيا:**قد يكون لهذا لمصنع ضرر على صحة المواطن لكن بالنظر إلى النتيجة من خلال طرح المدخلات من المخرجات يتبين لنا أن هذه التسهيلات حققت منافع كبيرة دفعت بمستثمرين آخرين كانوا مترددين في اجتياز هذه الخطوة على تقديم طلبات استثمار في نفس المجال.

ثالثا _الآثار و النتائج:

على أساس هذا المعيار يستوجب التفريق ما بين الآثار المنعكسة على تنفيذ السياسات العامة ومخرجات هذه الأخيرة، إذ تعبر المخرجات عن كافة النشاطات و البرامج التي تم القيام بها تنفيذ السياسة ما أما التأثيرات فتشير إلى جميع التغيرات التي نتجت جراء تنفيذ السياسة نفسها، فلو كانت مثل أهداف السياسة السكنية القضاء على أزمة السكن ،و الحد من البناء الفوضوي فقد تكون مخرجاتها تنصب حول بناء مشاريع سكنية ضخمة ، ومنح أراضي للمواطنين لبناء مساكن مع مساهمة الدولة بنصف المبلغ ، والتعجيل في انجاز المشاريع السكنية، وعليه فالآثار تقاس بالمؤشرات المتمثلة في تدني عدد الشكاوي و الطلبات المقدمة من طرف المواطن على السكن ، واختفاء البناء الفوضوي.

و قد ينجر عن تأثيرات السياسة العامة عدة أبعاد نذكرها فيما يلي: [1]

أ-تأثيرات مقصودة و أخرى غير مقصودة:فقد يكون لتقديم المساعدات الاجتماعية من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية لفئات متدني الدخل هدف لتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى المعيشي لكن هذه المساعدة قد تكون لها أثار سلبية ، غير مقصودة تتمثل في زيادة الأعباء على دافعي الضرائب الممولين.

ب-تأثيرات قصيرة المدى وأخرى ذات المدى البعيد: يمكن ان تكون لأهداف سياسة التشغيل من تبنيها لبرنامج عقود ما قبل التشغيل ، لتخفيف من البطالة ولكن هذا البرنامج قد يؤدي إلى آثار في المستقبل البعيد ، فعقود ما قبل التشغيل تدوم ستة سنوات فقط، ما يجعل الموظفين المتعاقدين بعد انقضاء هذه المدة بدون عمل ، وبالتالي زيادة حجم وضغط البطالة.[2]

---

[1] القريوتي،مرجع سابق، ص 287

[2] جواد و آخرون ،مرجع سابق ،ص 32.

ج-التأثيرات على الفئات غير المستهدفة في السياسات العامة:مثلما يتوجب على القائمين بالتقييم معرفة الشرائح الاجتماعية المستهدفة بشكل مباشر من البرامج و السياسات العامة المقيمة ، يتحتم عليهم أيضا التعرف على الفئات الاجتماعية الغير المستهدفة أصلا و التي ستؤثر بصورة غير مباشرة، بهذه السياسات

فمثلا قد تكون أهداف مؤسسة التأمينات الاجتماعية من وراء بناء المشاريع الاستثمارية في منطقة معينة،مساهمة منها في تعزيز الاقتصاد الوطني كهدف مباشرو بالتالي تؤدي إلى زيادة معدلات الطلب على الأيادي العاملة و القضاء على البطالة في تلك المنطقة كهدف عرضي غير مقصود.

د/تأثيرات ذات التكاليف المباشرة و الغير المباشرة: لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند كل تقييم ،التكاليف المباشرة و الغير مباشرة للسياسات و البرامج العامة من حيث صعوبة قياسها ، فجزء من هذه التكاليف يستصعب احتسابها بشكل دقيق خاصة التكاليف الغير المباشرة أو بعبارة أخرى تكاليف ذات الطابع اجتماعي و النفسي، التي يصعب التعبير عنها بمبالغ نقدية، فمثلا عندما يراد إقامة مصنع في منطقة ما ، فان المساكن التي سيتم تهديمها لبناء هذا المصنع سيلحق خسائر أو أضرار نفسية واجتماعية ومادية لأصحاب المساكن ، لا يمكن تقديرها ، فالتعويض سيشمل الأضرار المادية فقط لأصحاب تلك المساكن إما الآثار الأخرى كفقدان المسكن و الجيران و الحي لا يمكن تعريضها واحتسابها[1].

1_2_المعايير ثانوية :

مختلفة تماما عن سابقتها- اي المعايير رئيسية- فهي معايير غير مباشرة، تهتم بقياس الأجزاء الايجابية للمعايير الجوهرية المباشرة وترتبط بالمخرجات و الهياكل و المدخلات يتم ذكرها على التوالي:

أولا- المعايير الإجرائية: حتى ينظر لعملية رسم السياسات العامة على أنها صحيحة وهذا من الناحية الإجرائية لا بد التحقق من وجود:

[1] قريوتي ،مرجع سابق ،ص288

– منهجية علمية في تحديد المشكلات ، صورة واضحة للإستراتيجية المخططة و الأهداف المرسومة اجتهاد في توليد بدائل للسياسات الواجب إتباعها ، الاستهلاك العقلاني لتحسين القرارات باستمرار البحث عن طرق الإبداعية و الإبتكارية مع الاعتماد على الخبرات السابقة

ثانيا–المعايير التنظيمية: تتمحور عملية تقييم المعايير التنظيمية على مجموعة من الآليات وهي على النحو التالي: [1]

[1] جواد و آخرون ،مرجع سابق ،ص 212

– لابد من وجود جهات تنظيمية متخصصة بتقييم السياسات العامة عن طريق إجراء البحوث و المسوحات و التخطيط طويل الأمد مع ضرورة ترسيخ مبدأ التكامل بين كافة الوحدات المعنية برسم و تنفيذ و تقييم السياسات العامة.

ثالثا–المعايير الخاصة بالمدخلات الخاصة برسم السياسات العامة: ينحصر قياس هذا المعيار على مدى توفر يد عاملة مؤهلة ومختصة ومعلومات ومصادر مختلفة ومدى وجود المعدات المالية و الاتصالية اللازمة ، ودرجة كفاية الحوافز المادية و المعنوية (مادية كزيادة في الأجور،معنوية كالترقية إلى مناصب عليا) التي تشجع العاملين على المشاركة و الإبداع و الابتكار[1].

إضافة إلى ما تقدم و لقياس ما إذا كان التقييم وأجزائه حسنة التصميم على أفضل صورة ينبغي انتهاج مجموعة من المعايير لقياسه وهي على النحو الأتي:

1–1 معيار المنفعة القياسية: يستخدم هذا المعيار للتأكد من أن التقييم جيد ومفيد للحكومة و المجتمع على حد سواء ، واضح و يجيب عن مختلف الحاجيات المطروحة من طرف المجتمع ويقدم نتائج ايجابية وتوصيات تنفع في المواصلة نحو الهدف، ويعكس صورة عن نتائج حقيقية وصادقة تسمح بتنمية المجتمع وينقسم هذا المعيار إلى عدة معايير قياسية: [2]

أولا –التعرف على كافة المشاركين في التقييم: و المتأثرين به بالشكل الذي يحقق الاستجابة في الحاجيات.

ثانيا–مصداقية التقييم : من الضروري أن يتمتع الأشخاص المكلفين بالتقييم بالكفاءة، الخبرة و الثقة أهم شيء

ثالثا–نطاق المعلومة: المعلومة المحصل عليها يجب أن تخاطب المشاكل المطروحة و الاحتياجات اللازمة .

---

[1] ياغي ،مرجع سابق ،ص243.

[2] المركز الفلسطيني للإرشاد "،**تجارب حية في تقييم البرامج المجتمعية**" ، تجربة المركز العربي للتربية .

رابعا –تحديد القيم :نتائج التقييم المفسرة يجب أن توصف بشكل جيد باعتبارها قيم أساسية في الحكم على مدى منفعة وقيمة البرنامج.

خامسا–وضوح التقرير: من الواجب أن تشرح تقارير التقييم (البرنامج العام موضوع التقييم) بشكل واضح خاصة سياق التقييم ومجرياته و الهدف الأساسي الذي نشا من اجله وكافة الإجراءات و النتائج التي تحتوي بالشكل الذي يساعد في تكوين معلومة جوهرية وسهلة الفهم.

2-1 معيار الجدوى القياسية:يساعد هذا المعيار في خلق تقييم معقول من حيث صلاحية خطواته وعملياته و ينقسم إلى عدة معايير : [1]

أولا–المتابعة و الاستمرارية: ينبغي على إجراءات التقييم أن تكون عملية ومتتابعة ومستمرة ومتجردة من كل تقطع في الأنشطة اليومية أثناء جمع المعلومة.

ثانيا–الصلاحية السياسة ضرورة مراعاة مواقف ومصالح الجهات و الوصول إلى اتفاق وسط عند التخطيط و تنفيذ التقييم ما يساعد على خلق نوع من التعاون و الدعم ويجنب أي احتمال أو محاولة إحباط عمليات التقييم و الإساءة إليه.

ثالثا–جدوى الكلفة: يقصد به أن يكون التقييم ضمن إطار الكفاءة و الفعالية[2]

2-1 معيار الدقة القياسية: يعتبر من المعايير الضرورية في عمليات التقييم، فمن خلاله ينظر للتقييم من زاوية الصحة و الدقة عن طريق تدقيقه في المعلومة المحصل عليها و التأكد من مصداقيتها و تشخيص الواقع و تحليله وعرض النتائج و الآثار و التأكد من درجة صحتها .

3-1 معيار الملائمة القياسية:في إطار هذا المعيار على التقييم أن يكون أخلاقيا بالدرجة الأولى وان يخاطب في تنفيذه جميع حقوق ومصالح الجهات المعنية به، وينقسم هذا المعيار إلى عدة معايير"

اولا–وجهة الخدمات:يجب أن تعمم التقييمات بالشكل الذي يساعد المؤسسات بصورة فعالة في تقييم الخدمات و تلبية حاجيات المجتمع المستهدف.[3]

---

[1] ياغي،مرجع سابق ،ص85.

[2] المركز الفلسطيني للإرشاد "،**تجارب حية في تقييم البرامج المجتمعية**" ، تجربة المركز العربي للتربية .

[3] ياغي،المرجع نفسه ،ص86.

ثانيا–الاتفاقيات الرسمية: عبارة عن اتفاق خطي بين جميع المعنيين على توزيع المهام و المسؤوليات في التقييم مع التزامهم بكافة شروط الاتفاق.

ثالثا–التفاعل الإنساني:من أساسيات التقييم احترام القيمة الإنسانية عند تعامله مع كافة المشاركين بالتقييم

رابعا–تضارب المصالح: حتى لا تتأثر عمليات التقييم ونتائجها بالسلبية، من الضروري التعامل مع كافة المصالح المتضاربة و المتشابكة ضمن فضاء الأمانة و الصراحة[1]

1–5 المعيار القانوني :الأصل في عمليات التقييم ان تلتزم باحترام القواعد القانونية المنظمة في حدود الصلاحيات الممنوحة لكل جهات التقييم ما يفرض على هذه الأخيرة مراعاة ثلاثة جهات او جوانب–

–الجانب الأخلاقي و المهني.

–احترام توقيتات التقييم

–تقييم الجهة المعنية بالتقييم (المقيم هل هو أهل الثقة)[2]

2 مؤشرات التقييم:

تقسم مؤشرات التقييم إلى نوعين : مؤشر كمي وأخر كيفي او نوعي و هي كالتالي:

2_1 المؤشرات الكمية: يخاطب هذا النوع من المؤشرات الإعداد و الأرقام ، الإحصائيات ، بمعنى يعبر عن اللغة العددية فعلى سبيل **المثال** لو قيمت مخرجات سياسة التشغيل في إطار هدا المؤشر ، فيقال على أنها قد حققت 200 منصب شغل ، وعليه عبر عن المؤشر الكمي بصفة الأرقام.

2_2 المؤشرات الكيفية و النوعية: ترتبط بالفهم الشخصي لما يجري، وتبني على التقارير المكتوبة و المحدثات المسجلة و الملاحظات الميدانية و التقييمية من وجهة نظر المقيم او الجهة المقيمة وعلى أساسها توضع الملاحظات (جيدة ، مقبولة ،ضعيفة ،متوسطة).[3]

---

(1) .المركز الفلسطيني للإرشاد ،"تجارب حية في تقييم البرامج المجتمعية"، تجربة المركز الغربي للتربية.

(2) ياغي ، مرجع سابق ،ص ص191 _292.

(3) فيلم فان ديرايكن ،**مدخل إلى التقييم ورشة الموارد العربية للرعاية الصحية وتنمية المجتمع**،قبرص: بيان للنشر و التوزيع،1996ص95

المبحث الثالث :مستويات وأساليب التقييم وعملياته

في هذا الإطار سوف يتم الحديث عن أساليب و المستويات التي تعتمدها الحكومة في أداء تقيمها وفي نفس الوقت، الإشارة إلى كافة الجهات المكلفة بالتقييم أو القائمة عليه.

المطلب الأول: اساليب التقييم ومستوياته

يعتمد التقييم في أداء مهمته على مستويات عدة وأساليب متنوعة سوف يتم التطرق لها على النحو التالي:

1_أساليب التقييم

تتبع الحكومة في تقييمها لأداء البرامج و المشاريع العامة، عدة أساليب نوجزها فيمايلي:

1_1 الأساليب العامة:

تنقسم الأساليب العامة بدورها إلى مجموعة من الأساليب الفرعية:

أولا –التقارير وجلسات الاستماع: ينتهج أسلوب التقارير، وعقد جلسات الاستماع من طرف الجهات المعنية بالتقييم السياسات العامة المتمثلة في الحكومة و السلطة التشريعية بهدف التعرف على الواقع العلمي للانجازات المحققة المرتبطة بالسياسات المعنية والنتائج المفرزة عنها.

ثانيا–الزيارات الميدانية: المقصود بهذا الأسلوب نزول كبار المسؤولين إلى الميدان العملي بهدف إجراء عمليات تفتيشية و التعرف عن قرب مستوى أداء المؤسسات و اتجاه سير أعمالها [1]

ثالثا_التعرف على مؤشرات الأداء: تعتبر من الوسائل الدقيقة التي يتم من خلالها التعرف على أثار السياسة العامة المراد تقييمها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها ، فقد تكون أثار السياسة الصحية ، الزيادة في الهياكل الطبية و القاعدية ، توزيع الخدمات الصحية في كل إنحاء الوطن ، وتقريب المستشفيات من المواطن ، هذه المؤشرات تعكس مدى النجاح في احد هدافها وهو نشر سياسة الطب الجواري.

رابعا –مقارنة الأداء بالمعايير العالمية:قد يتم اللجوء في بعض الأحيان إلى المعايير العالمية، من اجل تقييم مستوى وفعالية الأداء المحلي وهذا عن طريق إجراء عمليات مقارنة ما بين المؤشرات المحلية والعالمية والتأكد من مدى المطابقة.[2]

---

[1] القريوتي ،مرجع سابق ،ص ص 289–290

[2] القريوتي ،مرجع نفسه ،ص 292.

خامسا- عمل الاستقصاءات :غالبا ما تجري الجهات المعنية بالتقييم سبر أراء للمستفيدين من السياسات العامة و المعنيين بها بهدف التعرف على درجة رضا هؤلاء اتجاه الخدمات المقدمة من طرف هذه السياسات . [1]

2_1 الأساليب الفنية التخصصية:لمعرفة الانعكاسات المترتبة على تطبيق السياسات العامة بشكل دقيق وواضح ، ينبغي إتباع جملة من الأساليب المتخصصة نذكرها على التوالي:

أولا مقارنة النتائج المطبقة سابقا مع الوضع الحالي لتطبيقها: يقصد بذلك التعرف على الوضع قبل تطبيق السياسة العامة الجديدة و بعدها القيام بعملية مقارنة بينهما، فعلى سبيل المثال فقد تتبنى الحكومة برنامجا لمنع سرعة المركبات خارج و داخل المدن مع تسليط عقوبة ثقيلة على كل من يخالفها و هذا للتقليل من حوادث الطرقات و من تم يتم تقييم وضعية الطبقات بعد تطبيق برنامج جديد و مقارنتها مع الوضع السابق

ثانيا مقارنة الاتجاه العام لأداء برنامج عام قبل و بعد تطبيق السياسة المعنية خلال فترات منتظمة: عموما هذا الأسلوب يتشابه لحد بعيد مع الأسلوب السابق فقط نقطة الاختلاف بينهما تكمل ان هذا النوع من الأسلوب يرتكز في استخدامه للمقارنة و القياس على فترات زمنية منتظمة_

ثالثا_مقارنة أداء المشاركين في مشروع ما مع غير المشاركين: يركز هذا الأسلوب في تقييمه على مقارنة أداء المشاركين في برنامج معين أو خاضعين للتكوين التدريبي مع فئة أخرى ليست معنية بهذا البرنامج و لم تشارك فيه، و على هذا الأساس يتضح مدى نجاح البرنامج

رابعا_التجارب العلمية المنضبطة : يكون بتقسيم مفردات الظاهرة إلى مجموعتين : الأولى تجريبية و الثانية ضابطة ،هذه الأخيرة لا يتم تطبيق السياسة العامة عليها باعتبارها عينة ضابطة في حين أن المجموعة الأولى أي التجريبية تخضع إلى السياسة العامة الجديدة و بعدها يتم مقارنة نتائجها مع نتائج المجموعة الضابطة و عندها يقاس مدى النجاح أو الفشل الذي حققته تلك السياسة العامة الجديدة.

(1) القريوتي ،مرجع سابق،ص ص191، 192

2- مستويات التقييم

فهي ميزان تقريري عن ما إذا تحقق الهدف المنشودة بدرجة ممتازة تتجسد في ثلاثة مستويات كالتالي:

2_1على مستوى مخرجات السياسة العامة:على أساس هذا المستوى، يتم التركيز على النتائج المحققة و البرامج المنجزة عند تطبيق آية سياسة عامة كما يجب عند تقييم أية سياسة عامة طبعا وفق هذا المستوى الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة متغيرات:

أولا –مراعاة التطابق و الانسجام بين ما تم انجازه من مشاريع وبرامج وما تم تقديمه من مطالب واحتياجات مجتمعية كما ونوعا .

ثانيا–التأكد من مدى توافق المخرجات(الانجازات المحققة) مع القيم السائدة بالمجتمع قيم (مادية ومعنوية)

ثالثا–درجة قبول ورضا الجهات المعنية بالسياسات و البرامج العامة الموضوعة او الانجازات و المشاريع المنجزة. [1]

2_2. على مستوى الأداء:

المقصود به عملية الرقابة على الانجازات المحققة و مدى بلوغ الأهداف المسطرة و الاقتصاد في استخدام الموارد ،إذ يستعمل هذا المستوى لمقارنة الأداء الفعلي مع المقاييس و المعايير المحددة مسبقا و ذلك لاكتشاف أي انحراف عن الهدف السابق تحديده.

2_3. على مستوى الآثار:

يهتم أو بالأحرى يركز هذا المستوى على العوائد الناتجة عن تطبيق السياسات العامة ، والجدير بالذكر أن الإنجازات و المشاريع المحققة ما هي إلا انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة للآثار المترتبة سلبيا أو إيجابيا.

بناءا على ما تقدم ، من الضروري عند الإقدام على خطوة تقييم أية سياسة عامة مراعاة ثلاثة مستويات

_ جانب المشاريع و ما حققته من أهداف ،جانب التكاليف و ما حققته من منافع ، جانب الأداء و ما حققه من فعالية [2]

---

[1] عبد المليك مزهودة "**بين الكفاءة و الفعالية مفهوم التقييم** "،**مجلة العلوم الإنسانية العامة** ،العدد 2 2001 ، الدخول 2016/01/06 .

[2] **معوقات عملية تقييم الأداء في الوزارات الحكومية بقطاع غزة من وجهة نظر المقيمين مجلس جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية .**

المطلب الثاني: عمليات التقييمءيؤلفر

يتم إنجاز عمليات التقييم من طرف جهات متعددة الرسمية وغير الرسمية ، يمكن إجمالها على التوالي :

1_الجهات الرسمية:

تتولى الجهات الرسمية عملية تقييم السياسات العامة و من هذه الأجهزة أو الجهات:

1_1. الهيئات التشريعية:

تتحكم الهيئات التشريعية في زمام الأمور الخاصة بمتابعة و تقييم السياسات العامة بواسطة لجان متخصصة ، وجهات مركزية تابعة لها ، ينصب اهتمامها على تقييم الجوانب المالية ، لكن ما يلاحظ ضمن الآونة الأخيرة ، توسع نظرها ليس فقط على الجانب المالي و إنما أيضا على نوعية السياسة و مدى فعاليتها و جدارتها في تحقيق الهدف المسطر.

1_2 الحكومة:

تقوم الحكومة بواجبها السياسي اتجاه عمليات التقييم من خلال متابعة مدى قبول المجتمع للسياسات و البرامج العامة موضع التنفيذ ، مع توثيق كافة المنشورات الصادرة عن وسائل الإعلام و القادة السياسيين ذووا الرأي الحكيم بشأن هذه السياسة و يكون ذلك عن طريق مراكز الدراسات المتخصصة ،التي يرتكز عملها على إجراء مسوحات كاستطلاع رأي الجمهور حول سياسة معينة تم تنفيذها. [1]

[1] تحزيل مهداوي،مرجع سابق،ص ص86 _72

3_1 الأجهزة المنفذة للسياسات العامة:

في معظم الأحيان ، و حرصا على كسب الدعم و التأييد لأجهزتها ، تقوم الجهات المنفذة للسياسات العامة بتقييم السياسات التي نفذتها،إذ غالبا ما يصل بها الأمر إلى التعمد قصدا في إتباع الأسلوب الانتقائي ضمن عمليات التقييم ،فتركز فقط على السياسات و البرامج المنفذة بكفاءة و فعالية ، و تتجاهل البرامج عديمة الفعالية و الأداء ، معتقدة في ذلك أن القيام باستعراض النتائج الايجابية لتقييم البرامج المنفذة من طرفها سوف يزيد و يوسع من دائرة مزاياها و نفوذها و ليسهل عليها الحصول على جرعة كبيرة من الدعم لتبني برامج و سياسات جديدة [1]

[1] محمد قاسم القريوتي ، مرجع لسابق ص 296.

1_4 ديوان الرقابة المالية:

يعتبر من أهم الأجهزة الحكومية المتخصصة بتقييم السياسات العامة، إذ تباشر عملها التقييمي سنويا ، عن طريق جمع البيانات و المعلومات عن أداء الأجهزة الحكومية بمختلف الطرق حسب ما يراه ضروريا ، ليرفع في الأخير ، مجمل التقارير التي تحوي تقييم الأداء للجهات الوصية .

1_5 الهيئات الرئاسية المختلفة:

بما في ذلك مجلس الوزراء على المستوى الوطني أو كوزير على رأس السياسات الخاصة بالوزارة مشكلة بذلك مؤسسة حكومية تضم مجموعة من الدوائر الوزارية تختص كل دائرة فيها بسياسة قطاعية معينة (كوزارة الصحة) ، هذه الهيئات تقوم بدور أساسي و مهم في عمليات التقييم . [1]

2_الجهات غير الرسمية:

إن عملية تقييم السياسات العامة ليست حكرا على الجهات الرسمية ، و إنما أيضا تضطلع بها جهات غير رسمية و هي على النحو التالي:

2_1 المواطنون:

في حالة تأثر مصلحة الذاتية بالسياسات العامة إما سلبا أو إيجابا يقوم المواطن العادي بإصدار أحكام تقييمية على البرامج العامة حسب أرائه و نوازعه الشخصية ، بالرغم من عدم امتلاكه للمعلومة الكافية عن البرامج الحكومية و أهدافها و ظروفها و حتى الوسائل العلمية المنتهجة في التقييم ، و عليه تبقى أحكامه مجرد تقييمات جزافية يطرحها أثناء المناقشات العامة أو أثناء مجالس السهر مع الأصدقاء.

2_2 مراكز البحث المتخصصة:

تتولى هذه المراكز مسؤولية تقييم السياسات العامة عن طريق خبراء مختصين في حقل السياسات العامة

على كافة الأصعدة ،الاقتصادية، الاجتماعية و طبعا السياسية.

---

[1] القريوتي ،مرجع سابق ،ص 299.

2_3.وسائل الإعلام:

عن طريق نشر المقالات و التحقيقات و المقالات تقوم وسائل الإعلام المتمثلة في (الصحف ، المجلات،الإذاعة،التلفاز) بتقديم تقييمات السياسات و البرامج العامة،غير أن بعضا من وسائل الإعلام قد تكون

إما مؤيدة للبرامج الحكومية أو معارضة لها هذه الأخيرة تتجه عكس التيار. [1]

تعبر فقط عن أراء و توجهات بعض الأحزاب و جماعات الضغط أو النخب السياسية المعارضة للحكومة ، فتغتنم أي فرصة ضعف أو خطأ التي تقع فيها البرامج الحكومية لتسلط الضوء عليها من أجل كسب ود و دعم الرأي العام ،أما وسائل الإعلام المؤيدة للبرامج الحكومية فتتعمد تعقب النتائج الإيجابية للسياسات العامة الحكومية و تسلط الضوء عليها لتحشد تأييد الرأي العام للحكومة.

2_4 الأحزاب السياسية:

هي الأخرى تمارس دورا مهما في تقييم السياسات العامة سواءً كانت داخل دائرة الحكم أو خارجها فتنتهج كل الطرق سواءً الشرعية منها كتنظيم يوم دراسي أو تقديم دراسات حول الصحة في الوطن العربي مثلا تختتمها برفع توصيات على شكل تقييمات لهذه السياسة ،أو أنها تلجأ لوسائل الإعلام لتستخدمها كوسيلة لتوضيح نقاطها النقدية و أحيانا أخرى تنصرف إلى المظاهرات و الاجتماعات السلبية

أما الوسائل غير الشرعية فتتجسد في حالة رفضها الشديد لسياسة معينة ،تقوم بتقديم اقتراحات لمشاريع سياسية عامة قامت بتقييمها، و لكن إذا لم تأخذ اقتراحاتها بعين الاعتبار، تلجأ إلى التحريض الشعبي و إشعال نيران الشوارع بالغضب.

2_5 جماعات الضغط:

تعد من القوى المؤثرة و المتدخلة في تقييم السياسات العامة عن طريق استخدامها لوسيلة الضغط على الحكومة، حتى تحصل على مكاسب أكبر اقتصادية، سياسية و حتى اجتماعية تعزز من مكانتها و تزيد من مصلحتها.

---

[1] د جمال زيدان ، **تقييم السياسة العامة** ، محاضرة مقياس تقييم وتقويم السياسة العامة،القيت سنة 2014_2015 ،المرسوم الجامعي نفسه

6_2 المجتمع المدني:

باعتباره حلقة وصل ما بين الجهات الحكومية و المجتمع ، ساهم المجتمع المدني بشكل كبير في عمليات تقييم السياسات العامة ، فهو يمثل مرآة عاكسة للجهات الشعبية و مطالبها و حاجياتها لكونه قريب من الواقع المجتمعي ، فيقوم بتقديم اقتراحات مبنية على تقارير و إحصائيات تساهم في تصحيح النقائص و إعطاء إنذارات مبكرة حول الصعوبات التي تواجه البرامج بالشكل الذي يعطي فرصة للقائمين بتنفيذ السياسات العامة على إجراء تعديلات و إصلاحات و تخفيف الصعوبات.[1]

[1]، زيدان ،مرجع سابق

المبحث الرابع : مشاكل التقييم و سبل حلها

ضمن هذا القسم، سيتم التطرق إلى كافة الصعوبات و المشاكل التي تواجه عمليات التقييم ليتم في نهاية هذا الموضوع الخروج ببعض التوصيات

المطلب الأول: صعوبات و مشاكل التقييم

على الرغم من الأهمية التي تكتسبها عمليات التقييم ضمن مراحل صنع السياسات العامة، إلا أن هناك العديد من العقبات و الانعراجات التي تواجهها ، سيتم ذكرها كما يلي:

1. **تشابك الأهداف وعدم وضوحها:**ففي كثير من الأحيان، تصاغ أهداف السياسة العامة، صياغة عريضة واسعة، لتشمل وترضي جميع الأطراف المتعارضة ذات المصلحة ،سواءا كانوا برلمانيين أو سياسيين أو من المجالس التشريعية لتضمن مستوى جيد من الموافقة عليها بالأغلبية، عندما يتم عرض هذه السياسة للمصادقة عليها ومن ثم إقرارها.

إضافة لما سبق هناك صعوبة كبيرة تعتري طريق تحديد الأولويات والأسبقيات في تنفيذ هذه الأهداف.

2. **عدم قابلية بعض أهداف السياسات العامة للقياس:**وهذا لطبعتها الرمزية، فقد تكون أهداف السياسة العامة على سبيل المثال، الشفافية وتعزيز الانتماء الوطني، تمجيد رموز الثورة الوطنية، هذه الأهداف ذات أهمية كبرى، إلا أن قياسها يبقى صعب للغاية.[1]

3. **اختلاف الآراء و المصالح للجهات المعنية بالتقييم:** من المعروف أن التقييم نشاط منظم ،يستند لمنهجية علمية في جمعه للمعلومات و البيانات ليدار من قبل جهات مختصة لها معرفة و خبرة بكل ما يتعلق بهذا الجانب –أي عمليات التقييم – مما يعطيها الحق ،بإصدار الحكم النهائي على هذه السياسات لكن هذا لا يمنع من أن يحمل هذا الحكم في طياته اجتهادات و أحكام شخصية تعبر عن رغبات و توجهات القائمين بهذه العملية –أي التقييم– بالشكل الذي يجعل من هذا الحكم مزيج من الآراء و التقييمات المتباينة.

---

[1] القيروتي ، مرجع لسابق ص 293.

إلى حد الآن يعتبر هذا الأمر أو المشكل عادي، لكن ما يزيد الطين بلة ،أن تصل نتائج التقييم إلى مرحلة تصبح فيها مرآة عاكسة لآراء جهات غير مختصة و عديمة المعرفة و الدراية التامة لأساليبه العلمية ، منحرفة عن مسار الحقيقة و المعلومة الدقيقة ،لتصبح هذه الآراء مجرد تخمينات و توقعات تعبر عن مصالح الأفراد و الجماعات السياسية و الحزبية و الوسائل الإعلامية ، و تنحرف عن طريق الهدف المرسوم.[1]

4.محاربة ومقاومة التقييم: غالبا ما تعمد الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة محاربة عمليات التقييم ،خصوصا إذا ما رأت في نتائجه – عملية التقييم – آثارا سلبية ،قد تشكل خطرا على سمعتها و تحد من نفوذها و تنقص من مواردها و إمكانياتها و امتيازاتها المخصصة لها و نقطة لبداية إجراءات سلبية أخرى ،كل هذه الشكوك تدفع هاته الجهات إلى الشعور بالخوف اتجاه عمليات التقييم خاصة إذا كانت غير متأكدة من مقدرتها في الوصول إلى الإيجابية، ما يبعدها عن الموضوعية و يدفعها إلى سحب تعاونها مع القائمين بالتقييم ، و هذا في جانب المعلومات و البيانات التي تساعد التقييم في الوصول إلى الهدف المنشود ، بل في كثير من الأحيان يصل بها الأمر إلى إفشال كل مخططات التقييم و الوقوف في طريقه وهذا ما يبرر تصرف هذه الجهات وانصرافها إلى محاربة و مقاومة أي تغير قد يحمله التقييم

5.في بعض الأحيان تحاول الجهات الحكومية أن تتجنب كل التكاليف المادية التي تحتاجها عمليات التقييم و تموه هذا التجنب ،بأن هناك أولويات و أسبقيات تستحق هذا الاتفاق و هذه التكاليف

6.كلفة التقييم: قد يفقد التقييم بريقه و أهميته إذا كانت إجراءاته تتطلب الكثير من الجهد و الوقت و المال خاصة إذا كانت التنبؤات تشير إلى أن الفوائد المتوقعة تقل عن التكاليف المصروفة ، هذا ما يكبح حماس القائمين على التقييم و المعنيين به، و يقلل شغفهم لدرجة تجعلهم يستخدمون كافة المحاولات للتقليل من أهميته عن طريق اللجوء إلى تقييم الحجج و البراهين و المقترحات لمواجهة أي نتيجة سلبية متوقعة.

[1] جواد و آخرون ، مرجع سابق ص77

7.**صعوبة الربط بين السبب و النتيجة:**من أساسيات تقييم السياسات و البرامج العامة تبيان النتائج مع معرفة سبب وجودها، بمعنى ربط النتيجة بالسبب سواءا كانت إيجابية أم سلبية فعلى سبيل المثال، لو قيم برنامج مكافحة الأفكار والتطرف الديني الملح مثل حركة داعش فلا بد من معرفة أسباب هذه الأفكار وما هي الوسائل المتبعة لمواجهتها، و بافتراض أن أحد أسباب هذه الأفكار هو غياب الوعي خاصة عند فئة الشباب و انعدام و غياب الرقابة القانونية في إنشاء أية منظمة و متابعة نشاطها العملي ، و على هذا تبنت الحكومة برنامج مكافحة الأفكار الداعشية ، للقضاء عليها و التقليل من انتشارها ، و عند جمع المعلومات بعد تنفيذ هذا البرنامج ، وُجد أن هناك تراجع كبير في مستوى انتشار هذه الأفكار ما يعني نجاح البرنامج.[1]

[1] جواد و آخرون ، مرجع سابق ،ص213.

غير أن هذا التراجع قد لا يكون نتيجة مباشرة لهذا البرنامج المتبع، من طرف الحكومة بل قد يكون سببه برامج التوعية الدينية التي قامت بها المساجد و المدارس و الوسائل الإعلامية لنشر الوعي و الفكر الإسلامي الصح في أذهان الشباب ، مع توضيح خطورة الأفكار الداعشية على مستقبل الأمة الإسلامية هذا الجهد الديني و المدرسي و الإعلامي المكثف تزامن مع برنامج الحكومة ، مما يجعل عملية الربط هنا عملية غير واقعية و مقنعة[1]

إضافة لهذه الصعوبات هناك عقبات في سبيل الاستفادة من تقييم السياسات العامة.

أ. قد تكون الصعوبات متعلقة بمنهجية الأسلوب المتبع في التقييم عائق للاستفادة من هذا الأخير

ب. شخصية القائم بالتقييم لها أثر كبير على المسؤولين ،و قد يكون هذا الأثر إيجابي أو سلبي.

ت. الجو السياسي للمؤسسة و برامجها الموضوعة تحت التقييم له أثر كبير على احتمال قبول توصيات التقييم من عدمه.

رغم كل هذه العقبات تعتبر عملية التقييم أداة مهمة و موضوعية لتحليل السياسات الحكومية و برامجها المنفذة ، رغم ما يعتريها من قصور ، فلا شك أن هذه العملية تحتوي على فوائد كثيرة خصوصا إذا توافرت النية للاستفادة منها في الحكم على مدى نجاح السياسات العامة.

[1] القريوتي،مرجع سابق ، ص 293

المطلب الثاني: الحلول المقترحة:

بعد عرض المشاكل و الصعوبات التي يمكن أن تقف أمام نجاح عمليات التقييم يمكن استخلاص بعض النتائج و التوصيات: .[1]

1. إعادة النظر في الخريطة التقييمية على كافة الأصعدة مع تحديد مظاهر العجز و القصور على مستوى الوحدات التقييمية
2. تنظيم دورات تكوينية لجميع الأشخاص المكلفين بعمليات التقييم و القائمين عليه
3. ضرورة إشراك كافة الشرائح المجتمعية ضمن عمليات التقييم من أحزاب سياسية، الجمعيات النقابية، المجتمع المدني، المواطن، حتى تتوحد الجهود في إطار ربح الوقت و تحقيق رؤية شاملة
4. إرساء مظاهر الديمقراطية و تحديد الديمقراطية التشاركية ضمن عمليات التقييم ما يضمن مستوى جيد من المساواة ، العدالة ، والشفافية في تسيير الدراسات التقييمية.
5. الاستناد إلى الأبحاث العلمية الموضوعية التي تسمح بتحديد الطريق السليم لعمليات التقييم
6. مد جسور التواصل بين كافة الأطراف و الجهات المنفذة للسياسات و البرامج العامة مع الجهات المكلفة بالتقييم مما يسمح بترشيد الأداء ووضع إستراتيجية مدروسة تكون بمثابة بوصلة تعين المقيم في كيفية بلوغه الهدف
7. النزول إلى الميدان العملي أثناء القيام بالدراسات التقييمية ، مما يمكن من الوصول إلى نتائج أقرب من الواقع
8. تشكيل خليط و توافق وسط بين كافة الأهداف المعارضة و المصالح المتباينة
9. تحديد مسؤولية التقييم لجهة أو وحدة معينة مع إعطائها الحق لوحدها في مباشرة العمل التقييمي دون إشراك أي طرف آخر
10. السعي دائما إلى صياغة أهداف واضحة، مفهومة و دقيقة للبرامج و السياسات العامة

(1) من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري المحدد لعملية التقييم ، فالتقييم أداة و وسيلة للحكم على مدى نجاح أو فشل البرنامج أو السياسة العامة في تحقيق الهدف الذي نشأت من أجله،كما أنه يعتبر –التقييم– بوصلة تحدد مسار القائمين على السياسات نحو اتخاذ الإجراءات الوقائية و العلاجية لتصحيح الخلل و القضاء على العلل بغية إنجاح البرامج و السياسات القائمة و على هذا الأساس يتحدد الهدف الأساسي من وراء التقييم ،الذي يتمحور أساسا في قياس مدى نجاح السياسة العامة في حل المشاكل المجتمعية ، و عليه يمكن اعتبار مرحلة التقييم ،الحلقة الأهم ضمن مراحل صنع السياسة العامة ، و القوة الدافعة التي تعمل على تطوير و تكييف الإستراتيجيات و تحسين البرامج و السياسات العامة و إظهار النتائج استثمارا في الوقت و الموارد.

الفصل الثاني:

تحليل ظاهرة الغش الضريبي و آليات مكافحته

تمهيـــــد

" تعد السياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الحضارية و الثقافية للإنسان ، بمعنى أنها رسالة حضارية و حسب للتواصل بين الثقافات و المعارف الإنسانية للأمم و الشعوب ، و محصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية ، عن طريق جذب السياح و إشباع رغباتهم و التعرف على عادات و تقاليد الشعوب ،فعلى كل مرء أن " يسافر أحيانا ليجدد حياته و يطالع عوالم أخرى و يشاهد معالم و بلدان جديدة فالسياحة متعة" و في الطرف الآخر تعتبر الظاهرة السياحية من أبرز النشاطات في الوقت الراهن ، فبفضل المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية من جهة و كثافة الإعلام السياحي من جهة أخرى كل ذلك ساهم في إحداث قفزة نوعية للسياحة العالمية ،إذ أصبحت من أهم مصادر الدخل القومي و من أفضل محاصيل العملة الصعبة و أسلوب جديد في إنعاش النشاطات الأخرى (النقل، الثقافة) و عليه فصناعة السياحة هي واحدة من أهم الشركات التي يجب على أية دولة إنشائها و التعامل معها و دراستها و التخطيط لها و توجيهها و توظيفها للصالح العام وفق منطق الحكمة ، باعتبارها قطاع تجاري و اقتصادي واحد.

ضمن هذا الفصل الثاني سوف يتم الحديث عن الظاهرة السياحية بشكل مختصر و من ثم التعرف على الإمكانيات و الطاقات السياحية الجزائرية ذات المزيج الجغرافي ، التاريخي و الثقافي مشكلة بذلك صورة جذابة و قبلة على مستوى البحر الأبيض المتوسط ، و بعدها سوف يتم التطرق إلى السياحة في الجزائر ، و هذا من الزاوية السياسية ، و في ضمنها سيركز على الإطار الهيكلي و التنظيمي التي تستند عليه الجزائر في تسييرها لهذا القطاع ، مع ذكر أهم إستراتيجية اعتمدتها في نهوضها بالقطاع السياحي و دفعه نحو العالمية ، و في الأخير سيتم الإشارة إلى كافة الصعوبات و المعوقات التي جعلت السياحة الجزائرية غائبة عن طاولة العالمية.

المبحث الأول: الظاهرة السياحية في الجزائر و مقوماتها

تعتبر السياحة من أهم المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا نظرا لاعتبارها موردا أساسيا في زيادة النمو الاقتصادي و فضاء للتواصل الحضاري بين الشعوب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة السياحية و انواعها

ضمن هذا المقام ، سوف يُركز على السياحة كظاهرة من خلال إدراج أهم التعاريف و أنواع التي حددت إطارها و من ثم التطرق إلى مفهومها _ أي السياحة من الزاوية السياسية و أهم تصنيفاتها .

1. مفهوم السياحة:

هناك تعاريف عدة رسمت ملامح الظاهرة السياحية من طرف عدة باحثين و قائمين على المؤسسات الدولية.

1_1 التعريف اللغوي للسياحة: عرفت السياحة لغويا

أولا- في اللغة العربية: لفظ قديم، يعني الضرب على الأرض و منها يسيح الماء و سيحان الماء يعني جريانه[1]

ثانيا-في اللغة الأجنبية: السياحة في اللغة اللاتينية ***TORAO*** مشتقة في اللغة الانجليزية من لفظ ***TOTOUR*** بمعنى يعبر ،يجول، يدور.[2]

1_2 التعريف الاصطلاحي للسياحة : عرفت السياحة اصطلاحا

أولا-السياحة كظاهرة ضمن التعريفات الغربية:

عرف الغرب الظاهرة السياحية على النحو التالي:

عرف **جوبير فرولر** "السياحة على أنها ظاهرة عصرية تنشأ على أساس الحاجة المتزايدة للراحة و الاستجمام فتغير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة و المتعة و الإقامة في المناطق ذات الطبيعة الخاصة " [3].

---

[1]. يعاز الجيلالي ،**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية مستدامة**. (رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، ، جامعة قالمة 2008-2009)، ص10_13

[2] فرح روقات- **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة**. (مذكرة ماستير، قسم سياسة عامة و إدارة محلية ،كلية العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة خنشلة، 2013_2014)، ص18

[3].محمد مرسي الحريري ، **الجغرافية السياحية**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.ص13

أما **هوزكر و كرافت** فقد رأى السياحة "على أنها المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائح ،باعتبار هذه الأخيرة – أي الإقامة – لا تؤدي إلى الدوام و ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا"[1] و ذهب رتشاد في وصفه للسياحة "على أنها مجموعة من أنشطة إنتاج و استهلاك ، تحتاج إلى تنقلات خاصة بها خارج نطاق السكن اليومي ، ليلة على الأقل ،إذ أن سبب الخروج إما للتسلية ، الصحة ،اجتماعات مهنية ،دينية أو رياضية "[2]

و قد عرف **شوليرن شراتنهوفن** النمساوي السياحة "على أنها اصطلاح يطلق على أي عمليات خاصة الاقتصادية منها ،التي تتعلق بوفود و إقامة و انتشار السياح الأجانب داخل و خارج بلد ما"[3] ،أما **أيدموند بكاد** فقد وصفها "على أنها المهمة التي تقوم بها السياحة و المدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها و الذي يتضح في وجهة نظر السائح و أمواله التي ينفقها و من وجهة الذين ينتفعون من هذه الأموال نتيجة انتقال السائح لبلدانهم"[4].

ثانيا –السياحة كظاهرة ضمن التعريفات العربية :

هناك العديد من الإسهامات العربية التي أعطت تعاريف للسياحة و حددت وجهتها كظاهرة و مفهوم و هي على النحو التالي:

عرف **الجعفري** السياحة:"على أنها دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه و دراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان ، و معرفة تأثيرات الإنسان و الصناعة على الدول المضيفة اقتصاديا،اجتماعيا و بيئيا"[5]

---

[1] عبد الرحيم شنيني ،**دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية و الحرفية : دراسة حالة غرداية**. (مذكرة الماجستير، قسم العلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم التجارية ،تخصص تسويق الخدمات ،جامعة تلمسان ، 2009_2010) ،ص22

[2] فرح روقات،مرجع سابق ،ص20.

[3] ريان درويش ،**الاستثمارات السياحية في الأردن**. (رسالة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر) 1996-1997،ص31

[4].**محمد مرسي الحريري–مرجع سابق،ص14**

[5].هادية يحياوي ، **السياحة و التنمية في المغرب العربي** .(شهادة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ،جامعة باتنة ،2011_2012)، ص10

أما **جليلة حسن الحسنين**" فقد رأت السياحة على أنها ذلك النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر و الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة أو طويلة دون الإقامة الدائمة بهدف أساسي هو التمتع بوقت قراءتهم على وجه لا يمكن تحقيقه في بيتهم المعتاد ، مع استعدادهم لتحمل مخاطر محدودة لنشاطهم في إطار إمكانياتهم المادية و المعنوية " و حصر **الدكتور صلاح عبد الوهاب** الظاهرة السياحية في "مجموع العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغير المكان تغيرا مؤقتا و تلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية"[1]

ثالثا- السياحة حسب المنظمات العالمية:

هناك تعاريف عدة للسياحة من طرف منظمات عالمية و هي كالتالي:

عرفت **المنظمة العالمية للسياحة** :"الظاهرة السياحية على أنها تعبر عن أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة و يقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو الأغراض الأخرى"[3] أما **المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الفرنسي** ،فقد رآها على أنها "فن تلبية و إشباع الرغبات الشديدة ،التنوع والتي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي"

من خلال استعراض كافة التعاريف الخاصة بالظاهرة السياحية سواءا من الناحية اللغوية و الاصطلاحية يمكن التوصل إلى الاستخلاص التالي:

السياحة ظاهرة يستغل فيها الفرد وقت فراغه بالسفر إلى بلاد أخرى سواء خارج وطنه أو داخله إما للراحة و الاستجمام و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية أو من أجل الاستشفاء و العلاج أو حتى من أجل العمل. [2]

---

[1] محمد سعد محي ، **الإطار الاقتصادي للنشاط السياسي و الفندقي**، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث،2004.ص58

[2] وهيبة مربعي ،"واقع الطلب والعرض السياحي" ، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر،يومي 19-20 نوفمبر 2012 ، جامعة بباتنة، سنة،2011_2012

2. أنواع السياحة

للسياحة عدة أنواع و أصناف وهي على النحو التالي:

2_1 معيار الغرض من العملية السياحية: ينقسم هذا المعيار إلى خمسة مجموعات

أولا–السياحة الإستجمامية: وهي السياحة التي يلتمس فيها السائح الراحة عن طريق المكان الذي يوفر له ذلك.

ثانيا–السياحة الثقافية: يستلهم هذا النوع من السياحة شريحة معينة من المجتمع السياحي على مستويات مختلفة من الثقافة و من أهم أشكالها المواقع الأثرية كالمتاحف

ثالثا–السياحة العلاجية: وتسمى كذلك بالسياحة الإستشفائية و هي على نوعين: السياحة العلاجية المعدنية عن طريق الحمامات المعدنية أو على أساس السياحة الفلاحية المناخية و تشمل كافة المنتجعات و المرافق السياحية.

رابعا–سياحة الأعمال والمؤتمرات: وهي انتقال الأشخاص و إقامتهم خارج وطنهم وهذا لدوافع مهنية إذ يستقطب هذا النوع، رجال الأعمال والمشاركين في المعارض والملتقيات وكل أنواع المهرجانات و المؤتمرات.

خامسا–السياحة الدينية: يقوم هذا النوع من السياحة على أساس الوازع الديني فلكل ديانة معالمها و طقوسها كشعيرة الحج عند المسلمين،أو زيارة أضرحة الأولياء الصالحين و التعرف على عطائهم الديني.[1]

[1] مصطفى طه الحوري، إسماعيل محمد على ذباغ، **اقتصاديات السفر و السياحة**،عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.ص94

2_2 معيار الحدود الإقليمية: يقصد بهذا المعيار السياحة إما داخل البلاد أو خارجها و هي:

أولا –السياحة الداخلية: تشير إلى حركة السياح و المواطنين الأصليين للبلد داخل حدود البلد السياحية.

ثانيا–السياحة الخارجية: تدل على حركة السياح من جنسيات أجنبية مختلفة عبر الحدود السياحية الدولية، و على أساسها يجد السائح تغيرا في أمور متعددة كاللغة ، العادات و التقاليد ، و في ضمنها يلتزم بمجموعة إجراءات معقدة،أهمها الحصول على إذن الدخول إلى البلد(التأشيرة)[1]

2_3 معيار الموسم السياحي: تصنف السياحة ضمن هذا المعيار على أساس المواسم الطبيعية و الثقافية التي يمر بها البلد.

أولا–السياحة الشتوية: تبدأ من شهر ديسمبر حتى شهر مارس،إذ أن الباعث الرئيسي لهذه السياحة ما يحمله هذا الموسم من أجواء شتوية بامتياز و بالأخص الثلوج.

ثانيا–السياحة الصيفية: ترتبط السياحة الصيفية بشكل أساسي بالاستجمام و الاستمتاع عبر شواطىء البحر و الغابات و الجبال ذات المناظر الخلابة.

ثالثا–سياحة المناسبات: ترتكز على الاحتفالات و الأعياد بمختلف أنواعها و التظاهرات الثقافية التي يستهلها البلد.

رابعا–السياحة الصحراوية: تمثل قطب سياحي عام لا تتطلب استثمارات كبيرة بل هياكل بسيطة. [2].

2_4 معيار العدد: تصنف السياحة وفقا لهذا المعيار على طبيعة الرحلة السياحية أي من حيث عدد السياح و هي تنقسم إلى:

أولا–السياحة الفردية: يقصد بها قيام السائح إما بمفرده أو مع عائلته بتنظيم رحلة على حسابه الخاص و هذا عن طريق الاتصال بالمشروعات السياحية المختلفة.

ثانيا–السياحة الجماعية: و هي تشير إلى قيام مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة قرابة أو عمل أو دراسة بالسفر مع بعضهم البعض. [3]

---

[1] أحمد فوزي ملوخية ،**مدخل إلى علم السياحة** ، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2007،ص62

[2] نسيبة سماعيني ،**دور السياحة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر**. (رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة وهران ، 2014-2013)، ص11.

[3] فؤاد أبركان ، **السياسات السياحية و التنمية في الجزائر:مثال ولاية بومرداس**. (شهادة الماجستير،، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر، 2009-2010)، ص55

الشكل الثاني(2): يوضح أنواع و أصناف السياحة

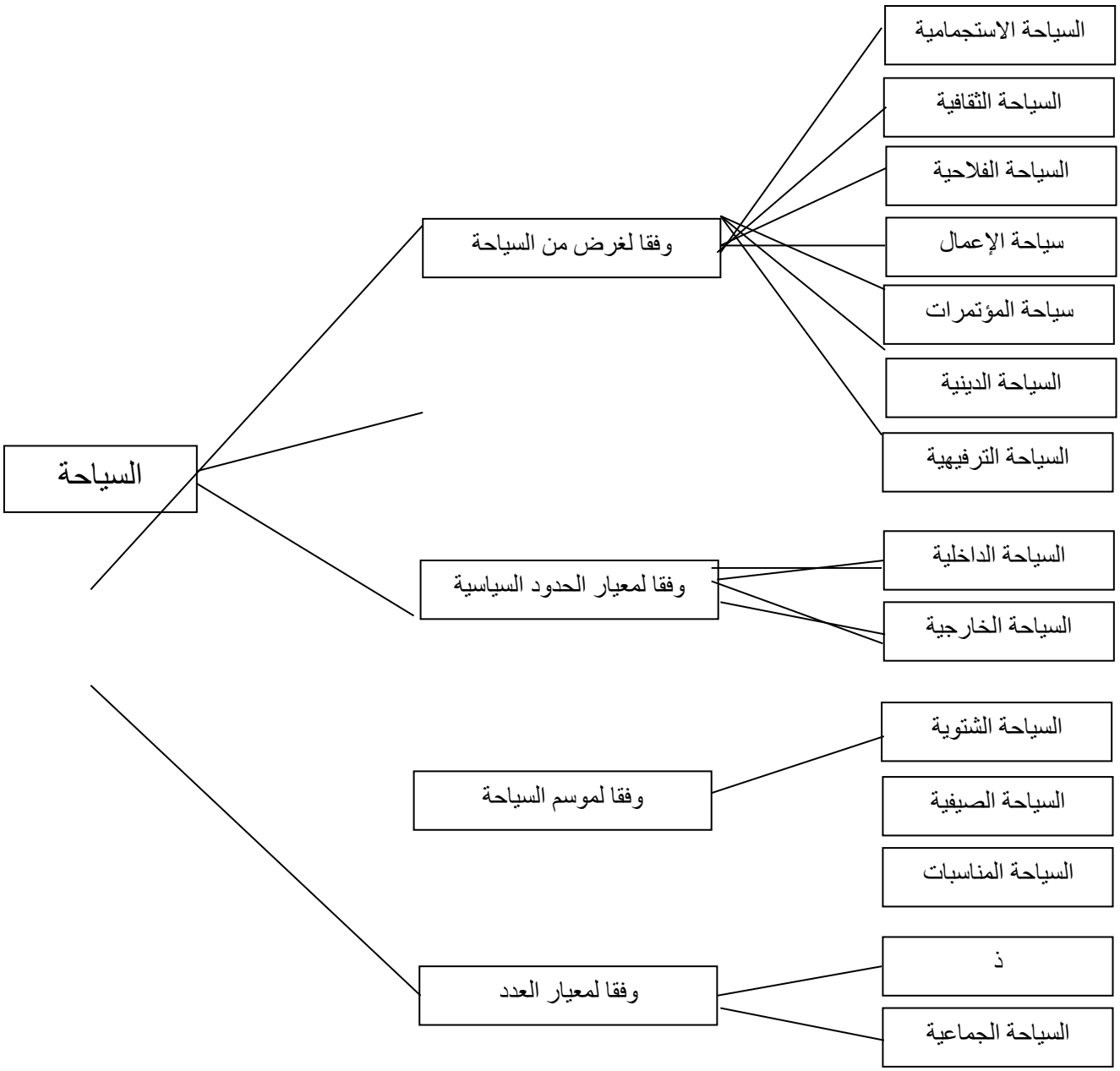

المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على المعلومات السابقة

3. مفهوم السياسة السياحية و أنواعها

في هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى مفهوم السياحة من الزاوية السياسية و من ثم الحديث عن أنواعها.

3_1 مفهوم السياسة السياحية :

تعرف السياسة السياحية على أنها :"مجموعة الأهداف و البرامج الأساسية المعلنة في مجال السياحة تصاحبها مجموعة من الأفعال المتجسدة في قرارات تشريعية و تنفيذية و برامج العمل المقترحة للحكومات التي تحدد كيفية صنع الأهداف العامة السياحية".

أو" أنها مجموعة من السلوكات و الخطط الإدارية و الإرادية الهادفة إلى تطوير و تنمية السياحة ووسائل التحكم فيها "

3_2 أنواع السياسة السياحية :

للسياسة السياحية عدة أنواع منها

أولا-السياسة التقليدية: مترجمة في خطة عامة تنطلق منها هذه السياسات في توليدها لخطة كاملة من التجهيزات (شق الطرق ،بناء المطاعم و الأماكن اللازمة للاستقبال و قضاء العطل خاصة لفئة السياح) و يشترط ضمن هذه السياسة مراعاة التوازن البيئي للمحيط و الإنسان معا.

ثانيا-السياسة النظامية: هناك صورتين للسياسة النظامية ،**الصورة الأولى** :السياسة النظامية المخططة، تعتمد في القيام بدورها على التحليل النظامي للمحيط السياحي عن طريق مجموعة من المعايير أو العوامل كالجاذبية الايكولوجية ،و العوامل التكنولوجية،أما **الصورة الثانية:** فهي عبارة عن سياسة مطبقة على المحطات والوحدات السياحية الصغيرة.

ثالثا-السياسة المتعددة الأبعاد: هي عبارة عن إعداد خطة عمل لإنجاز عدة مشاريع و برامج مختلفة و ضمن مناطق متنوعة و في وقت واحد ، و هذا على أساس مبدأ الانتظام ، هذا النوع من السياسات تطبق على المستوى الكلي و الجزئي و في الدول المتقدمة الاشتراكية منها أو الرأسمالية. [1]

[1] أبركان ، مرجع سابق ،ص91

رابعا-السياسة الجهوية الإقليمية: أو بصيغة أخرى التخطيط الجهوي وهي محصلة النشاطات المتعلقة بالبلدان المتجاورة و التي تهدف إلى التنسيق و التوفيق بين سياساتها سواء إن كان ذلك على مستوى الحدود أو على نطاق أوسع من ذلك أو حتى عن طريق سياسة تكاملية فيما بينهما.

خامسا-السياسة الحفاظية: السياسة الحفاظية ،من أهم السياسات السياحية التي تساعد على تنشيط و تنمية السياحة في البلدان ، و هي تنقسم إلى ثلاثة أنواع على التوالي .

أ - سياسة حفظ التراث التاريخي والفني:

بدأ الاهتمام بالتراث التاريخي المعماري منذ وقت طويل، فقد كانت سنة 1634 أول ظهور لقانون يحمي الآثار و بعده في سنة 1913 ،ظهر القانون الدولي لتصنيف المواقع و المناصب التذكارية ،إذ تقوم الدولة ضمن هذه السياسة و الحماية و المحافظة على الإرث التاريخي و الثقافي و العمل على تطبيق عمليات الترميم و تحديد المواقع الأثرية و الثقافية و هذا بدعم و تمويل من منظمة اليونسكو.

ب_سياسة حفظ المحيط الطبيعي:

هناك أضرار يتسبب فيها الإنسان سواء كان ذلك من خلال رمي الفضلات أو حتى عن طريق زيادة التوسع في المنشآت ما يؤدي إلى محي الملامح الطبيعية للمنطقة ، و يتسبب في تدهور المحيط الطبيعي و لهذا و من أجل الحد من هذه الأخطار الطبيعية ،تلجأ الدولة المضيفة إلى وضع مجموعة من الضوابط القانونية و الجبائية للحفاظ على المحيط الطبيعي و الإبقاء على جاذبيته بالشكل الذي يزيد من استقطاب السياح و تنشيط حركة السياحة و من تم الاستمرارية في تحقيق الربحية.

ج- سياسة حفظ الوسط الاجتماعي:

تعمد بعض الدول السياحية، و من أجل حماية ثقافات و عادات و تقاليد و أصالة مواطنيها إلى إتباع سلسلة من السياسات الخاصة بحماية الوسط الاجتماعي للأهالي، تصديا لأي تأثير قد يتركه السائح الأجنبي و خير مثال على ذلك استهلاك الكحول. [1] .

(1) عبد القادر هدير- ،**واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطورها** .(شهادة الماجستير ،كلية علوم التسيير ،تخصص نقود مالية و بنوك ،جامعة الجزائر ،2005 _2006)، ص94

المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية الجزائرية

تزخر الجزائر بمؤهلات طبيعية متباينة و بموارد سياحية متنوعة، خصوصا تلك الموارد التي بدأت تدخل حيز المنافسة الدولية (كسياحة الاستجمام، سياحة الأعمال والمؤتمرات السياحية الرياضية و الدينية.....الخ) زيادة على هذا التنوع ، تعتبر الجزائر قلبا نابضا بالحياة و هذا لأصالة موقعها الغني بالتراث الطبيعي، التاريخي ، الثقافي ،ما أدى إلى تشكيل زخرفة سياحية متعددة الأشكال ، مؤهلة لأن تحتل مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية ، وعليه تنقسم المنتوجات السياحية الجزائرية لعدة أصناف و هي كما يلي:

1.الإمكانيات الطبيعية و الساحلية:

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا ، تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير ،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ،أما جنوبا النيجر و المالي، تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم^2، ويمتد شريطها الساحلي على1200 كلم^2 كما تتميز الجزائر من شمالها لجنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

-مناخ متوسط على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب

-مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا

-مناخ صحراوي في مناطق الجنوب و الواحات [1]

1_1 الإمكانيات الطبيعية:

هناك العديد من المصادر الطبيعية الثرية التي تزخر بها الجزائر :

أولا-المناطق الجبلية: أهم ما يميز هذه المناطق وجود سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي ما يسمح بزيادة فرص الاستكشاف و المغامرة السياحية ، ومن أهم المرتفعات السياحية ، مرتفعات الشريعة التي يبلغ ارتفاعها (1510م) ، ما يساعد في ممارسة رياضة التزحلق على الثلج،إضافة إلى مرتفعات تيكجدة ،هذا بخصوص الأطلس التلي ،أما الأطلس الصحراوي فهو الآخر يتميز بمقومات طبيعية ،مناخية و نباتية مختلفة تماما عن سابقتها.[2]

---

[1] خالد كواش ،"مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر" ،مجلة اقتصادية لشمال إفريقيا.

[2] ابتسام قارة ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطوير السياحي بالجزائر: دراسة حالة مستغانم** .(شهادة الماجستير كلية العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة ،جامعة تلمسان ،2010_2011) ص 130

ثانيا-المناطق الصحراوية: تمتد الصحراء الجزائرية على مساحة تفوق المليوني كلم^2 موزعة على أربعة مناطق كبرى و هي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست، تندوف

-**أدرار**: تقع في الجنوب الغربي للصحراء ، و هي منطقة تعكس مزيجا من الثقافات المختلفة .

-**إليزي:** رمز الطاسيلي من المناطق الحضارية و الأثرية ذات التصنيف العالمي ،فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم و نقش حجري.

-**واد ميزاب:** تتوفر على العديد من المعالم المعمارية ، الثقافية و التاريخية ، ما جعلها تصنف ضمن المناطق ذات التراث العالمي ، و من أهم مدنها بني يزقن.

-**تمنراست:** تتميز هذه المنطقة بوجود حظيرة وطنية للهقار ،تحتوي على تضاريس ذات ثروة غابية

حيوانية بالإضافة إلى النقوش الحجرية التي تجذب العديد من السياح المحبين لهذا النوع من السياحة.

- **تندوف:** تحتوي على العديد من القصور القديمة ، تجعل زائرها وكأنه في متحف على الهواء الطلق. [1]

ثالثا- الإمكانيات المعدنية (الحموية):

تتوفر الجزائر على العديد من الينابيع المعدنية تقدر ب 202 منبع للمياه الحموية الجوفية بالصيغة العلاجية ،ترتكز أغلبها في الجهة الشمالية للبلاد و من أهمها:حمام ريغة بعين الدفلى ،حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف ،حمام الصالحين بالمدية، حمام الشلالة بقالمة، حمام ربي بسعيدة ،كما تمتلك سبعة محطات حموية مهيأة ،136مصدر ذو أهمية محلية ، 55 مصدر ذو أهمية إقليمية ، 5 مصادر ذات أهمية وطنية.[2]

---

[1] مرازقة و محمد شريف شخشاخ ، "التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة يوم 09_10_2010 " ،ط 2009_2010

[2] بداش بوبكر"،صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات" ،رواية استكشافية و إحصائية ،بحوث اقتصادية عربية،العدد66،ربيع 2014 ،ص4

2_1 الإمكانيات الساحلية:

يتميز الشريط الساحلي الجزائري بموقع استراتيجي على صعيد البحر الأبيض المتوسط ،إذ يتضمن نظام بيئي و بحري و كثبان رملية

أولا-السواحل الجزائرية الغربية:

يحتوي الساحل الغربي الجزائري على 8 مواقع شاطئية:

- **جميلة:** منطقة نشيطة من حيث عدد السياح ،نظرا لتوفرها على مطاعم كبرى و مواقع سياحية و ميناء لصيد الأسماك.
- **نادي الصنوبر:** منطقة شاطئية بامتياز لاحتوائها على شواطئ رملي جد جميلة.
- **سيدي فرج:** تعد هي الأخرى من المناطق الشاطئية المستقطبة لعدد كبير من السياح.
- **زرالدة:** تعتبر من المراكز المميزة للسواحل الجزائرية تحتوي على مناطق خلابة.
- **مرسى الحجاج:** عبارة عن منطقة بحرية صغيرة ذات شواطئ آية في الجمال .
- **الأندلسيات:** شاطئ سياحي رائع سمي بهذا الاسم نسبة (لجبل الأندلسيات 195م).[1]

ثانيا-السواحل الجزائرية الشرقية:هي الأخرى تحتوي على ثمانية مواقع شاطئية:

- **برج الكيفان:** منطقة ساحلية صغيرة ،تحتوي على مناطق جد خلابة
- **حضيرة تازة:** معقد القبائل، عبارة عن مساحة بحرية.
- **عين طاية:** بلدية توجد على أطراف شاطئ صخري منحدر، تحوي على مجموعة من الشواطئ الرملية.
- **تقزرت:** مناطق ذات مناظر جميلة ، و هواء بحري نقي.
- **تيشي:** تتربع على أجمل الشواطئ الرملية و هي أجمل مركز استشفاء بمياه البحر.
- **زيامة منصورية:** تقع هذه المنطقة على سفح جبل بروك (846كلم) و هي من أروع المناطق السياحية بالجزائر تضم أجمل الشواطئ (الشاطئ الأحمر و الكهوف العجيبة) .
- **عنابة:** من أكثر المناطق الجذابة في العالم تظم 80كلم من السواحل مابين شواطئ و منحدرات.

---

[1] عبد الرحيم شنيني ،**دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية و الحرفية : دراسة حالة غرداية**. (مذكرة الماجستير، قسم العلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم التجارية ،تخصص تسويق الخدمات ،جامعة تلمسان ، 2009_2010)،ص122

- **سكيكدة:** مدينة متميزة سياحيا تحتوي على أروع الشواطئ الممتدة إلى سفوح الجبال.
- **القالة:** منطقة ساحلية ذات نظام بيئي ،غابي،بحري و حيواني فريد من نوعه.[1]

2.الإمكانيات الثقافية والتاريخية و الدينية

تحظى الجزائر بمعالم ثقافية،تاريخية و دينية متنوعة ،تشهد على عراقتها و عظمتها ، و قدمها على مستوى حوض البحر لأبيض المتوسط ، و تظهر هذه المعالم في سبعة مواقع مصنفة عالميا من قبل منظمة اليونسكو:

2_1 المعالم الأثرية: الطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، واد ميزاب، القصبة العاصمة.

أولا–تيمقاد: أنشأها الإمبراطور ترجان عام 100م و هي تقع بمدينة باتنة.

ثانيا–تيبازة: مدينة رومانية عتيقة.

ثالثا–جميلة: موقع أثري يوجد بمدينة سطيف ، و هي أقدم المدن الرومانية بالجزائر.

رابعا–الطاسيلي: يمزج هدا القطب 15000 لوحة تعكس التحولات المناخية و الهجرات الحيوانية و تطور الحياة البشرية في الصحراء عبر 600 سنة قبل الميلاد.

خامسا–قلعة بني حماد: تقع ببجاية الساحلية، تربط ما بين الآثار الرومانية و الإسلامية ،تأسست سنة 1007 م و كانت عاصمة للدولة الحمادية.

سادسا–قصر ميزاب: أنشأ من طرف الإباضيين.

سابعا–القصبة: تقع في الجزائر العاصمة و هي مدينة إسلامية في قمة الهندسة المعمارية. [2]

2_2 الحضارات :

إضافة لما سبق، مرت الجزائر بعدة حضارات، تركت إرثا ثقافيا، تاريخيا، ودينيا ومن أهم هذه الحضارات:

(1) بداش- مرجع سابق ،ص6

(2) بداش، مرجع سابق ،ص6

أولا-الحضارة الرومانية:دامت 5 قرون إذ توجد آثارها في العديد من المدن كتيمقاد، تيبازة شرشال، قالمة تبسة.

ثانيا-الحضارة الإسلامية :من أهم المعالم الأثرية الإسلامية ،نجد قلعة بني حماد بالمسيلة ،المنصورة بتلمسان ،إضافة إلي الزوايا (التجانية الرحمانية). التي تعتبر من أهم المنتوجات السياحية الدينية. [1]

[1] مرازقة ، شخشاخ ، مرجع سابق .

2_3 الأقطاب السياحية:

هناك سبعة أقطاب اجتماعية و سياحية حددها المخطط الوطني للنشاط البيئي ،علي النحو التالي:

أولا-القطب السياحي: وهران ،تلمسان وتشمل مناطق أثرية و تاريخية كمدينة المنصورة السياحية

ثانيا-القطب السياحي: شرشال ، تيبازة ، الجزائر ، بومرداس ، منطقة القبائل ، ويشمل قري و مناطق طبيعية و شواطئ .

ثالثا-القطب السياحي: بجاية جميلة، سطيف ويشمل أثار رومانية و متاحف و شواطئ و حضيرة يما قورايا

رابعا-القطب السياحي:عنابة ، قالمة، سوق أهراس، الطارف ، ويشمل الحضيرة الوطنية لمدينة الطارف و أثار رومانية.

خامسا-القطب السياحي :لأوراس، تيمقاد، قلعة بني حمادة بسكرة ، بوسعادة، وتشمل أثار رومانيه و جبال و مناظر طبيعية.

سادسا-القطب السياحي:غرداية، تيميمون، ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل ووادي ميزاب والقصور المعلقة .

سابعا-القطب السياحي :الطاسلي، الهقار،وهو عبارة عن متحف طبيعي،وإرث حضاري عريق وزاخر. [1]

[1] هرمز نور الدين."التخطيط السياحي و التنمية السياحية "،مجلة جامعة نشرين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ،مجلد 28 العدد 3 2006 تاريخ الإيداع 2006/11/2

المبحث الثاني :عناصر و آليات صناعة السياسة السياحية

في خضم هذا الجزء، سوف يتم الحديث عن أهم العناصر و السمات المكونة للسياسة السياحية مع التركيز علي الآليات المساعدة في ترقية صناعة .

المطلب الأول:عناصر السياسة السياحية :

يتميز القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى بمجموعة من السمات تجعله ينفرد عن باقي النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية ،وتنحصر هذه الخصائص فيمايلي:

1. عدم قابليته للتخزين ،بمعني عل انه علي العرض السياحي نقل الزبون أو السائح إلي مكان نشاطه ، وهذا عن طريق التسويق و الترويح السياحي .

2. هناك معطيات جغرافية ، مناخية ، تاريخية تتحكم في انتشار و تمركز المنشات السياحية

3. المنتوج السياحي نشاط مؤقت لكونه يخضع لظروف موسمية تجعله مختلف ، عن باقي المنتوجات الأخرى

4. قد تتعرض السياحة لأخطار كبيرة، خصوصا فيما يتعلق بالأسعار، المداخل، والظروف الأمنية للبلاد

5. أيضا من أسباب عدم الاستقرار الحراك السياحي ،انتشار بواعث غير عقلانية .

6. نجاح القطاع السياحي في تحقيق هدفه يرتكز بشكل كبير علي جانب الجدوي بمعني الرضا الزبون أو السائح على الخدمات المقدمة له أو ارتفاع الخدمة السياحية إلى المستوي المتوقع منها.

وعليه فان تميز القطاع السياحي بالعناصر السابقة يحتم على أي دولة صياغة سياسة سياحية ضمن إطار هذه الخصوصيات ،حتى يضمن نجاح لهذا القطاع . [1]

من جهة أخرى يحب علي صانع السياسة السياحية أن يصب اهتمامه علي مجموعة من العناصر التي تحدد إطار هذا النوع من السياسات وهي كالتالي:

1. المنتوج أو العرض السياحي :

يقتصد بالمنتوج السياحي ،ما تملكه الدولة وتعرضه من مغريات و مقومات جدب ، ومرافق و خدمات التي تساعد في تنمية وتنشيط الحركة السياحية من مختلف أقطار العالم [2].

---

[1] د/ محمد يسري عبس ، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**،الإسكندرية: الملتقى المصري للإبداع و التنمية،2002ص58

[2] ***rebert languer.le tourisme internatioal serie que je sais n 1694.france 1981 .p39***

أو بعبارة أخرى ذاك المزيج من العناصر الغير المتجانسة و المنقولة عن بعضها البعض تأخذ لتشكل عرضا سياحيا وطنيا أو دوليا و بالتالي فمن الضروري في بناء أي سياسة سياحية وجود منتوج سياحي في السوق باعتباره صورة للبلاد

هذه العناصر الغير متجانسة و التي تمثل الخلايا الأساسية لقيام القطاع السياحي هي علي النحو التالي:

1-1الموارد الطبيعية: وتشمل عناصر الجذب التي وهبها الله سبحانه وتعالى على الأرض وتضم المواقع الجغرافية :المناخ ،التضاريس ، البحار، الشمس ،المسطحات المائية ،الغابات.....الخ

1-2التراث الثقافي والحضاري:تمس التراث المادي و الغير المادي للبلد ،سواء كانت عادات ،تقاليد ،صناعات تقليدية أو معالم تاريخية و أثرية ،

1-3البنى التحتية :لا يمكن لأي دولة أن تتقدم سياحيا إلا إذا اعتمدت على قاعدة تحتية متينة باعتبارها الركيزة الأساسية لأية تنمية شاملة ،و تتفرع البنى التحتية إلى ثلاثة أشكال :

أولا-البنى التحتية القاعدية :تشمل شبكة الكهرباء ،الماء ، الاتصالات ، والنقل بمختلف أنواعه

ثانيا-**البنى التحتية المتعلقة بالمرفق العام:** متعلقة بالهياكل ذات الخدمات الضرورية للأفراد كخدمة البريد النظافة، وضمانات الأمن للسلع و الأشخاص، بالإضافة المصرفية و المالية

ثالثا-**البنى التحتية السياحية:**التي تشمل قاعدة الصناعة السياحية ، وهي كافة الهياكل الاستقبال و الإيراد السياحي التي تديرها المؤسسات الفندقية و المركبات السياحية و المراكز السياحية [1]

[1]عبد السميع صبري ،**التسويق السياحي و الفندقي:أسس علمية وتجارب عربية** ،القاهرة:المنشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2006 ص95.

2.الطلب السياحي

يعكس رغبات و حاجيات الأفراد سوا كانت مادية أو المعنوية ، لتتحول هذه الحاجة إلى تصرف مادي تتجسد في انتقال الفرد من مكان الإقامة إلى وجهة أخرى قصد إشباع هذه الحاجة . [1]
أو بصيغة أخرى الطلب السياحي يعبر عن مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات السياحية التي يستطيع الزبون السياحي استهلاكها وفق سعر محدد[2] وبالنظر و تمعن في هذا التعريف الأخير نجد أن الطلب السياحي عنصرين أساسيين لابد من توفيرهما وهما **المستهلك** :الذي يعتبر الهدف الأول لقيام السياسة السياحية وعلى هذا الأساس لابد من هذه الأخيرة أن تجعله ضمن أولويات اهتمامها ، أما **العنصر الثاني السعر** :سعر الخدمة السياحية المقدمة أن كانت مادية أو خدماتية.

كما تتميز الطلب السياحي **بأربعة خصائص:**

1. **الحساسية:**للطلب السياحي حساسية كبيرة و شديدة اتجاه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية المحلية و الدولية.
2. **المرونة:**يتمتع الطلب السياحي بمرونة كبيرة تجعله قابلا لا يتغير، وفقا للمؤشر السائد في السوق السياحي.
3. **التوسع:**عادة ما يميل الطلب السياحي إلى التوسع و الزيادة سنويا وهذا بمعدل متغير .
4. **الموسمية:** قد يصل مؤشر الطلب السياحي في أوقات معينة إلى أعلى الارتفاعات خاصة في المواسم الثقافية و الفصول السنوية [3]

---

[1] محمد يسري عبس ،**التربية السياحية و التنمية الشاملة** ،القاهرة:دار المعارف للنشر و التوزيع، 1993 .ص65

[2] أ فؤاد بركان، **السياسات السياحية و التنمية في الجزائر:مثال ولاية بومرداس**. (شهادة الماجستير)،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2009-2010.ص99

[3] **صبري، مرجع السابق ، ص59 –60**.

3. الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري العمود الفقري لقيام أي سياسة عامة و نجاحها ،وباعتبار القطاع السياحي قطاع حساس ذو أبعاد متعددة و متشابكة و متداخلة مع القطاعات الأخرى ،يتحتم عليه مراعاة العنصر البشرية و العمل على ترقيته و تأطيره عن طريق تكوينه في هذا المجال ،بالشكل الذي يسمح بتشيد بنية تحتية ذات تأطير سياحي مؤهل.

4.التنظيم السياحي : [1]

باعتبار السياسة السياحية مجموعة من التنظيمات و الأطر القانونية المتعلقة بالنشاط السياحي المنظم له، يلزم و ضع مجموعة من الإجراءات و الضوابط بالشكل الذي يساعد على ضبط و التحكم في النشاط السياحي وهذا على مستويين : [2]

4-1 مستوى البنية التحتية السياحية: وفي إطارها يتم تحديد جميع الحقوق و الواجبات أو الالتزامات السياحية و الفندقية اتجاه الزبون، وتكون هذه الالتزامات والحقوق على شكل نصوص قانونية رسمية، أما الوزارات الوصية على ذلك فهي وزارة السياحة ، وزارة الداخلية ، وزارة العمل و التكوين المهني ، وزارة المالية

4-2 مستوى وكالات السياحة والسفر: وهي ناطق الرسمي باسم موردي لخدمات السياحية كشركات النقل لاماكن الإيواء ،مهمة هذه الوكالة تقديم كافة المعلومات والاستشارات الفنية و القيام بالترتيبات الأزمة والخاصة بالسفر.

---

(1) **بركان ،مرجع سابق ، ص92**

(2) سعد محي محمد، **الإطار الاقتصادي للنشاط السياسي و الفندقي**، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث،2004.ص96

المطلب الثاني:آليات صناعة السياسة السياحية

تنحصر آليات صناعة السياسة السياحية في مادتين أساسيتين:

1 التخطيط السياحي

يقصد **بالتخطيط** تلك العملية المنظمة لجميع محالات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، المراعية لترابط و الاتساق بين كافة القطاعات الأخرى ،والقائمة بدراسة على أوسع نطاق حتى يتم التأكد من وجود نمو للمجتمع بصورة منظمة و منسقة و بأقصى سرعة ممكنة عن طريق الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المتاحة أو هو ذلك الأسلوب أو المنهج الذي يهدف إلى حصر كافة الإمكانيات والموارد المتاحة الموجودة على المستوى الإقليم الدولة، ومن تم دراستها وهذا لدعم عملية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن فترة زمنية معينة [1]

أما **التخطيط السياحي** فهو مصطلح تبلور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة التدفقات السياحية العالمية وتنوع أنماط نشاطاتها و تعدد مناطقها واختلاف و وظائفها، و عليه ظهرت الحاجة الماسة إلى ضرورة ضبط هذه النشاطات وتحديد توجهها والسبيل الوحيد لذلك .أما التخطيط الاستراتيجي الذي يشير إلى عملية إعداد إطار تقديري مستقبلي لكافة النشاطات السياحية الموجودة بدولة معينة عن طريق رصد جل الإمكانيات السياحية الموجودة بالشكل الذي يساعد في وضع خطة سياحية وتحديد طريق وصولها للهدف، ومن تم تحقيق تنمية سياحية سريعة و منتظمة.

هذه الخطة تتناول عدة مجالات متعلقة بالقطاع السياحي وببعض القطاعات الأخرى ذات العلاقة :

_معالجة شبكة النقل و المواصلات و المنشات السياحية ومن تم تقييمها و العمل على تطويرها.

_التعرف على كافة الأماكن ذات التنمية السياحية مع تحديد أنواعها.

_تحديد أماكن وأنماط الجذب السياحي ومن تم العمل على تصنيفها وترتيبها . [2]

---

[1] معتوق محمد عارف حلقة بحث بعنوان :الأبعاد الاقتصادية لإدارة النشاط السياحي ، جامعة دمشق

[2] محمد خميس ، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**،الإسكندرية: دار المعرفة للنشر والتوزيع،2006 .ص55

1) وعلى أساس ما سبق ،**هناك شروط لابد من توفرها عند إعداد أي تخطيط استراتيجي سياحي:**

أ- إشراك جميع شرائح المجتمع عند بدء في عملية التصميم التخطيط السياحي

ب-مراجعة كافة الأوضاع أو العوامل ذات تأثير السلبي أو الايجابي على جانب الأداء القطاع السياحي وربحيته

ت-رصد كافة الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ الأهداف المضافة

ث-تحديد الأولويات الضرورية للانجاز وهذا من طرف المخطط الاستراتيجي السياحي عن طريق رصد كافة الأموال و الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك [1]

وتتفرع عملية تخطيط السياحي إلى ثلاثة مستويات:

1_1 التخطيط السياحي على المستوى المحلي: ضمن هذا المستوى ، يتميز التخطيط السياحي بالتخصص و التفضيل المعمق أكثر من المستويات الأخرى ، إذ يتضمن التوزيع الجغرافي للخدمات و المنشات الإيواء الخدمات و التسهيلات السياحية، مناطق الجذب السياحي ، شبكات الطرق، المحلات التجارية المنتجعات التنزهية.

1_2 التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي: أو السياسات الإقليمية ،حيث يركز هذا المستوى على جوانب أكثر عمومية من المستوى السابقة ،كتنظيم بوابات العبور الإقليمية من طرق ومواصلات إقليمية ودولية ،منشات الإيواء ،الخدمات المرفقية، وتصميم السياسات الاستثمارية و التشريعية و هياكل التنظيم السياحي على المستوى الإقليمي.

1_3 التخطيط السياحي على المستوى الوطني: تدخل ضمن حيز السياسة العامة الوطنية للسياحة لتغطي كافة جوانبها ،ما يجعلها المكلفة الوحيدة بتحديد السياسة السياحية في جميع أقاليم الدولة و أهدافها العريضة . [2]

[1] محمد عبيدات،**التسويق السياحي** ،ط1، عمان:دار الوسائل للنشر و التوزيع،2000 .59_60

[2] **معتوق ، مرجع نفسه .**

وعليه يمكن اعتبار التخطيط السياحي من الضروريات الأساسية لنهوض أي تنمية سياحية وحلقة مهمة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يحتم عند وضع الخطة السياحية، النظر لجميع الخطط القطاعات الأخرى ذات التأثير المباشر و الغير المباشر ضمن مجريات السياحة.

2 سياسات التسويق السياحي:

يشير التسويق السياحي إلى ذلك النشاط الشامل و المتكامل ،والذي يظم جميع الجهود المبذولة التي تبدأ من إعداد البرامج السياحية و التعاقد مع السائحين إلى نهاية البرنامج ، وهذا الاستقطاب السائح سواء على المستوى الداخلي أو الدولي إلى المناطق السياحية الدولية، أو هو ذلك النشاط الإداري أو الفني التي تقوم به المنشات السياحية داخل الدولة وخارجها ،من اجل تحديد الأسواق السياحية و التعرف عليها بهدف تنمية وريادة الحركة السياحية وتحقيق مستوى جيد من التوافق والتطابق بين الاحتياجات و المتوجات السياحية.

ويعتمد التسويق السياحي في إعداد آو أداء المهمة على العديد من السياسات و هي:

2_1 سياسة تنشيط التسويق السياحي: يتوقف نجاحها على مدى قوة المنتوج السياحي الموجود بمنطقة ما، وعلى دور الإعلام بكل أنواعه في التعريف بالمنطقة السياحية ومقوماتها الطبيعية المادية، والبحث عن أسواق سياحية جديدة من مستوى العرض السياحي و تساهم في ترقية منتوجه و التوسيع من مساحة أسواقه السياحية و أحداث نمو على مستوى الحركة السياحية الدولية. [1]

(1) شنيني ،مرجع سابق ،ص180

2_2 سياسة التسعير: متغير أساسي ضمن المزيج التسويقي و هو بمثابة الخيط الذي يربط المستهلك بمدى قبوله أو رفضه للسلع والمنتوجات المقدمة ، فمن واجب المؤسسات مراعاة مدى المستهلك وقدرته على دفع مبلغ المنتج السياحي بالنظر لدرجة تحقيق المردودية و الربحية لها و لهذه السياسة مجموعة من الأهداف ، يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات:[1]

أولا_ أهداف ربحية: تحقيق الربحية و العمل على تعظيمها .

ثانيا_أهداف بيعية: زيادة المبيعات عن طريق تخفيض و استقطاب زبائن جدد.

ثالثا_أهداف راهنة :أحيانا قد تتخذ الأهداف السعرية لمعالجة ظواهر راهنة تواجه المؤسسة ،مثال كمواجهة أسعار المنافسة و تحقيق الاستقرار في الأسعار لتحسين تسويق المنتوج المؤسسة

2_3 سياسة توريع المنتج السياحي:هناك طريقتين لتوزيع المنتج السياحي .

أولا_طريقة التوزيع المباشر: وهنا بالاتصال المباشر مع الزبون النهائي من دون وساطة ما يجعل منها وسيلة تتجاوز كل المصاريف والأعباء الناجمة عن عملية توزيع المنتج السياحي .

ثانيا_طريقة التوزيع الغير مباشر: تعتمد في اتصالها الغير المباشر مع المستهلك النهائي المصاريف على مختلف المتعاملين ، والوسطاء و المساهمين في عملية توزيع المنتج السياحي ومن أهم الوسائل التوزيع الغير المباشر المتعاملين السياحيين، وكالة السياحة والأسفار ، دواوين السياحة ،نقاط بيع، وسائل النقل ،جمعيات المجتمع المدني. [2]

2_4_سياسة الاتصال في المنتج السياحي: من أهداف هذه السياسة تلميع صورة المنتج السياحي ،وتحقيق التواصل مستمر مابين المؤسسة و المستهلك وإيصال المنتج السياحي إليه كما أن هذا النوع من السياسات يعتبر من أكثر العمليات تعقيدا لكونها تتم من خلال وسائل متعددة و تتصل بهيئات مختلفة وبعوامل اقتصادية، اجتماعية و سياسية متنوعة.[3]

---

[1] شنيني ،مرجع سابق، ص182

[2] هدير، مرجع سابق، ص69

[3] شنيني مرجع نفسه ،ص185.

المبحث الثالث: الإطار الهيكلي و التنظيمي للسياسة السياحية بالجزائر

يتضمن القطاع السياحي بالجزائر عدة مؤسسات سياحية، تعمل كلها من اجل تنشيط و ترقية الحركة السياحية.

المطلب الأول: المؤسسات العامة في تنفيذ السياسة السياحية

تعتمد الجزائر في تنفيذ سياستها السياحية على مجموعة من المؤسسات بالشكل التالي

1. **وزارة السياحة:** تتربع على هرم سلطة القطاع السياحي و تعد الجهاز والمدبر و المخطط لكافة الاتجاهات السياحية التنموية ، تأسست هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63_474 في 1963/12/20 أوكلت لهذه الوزارة مجموعة من المهام وهي: [1]

_التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري مع العمل على توجيهه و ترقيته .

_تنفيد السياسة الحكومية السياحية .

_التكفل بانجاز كافة المخططات الخاصة بالتنمية السياحية و السهر على مراقبتها.و بدورها تتفرع وزارة السياحة إلى:

_ديوان الوزير: ديوان يضم عددا من المستشارين مكلفين بمهام خاصة.

_مديرية المحطات المعدنية.

_مديرية التعاون و التنظيم و الشؤون القانونية. [2]

2. **الديوان الوطني للسياحة** :تأسس هذا الديوان بموجب المرسوم رقم 88_214 المؤرخ في أكتوبر 1988 و تنحصر مهمة الديوان الوطني للسياحة ضمن إطار المشاركة في عمليات إعداد و تصميم السياسة الوطنية السياحية و برامجها الترقوية مع تتبع كل مراحل تنفيذها، و من أهم المهام الموكلة لها:

---

[1] نور الدين هرمز.**التخطيط السياحي و التنمية السياحية** ،مجلة جامعة نشريين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ،مجلد 28 العدد 3 2006 تاريخ الإيداع 2006/11/2

[2] محمد وزاني ،**تحليل الوضع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربي) و تطلعات القطاع بها**،مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة.ص55

_القيام بالدراسات الميدانية و المتعلقة بالفضاء السياحي.
_تقييم نتائج الأعمال السياحية عن طريق جمع و تحليل و استغلال كافة الإحصائيات ذات العلاقة بالترقية السياحية.
_الوقوف على كافة الإجراءات البحثية الخاصة بتحولات السوق السياحية الداخلية و الخارجية.
_ترقية النشاط السياحي عن طريق متابعة كافة العمليات المعتمدة ضمن هذا القطاع .
_المشاركة في المحافل الدولية السياحية خاصة التظاهرات المرتبطة بالمناخ والحمامات المعدنية
_ترقية السياحة طريق تطوير و تنشيط التبادلات مع المؤسسات و الهيئات الخارجية.

3.مؤسسات التكوين:على مستوى الوطني توجد ثلاثة مؤسسات مختصة في التكوين السياحي موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول الأول (1) يوضح: مؤسسات التكوين السياحي بالجزائر

المعهد	الطاقة	المستوى و فروع التكوين	الوزارة الوصية
معهد بوسعادة	300 مقعد	تقني سامي في الاستقبال– المطاعم – و المطبخ	الوطنية
معهد تيزي وزو	300مقعد	تقني سامي في الاستقبال– المطاعم– والمطبخ الحلويات– الإدارة الفندقية و السياحية.	الوطنية
معهد الجزائر	100مقعد	ليسانس في التسيير الفندقي و السياحي	الجامعات

4.الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشأت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة و الصناعات التقليدية سابقا وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لها شخصية معنوية واستقلال مالي، ونسبة إلى اسمها"الوكالة الوطنية للتنمية السياحية" فهي من الهيئات الرئيسة و المسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية و أداة أساسية للتسيير و التنمية و الاستغلال العقلاني للموارد السياحية و حماية العقار السياحي [1]،

و حسب المرسوم رقم 98_70 الصادر في 21 فيفري 1998 فهي مكلفة بما يلي:
_حماية مناطق الاستغلال السياحي و صيانتها.
_الاقتناء العقلاني للأراضي المناسبة للمشاريع السياحية .
_القيام بدراسة التهيئة لكافة الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية و المعدنية .

[1] وزاني ،مرجع نفسه، ص57.

5. **مؤسسات التسيير السياحي و الفندقي:** هذه المؤسسات لها أكثر من 14 فرع على المستوى الوطني (عنابة ، بسكرة، غرداية ، الأوراسي ...إلخ)[1]

6. **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:** مقرها سيدي فرج ، تقوم بدراسة المشاريع السياحية.

7. **النادي السياحي الجزائري:** أنشأ عام 1962، دوره ينحصر ضمن إطار التنشيط السياحي ، و تسويق منتوجاته.

المطلب الثاني: المؤسسات الخاصة

يتضمن القطاع السياحي من عدة مؤسسات خاصة و هي كالآتي:

1. **الدواوين المحلية السياحية:** يوجد 51 ديوان محلي للسياحة على المستوى الوطني ، و حسب المرسوم رقم 85-15 الصادر بتاريخ 26 جانفي 1985 ،تقوم الدواوين المحلية للسياحة بالمهام التالية:

_تنظيم الرحلات السياحية بما في ذلك إعلام السياح و إرشادهم سياسيا .[2]

_عرض خدمات المرشدين المحليين

_حماية المواقع السياحية الطبيعية و التاريخية و المحافظة عليها

_إحياء الأعياد المحلية

_التنسيق و تبادل الأفكار و الخبرات السياحية مع الدواوين المحلية الوطنية الأجنبية

وهناك الدواوين الولائية السياحية ، بمثابة الوسيط ما بين الديوان الوطني و الدواوين المحلية مهمتها:

_التنسيق بين السلطات المركزية و المحلية.

_تقديم استثمارات فيما يخص تهيئة المناطق السياحية[3]

---

[1] مرازقة، شخشاخ ، مرجع سابق.

[2] أبركان، مرجع سابق، ص100.

[3] مرازقة ، شخشاخ ، مرجع نفسه.

2.الجمعيات السياحية:هذه الجمعيات ، لها بعد و مجال عمل جهوي ووطني من أهم الجمعيات السياحية الموجودة في الحقل السياحي الجزائري:

_الفدرالية الوطنية لدواوين السياحة.

_الفدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة و السفر.

_اتحادية عملاء السياحة.

_الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة .

_الجمعية الوطنية للدفاع و التعبير عن السياحة.

_الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة.

_الفدرالية الوطنية للفنادق و المطاعم. [1]

3.مديريات السياحة: توجد بكل ولاية مديرية للسياحة ، مكلفة بمراقبة و متابعة الفنادق و الوكالات طبقا للتنظيم و ترقية الاستثمار.

4.الوكالات السياحية: تتميز الوكالات السياحية بتعدد نشاطاتها إذ تقوم بالمهام التالية:

_التكفل ببيع المنتجات الخاصة بمقدمي المنتجات السياحية.

_بيع تذاكر النقل البري،البحري و الجوي.

_كراء السيارات للسياح. [2]

[1] مرازقة ،شخشاخ ،مرجع سابق .

[2] وزاني ،مرجع سابق ص ص 142-143.

المبحث الرابع:السياسة السياحية الجديدة

من أجل النهوض بالسياحة عمدت الجزائر إلى تبني سياسة سياحية جديدة ،اعتمدت فيها على مخطط توجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025 " و الذي يعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف السياسة السياحية الجديدة و أهدافها

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة السياحية الجديدة و من تم التطرق إلى أهدافها

1_تعريف السياسة السياحية الجديدة

تعرف السياسة السياحية الجديدة أو المخطط التوجيهي "SDAT 2025 " على أنه "أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية ، الثقافية و التاريخية للبلاد ، ووضعها في خدمة السياحة ،قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية "[1] أو هو" تتويج ناضج لمسار طويل من الأبحاث و التحقيقات و الدراسات و الخبرات ، ليصبح كنتيجة لتفكير طويل و تشاور واسع مع الفاعلين الرسميين و غير الرسميين على امتداد الندوات الجهوية و الخلاصات التي توصلت إليها"، كما يعتبر "SDAT 2025 " موضوع نقاش وطني ، محلي ،جهوي واسع من طرف الفاعلين و المتعاملين في السياحة الوطنية سواء كانوا مستثمرون أصحاب وكالات أسفار ،مرشدون،ناقلون ، مقدموا خدمات ، فندقيون ،أصحاب مطاعم ،دواوين السياحة ،الحركات الجهوية ، المجموعات المحلية ....إلخ يوصل هذا النقاش في آخر المطاف إلى تحديد الخطوط العريضة لأهداف المخطط التوجيهي على المدى القصير أو المتوسط و حتى البعيد [2]

إضافة لما سبق يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مكونا أساسيا ضمن مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "SDAT 2025 " ،هذا الأخير بمثابة مشروع إقليمي ضخم للدولة.يثمن توازنات العدالة الاجتماعية ،الفعالية الاقتصادية،الحماية البيئية و يركز من خلالها على أربعة نقاط :الاستدامة في الموارد إعادة توازن الإقليم،ضمان جاذبية الإقليم تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب 1 ، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ،جوان 2008.ص5

[2]عامر عيساني،**الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة،حالة الجزائر** .(أطروحة دكتوراه ، قسم علوم التسيير ،كلية علوم الاقتصادية 2009-2010) ص 126.

2_ أهداف السياسة السياحية الجديدة (المخطط التوجيهي)

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 إطار استراتيجي و مرجعي للسياسة العامة الجديدة، له أهداف علي المدى القصير ،المتوسط، الطويل وهذا في إطار التنمية المستدامة.

تتدرج أهداف السياسة الجديدة بدرجة أولي في تثمين المناطق والأقاليم باعتماد علي مؤهلاتها و أنشطتها ،وذلك من خلال تجنيد كافة الفاعلين الذين يعيشون عليها ، أما الأهداف الثانوية ،فقد ظهرت في ثلاثة مقاصد

_تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية ،التشغيل ،النمو ،الاستثمار

_توزيع الآثار المترتبة عن هده السياسة إلي قطاعات أخرى كالفلاحة ،الصناعة التقليدية ،النقل ،الخدمات

_تكبير فجوة الانفتاح سواء علي الصعيد الوطني او الدولي [1]

إلي جانب الأهداف العامة السابقة ،هناك أهداف أخرى يقوم عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

2025، وهي علي النحو التالي :

2_1_الأهداف المادية : من أهم أهداف السياسة السياحية الجديدة و استراتجياتها ،الوصول إلى أعلى مستويات في استقطاب السواح ، و عليه فيلزم لذلك طاقة استقبال ب 27000سرير من النوعية الجيدة توفير 400000 منصب شغل مع تشييد 91600 مقعد بيداخوجي في مجال التكوين السياحي .

2_2_الأهداف المالية :بخصوص هذا الشأن خصص المخطط غلافا ماليا للاستثمارات العمومية و الخاصة إذا تم تحقيق هذه الاستثمارات و العمل على تطويرها ،يساهم بشكل كبير في دمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت عمومية او خاصة.

2_3_المشاريع ذات الأولوية :حدد هذا المخطط مجموعة من المشاريع ،منها ما هو في صدد الدراسة ،ومنها ما هو في طور الانجاز وهي تشمل [2]

_الاستثمارات السياحية الوطنية

_فنادق السلسلة قدرة استعابها29386 سرير

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،الكتاب 1، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ،جوان 2008.ص9

[2] عيساني، مرجع سابق ،ص66

_عشرات من القرى السياحية الممتازة ،بالإضافة إلى الحظائر البيئية و السياحية و مراكز العلاج إضافة إلي ما اسبق توجد أهداف أخري، في غاية الأهمية و التي يجب علي المخطط تحقيقها وهي إعطاء أو تحسين الصورة السياحية الجزائرية في السواق العالمية ، وخاصة عند السائح الأجنبي والعمل علي ترقية وتوفير المنتوجات السياحية ذات نوعية ترقي لمستوي المنافسة العالمية المفروضة عليها ،مع توفير تجهيزات متميزة علي مستوي الإقليم ،ذات أقطاب سياحية جدابة ، والسعي إلي تحقيق شراكة بين القطاع العام والخاص مع نشر الثقافة السياحية الجزائرية بين المواطنين وتوعيتهم بأهميتها [1]

كما يوجه المخطط لترسيخ المفهوم جديد للسياحة الجزائرية،من خلال التركيز على:

_المنتوجات السياحية التي تجذب السائح

_الاستفادة من التجارب السياحية الناجحة خاصة الدول المنافسة المتوسطية آو المغاربية

_الدراية التامة بكافة المستجدات الدولية الطارئة علي التقلبات الاستهلاك السياحي

_القيام بدراسات معمقة للأسواق السياحية من حيث الطلب السياحي ،بالشكل الذي يدعم ويحسن مستوي التخطيط السياحي[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،الكتاب 2، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية .،جوان 2008ص41

[2] الكتاب 2، نفس مرجع ص89

المطلب الثاني: آليات السياسة السياحية الجديدة

على هذا الأفق اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية علي خمس آليات لإحداث انطلاقة قوية للسياحة الجزائرية وهي على النحو التالي:

1_الآلية الأولى: مخطط وجهة الجزائر

من اجل الخروج من مستنقع الخسارة التي لحقت بوجهة الجزائر السياحية ،مقارنة بالوجهات الأخرى وتحسين نظرتها السياحية ،حاول المخطط استرجاع الصورة السياحية الجزائرية و النهوض بها وطنيا و دوليا من خلال الإجراءات التالية [1]

1_1_وضع إستراتيجية تسويقية السياحة الجزائرية ،تدرس العرض و الطلب وتحدد الأسواق المستهدفة و الاستراتيجيات التجارية ذات الأولوية

1_2_تنفيذ مخطط عملي للنشاطات التي تستهدف ترقية وسائل الإعلام و جعلها في خدمة الجزائر

1_3_بناء نظام دائم للمراقبة السياحية

2_الآلية الثانية: تطوير أقطاب الامتياز السياحي

الأقطاب السياحية عبارة عن فضاءات تعرض من خلالها كافة المؤهلات الطبيعية ذات النوعية الممتازة كما أنها إطار يحتوي علي شبكة من الكفاءات والمعارف و الحرف التي تسمح بخلق قيمة سياحية ذات جودة عالية وواجهة مثالية لإبراز الصورة الجزائرية ، وتصنف هذه الأقطاب لعدة اعتبارات [2]

_مدى تطابقها مع المجالات التي حددها المفهوم.

_وجود وعاء عقاري للتوسع السياحي.

_من الضروري أن يكون لكل قطب سياحي هويته الخاصة .

[1] الديوان الوطني للسياحة من افتكاك حصة الجزائر من السوق السياحية الدولية العدد 32 ،ص13.

[2] الكتاب 2 ،مرجع سابق ،ص 38 .

كما تهدف **الأقطاب السياحية** إلي تحقيق مجموعة **من الأهداف:**

_تطوير السياحة حسب النمط لغالب في القطب (سياحة شاطئية صحراوية جبلية).

_التنسيق بين كافة مكونات النشاط السياحي والعمل على إدماج النشاطات لاقتصادية والاجتماعية على كامل إقليم القطب.

_فتح المجال للسكان المحلين من خلال إشراكهم في عملية تطوير القطب[1]

هذه الأقطاب السياحية حددها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في سبعة وهي

_قطب الامتياز السياحي الشمالي الشرقي (تبسة)

_قطب الامتياز السياحي شمال وسط (العاصمة)

_قطب الامتياز السياحي الشمالي الغربي (وهران)

_قطب الامتياز السياحي الجنوب الشرقي (غرداية)

_قطب الامتياز السياحي الجنوب الغربي (ادرار)

_قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير (جانت)

_قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير(الهقار)

3_الآلية الثالثة:مخطط لنوعية السياحية

تهدف هذه الآلية إلى تحسين نوعية العرض السياحي سواء على المستوي الوطن أو الخارجي وهذا من خلال وضع خطط جديدة ،وإستراتيجية ذات ديناميكية ،و الالتزام بخطوات نوعية ، و قد حدد المخطط المتعاملون ، المكلفون بتنفيذه وهم 'قطاع الفندقة' المطاعم الكبيرة ،وكالات السياحة و السفر الدواوين المحلية الرئيسية للسياحة[2].

---

[1] لحسن عبد القادر ،**إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر علي ضوء ما جاء به مخطط التوجيهي للتهيئة**، السياحية لأفاق 2025 ،آليات وبرامج' 2012 ، ص195.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة و السياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** ،الكتاب 3 ،الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ص41

4_الآلية الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاع العام و الخاص

من الأسباب الرئيسية لتراجع السياحة الجزائرية نقص وانعدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ تعتبر الدولة ،و جماعاتها المحلية العنصر الأساسي في توجيه القطاع السياحي أما القطاع الخاص فهو مجرد قطاع دوره يقتصر حول تحقيق الاستثمارات ،الاستغلال السياحي للموارد ،وتسويق السلع .ولذلك تعمد هذه الآلية على عقد شراكة بين القطاع العام والخاص ،من خلال دمج الإمكانيات التي يتمتع بها كل قطاع بالشكل الذي يسمح ببناء قطاع سياحي متين .

4_الآلية الخامسة: مخطط تمويل السياحة

ترتكز هذه الآلية في تجسيدها لهذا المخطط علي تحقيق النقاط التالية:

_متابعة المشروع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالسياحة

_تجنب أي توافق آو إهمال في المشاريع السياحية

_وضع امتيازات ضريبية و مالية لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي

_تسهيل التمويلات البنكية والعمل علي تكييفها مع الأنشطة السياحية خاصة في مجال الاستثمار ضمن إطار آلية بنك الاستثمار الذي هو في طور الدراسة.

ولانجاز هذا المخطط من ضروري إحداث تفاعل بين الفاعلين الثلاثة –الدولة الفاعلين الاقتصاديين ،المجتمع وهذا فيما يخص التنمية السياحية [1]

[1] لحسن،مرجع سابق ص ص19 ،20.

المبحث الخامس: معوقات السياسة السياحية بالجزائر وسبل حلها

بالرغم من الإمكانيات و الموارد السياحية التي تزخر بها الجزائر ،إلا أن الصناعة السياحية بها ،مازالت بعيدة عن المفهوم الحقيقي للتنمية السياحية ،و هذا راجع لعدة مشاكل ومعوقات جعلت هذا النوع من القطاع في حالة قصور دائم.

المطلب الأول: معوقات السياسة السياحية

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة مشاكل و مطبات وهي علي النحو التالي:

1_ضعف عل مستوي الهياكل : إن فشل السياسة السياحية يظهر جليا في ضعف الهياكل القاعدية السياحية أو ذات المرافق العامة وهي تشمل :

1_1_ضعف القدرات الإيواء والإطعام السياحي : وهذا من حيث تدني مستوي الجودة الخدماتية السياحية و رداءتها مثل تعطل الأجهزة ،الغرفة الفندقية .....الخ

1_2_ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة [1]

1_3_غياب نظرة متكاملة و قابلة للتنافس: فيما يخص قطاع النقل بشتى أنواعه ، و معاناته الشديدة من مشكل تدني الخدمات بسبب الفوضى التي يعيشها.

1_4_تلاشي الهياكل و المنشات السياحية وضعفها ،و هذا الأمر يتعلق بالخدمات المرفقية السياحية التي تدخل ضمن إطار تقديم الخدمات وإرضاء الزبون .

1_5_نقص فادح أو انعدام قدرة التحكم في التكنولوجيات و التقنيات الحديثة للسوق السياحي من حيث تسهيل النشاط السياحي و تأطيره بشكل نهائي.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة التهيئة السياحية ،الكتاب 4 ،تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، المخطط العملي 2008ص15

[2] عبد الله كوثر،خدمات رديئة و نجوم مزيفة لفنادق تزداد وضعيتها سوءا جريدة الخبر العدد 5973.

2_ضعف علي مستوي العملي و التنظيمي:هذا ينحصر ضمن النقاط التالية

2_1_ضعف السياسات القطاعية ذات العلاقة بالقطاع السياحي

2_2_الافتقار الشديد للموارد البشرية المؤهلة و المحترفة سياحيا

2_3_انعدام الفعالية في تسيير مناطق التوسع السياحي

2_4_التوقف المفاجئ لأي تنمية سياحية بمجرد تلقيها ظرف طارئ

3_تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار في السياحة :لم يعطي للقطاع أي فرضية في مجال الاستثمار السياحي، و ذلك جراء الوضعية الأمنية التي كانت تعيشها البلاد ،ومازال الطين بلة ، مظاهر الفساد و الإجراءات البيروقراطية في التسيير ،كل ذلك أدى إلى نفور المستثمرين الخواص من الاستثمار السياحي

4_غياب نظرة الإستراتيجية للقطاع الخاص: برغم من امتلاك الجزائر لإمكانيات و الطاقات و الموارد السياحية كثيرة و متنوعة إلا أنها تعاني من غياب النظرة الطويلة المدى للنهوض بالقطاع السياحي ،مما جعل هذه الأخيرة في تأخر دائم [1]

5_نقص في السياحة الوطنية واتجاه الجزائريين نحو الخارج :أصبحت الوجهات الخارجية خاصة التونسية و المغربية،الوجهة المفضلة للكثير من الجزائريين، وهذا بسبب جودة الخدماتية و الأسعار المعقولة التي تتناسب بشكل كبير مع دخل الفرد الجزائري خاصة ،كما يتعلق بخدمات الإيواء ،الإطعام ونوعية الهياكل و المنشات،عكس الجزائر التي تعاني من نقص فادح في هياكل و الاستقبال

6_سياسة الانغلاق المتعمد نحو الخارج:بمعني غياب الاقتصاد الحر ،و انعكاساتها السلبية علي النشاط السياحي التي تم التضحية به،لأسباب سياسية وأمنية ،ما أدي إلي قتل اي طموح من شانه أن يجعل القطاع السياحي قطاعا محركا لعملية التنمية الاقتصادية .[2]

---

[1] فؤاد أبركان ، **السياسات السياحية و التنمية في الجزائر:مثال ولاية بومرداس**. (شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، ،جامعة الجزائر، 2009)،ص59

[2] خالدي ،مرجع سابق ، ص 80.

إضافة للمشاكل السابقة ،هنالك عقبات أخري وهي علي النحو التالي :

1_عدم وجود إستراتيجية واضحة ،ورغبة سياسة فعلية في جعل القطاع السياحي قطاعا أساسيا و ليس ثانويا

2_ضعف شبكة المواصلات و الاتصالات

3_غياب ثقافة السياحة عند المجتمع الجزائري

4_تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية

5_عدم وجود قاعدة معلومات متينة عن السياحة الجزائرية

6_تدهور البيئة بكل مكوناتها

7_غياب أدوات التقييم و الرقابة علي تطور السياحة وطنيا و دوليا

8_ضعف التسويق السياحي وغلاء الأسعار

9_تجاهل وضع الوسائل الإعلامية التي تساهم بشكل كبير في ترويج المنتوج السياحي الجزائري

المطلب الثاني: التوصيات المقترحة

بعد عرض أهم العقبات والمشاكل التي تواجه القطاع السياحي الجزائري يمكن التوصل إلى بعض التوصيات:

_وضع إستراتيجية حقيقية واضحة للتخطيط السياحي تأخذ بمبدأ الشمول و التكامل مع كافة القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالسياحة

_الاهتمام بالوسائل الإعلامية و الالكترونية للترويج للمنتوج السياحي الجزائري للعالم الخارجي

_نشر الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع عن طريق التكوين المتواصل و المتخصص لكافة المتعاملين السياحيين

_إشراك السكان المحليين في العملية السياحية [1]

---

[1] نسيبة سماعيني ،**دور السياحة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر**. (رسالة ماجستير،،قسم إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة وهران ، 2014-2013.)،ص101

_المشاركة في المحافل الدولية و السياحية للتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري و الاستفادة من الخبرات و التجارب التونسية و المغربية بالميدان السياحي

_المحافظة على المواقع السياحية و عدم الاعتداء عليها

_تشجيع الاستثمار المحلي و الدولي في المجال السياحي

_تكوين هيئات و لجان قائمة على صناعة السياحة و مراقبة تقدمها الوطني و العالمي التعريف بالمواقع و الإمكانيات السياحية الجزائرية في الدول الأجنبية عن طريق فتح أروقة لكل القنصليات الخارجية يتم فيها عرض أنواع الصور و المواقع السياحية، [1]

[1] سماعيني ،مرجع سابق .ص51

خلاصة الفصل:

في آخر المطاف يمكن القول أنه يستوجب على الجزائر كبلد له مقومات جذب سياحية كثيـرة، تتنوع ما بين أصالة الموقع الغني بالتراث الطبيعي،التاريخي و الثقافي ، و بين الزخرفة الطبيعية ذات المناطق الجبلية و الصحراوية المتميزة بمناظرها الشاسعة و الخلابة و المحطات المعدنية بالصيغة العلاجية ، و حتى تكون رؤيا إستراتيجية لصناعة السياحة .و تنطلق بها لفضاء العالمية ،لا بد لها من سياسة سياحية رشيدة ،تستدعي تنظيم و تسيير و إدارة محكمة ترمي من خلالها إلى تشجيع و إقامة تفاعل بين كافة الأطراف الرسمية و غير الرسمية و الارتقاء بها لدرجة الامتياز مع تثمين كافة القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية و وضعها في خدمة السياحة ، و ترقيتها لتصبح وجهة مميزة في المنطقة الأورو متوسطية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مديرية الضرائب بسعي

تمهيـــد

تمتلك ولاية سعيدة مؤهلات و مقومات جذب سياحية معتبرة مشكلة إرثا سياحيا يجمع ما بين الطبيعة ، التاريخ ،الحضارة ،إذ تزدهر منطقة سعيدة بتاريخ عريق يمتد من العصر الحجري إلى العصور المتوالية و الذي ترك بصمته على الفكر ،الثقافة ، العادات و التقاليد ، و على غرار هذه الميزة التاريخية تزخر الولاية بإمكانيات و مساحات سياحية تتوزع على ربوع منطقتها من جبال، وديان، غابات، شلالات ،تضاريس إضافة إلى ذلك تتوفر الولاية أو كما يسميها البعض"مدينة المياه"على ثروة مائية معدنية و أخرى حيوية بخاصية علاجية قادرة على جلب السائح الوطني و الأجنبي ،كل هذا الزخم السياحي جعل منها منطقة جذب ووجهة سياحية متميزة واعدة تستدعي الاهتمام بها ، باعتبارها قاعدة أساسية قادرة على بناء شركة لصناعة سياحية محلية لها دور في وتيرة التنمية و باستطاعتها أن ترتقي للمستوى الوطنية و لما لا حتى العالمية.

ضمن هذا الفصل سوف يتم التعرف على مدينة سعيدة السياحية ، من خلال استعراض المحطات التاريخية التي مرت بها ومن تم التطرق لكافة الإمكانيات السياحية ،الحموية ،الثقافية، الأثرية التي تزخر بها المنطقة ، و بعدها إلقاء نظرة خفيفة على أهم المؤسسات السياحية التي تسير القطاع السياحي بالولاية و من ثم تقييم الوضع السياحي بالولاية و الذي هو أساس الدراسة، ليتم الخروج ببعض التوصيات.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية سعيدة

ضمن هذا المقام سوف يتم تقديم بطاقة فنية ،تعبر عن مختلف الخصوصيات التي تتميز بها منطقة سعيدة ، من خلال تحديد الموقع الجغرافي ، المناخ عدد السكان ، و الجذور التاريخية للمنطقة.

المطلب الأول: سعيدة تاريخ متجذر

شهدت منطقة سعيدة منذ العصور الحجرية العديد من المحطات التاريخية، التي رسمت معالمها الحضارية .تميزت منطقة سعيدة منذ العصور الحجرية القديمة بكونها ملتقى ممرات طبيعية ومجمع ثروات مائية وغنية بمساحات غابية واسعة ومتنوعة مما جعلها قبلة لجميع الوافدين إليها ، وهذا ما تشهد عليه العديد من الآثار والمواقع الأثرية المتواجدة بها من مغارات ومخابئ ورسومات صخرية (عين المانعة– تيفريت – واد سعيدة...الخ).

فقد احتلت في القرن 3 ميلادي من قبل الاحتلال الروماني الذي ترك بها آثار تشهد على مروره " **ليماس سبتيم سيفر**" بدوار بنيان بتيفريت وبقايا" **لوكو**"[1] بقرية معاطة ببلدية يوب و آثار رومانية أخرى بأولاد إبراهيم –بالول– وأخرى على الضفة الغربية " **لواد سفيون**" ، بعدها تولى حكم المنطقة الفينيقيون في القرن **6 ميلادي**، و خلال عام **533 ميلادي وقع هجوم بيزنطي على المنطقة و مقاومات** الجدار التي كانت تحكم "بفرندة " و استطاعتها الاحتفاظ باستقلالها.

<u>بعد ذلك</u> دخل الإسلام لمنطقة سعيدة حوالي **700 ميلادي** في فترة حكم الدولة الأموية، ثم صارت تابعة لحكم الرستميين ما بين سنتي(**776ميلادي و908 ميلادي**) ،ثم حكمها المرابطون منذ 1080 ميلادي، بعد ذلك حكمها الموحدون من بعدها الزيانيون عام 1235 م ، وكانت منطقة سعيدة تسمى أنذاك " **بقرسيف** "

وامتد هذا الاسم منذ ما قبل العهد الإسلامي إلى غاية حكم الفاطميين، حينما دخلوها قبائل بني هلال الذين أسسوا بها مذهب اليعقوبية ، بحيث سميت "العقبان" و كانت منطقة سعيدة منطقة إسلامية تحت إمامة حكم " تاهوت " في القرن الثامن ميلادي(704–858) ، وتتالت أسر مالكة عديدة على المنطقة لغاية مجيء بنو هلال الذين كونوا مذهب اليعقوبية.

---

[1] لوكو : (تمزوين)***LUCU*** **هو من** أثار مخيم روماني قديم. يقع بواد بربور، يشبه الحصن الصغير (**REDOUTE**). تشبه المعبد أو الكنيسة، و توجد به بقايا بنايات بنيت بقطع حجرية كبيرة، تشبه خزان الماء أو الحوض الكبير.

و في حدود 1050 ميلادي، كانت منطقة سعيدة تابعة لمملكة "عبد الوحيد" الكائنة بتلمسان و التي كانت تميزها شخصية دينية تسمى " ابن تومرت " و في منتصف القرن 15 ميلادي ، بدأ التواجد التركي و تحولت منطقة سعيدة إلى قوة أغاليكية تحت سيطرت باي معسكر (1701-1791) .

في سنة 1830 نزل الاحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة و من ثم بالمرسى الكبير ووهران سنة **1831** ، وفي سنة **1835** ظهرت القوات الكولونيالية بمعسكر مما دفع الأمير إلى عبد القادر إلى الاستقرار بمدينة سعيدة واتخاذها قاعدة عسكرية بمنطقة سعيدة القديمة" حيث أنشأ بها مصنع للأسلحة و بعد مقاومة عنيفة من طرف جيش الأمير عبد القادر بقيادة الملازم الأول "الأغا مصطفى بن تامي" في **أكتوبر 1841** ، وبعد ذلك لجأ الأمير إلى منطقة الحساسنة حيث واصل المعارك ضد فرق الجنرال **(لامور والكولونيل جيري)**.

ومن أهم معارك الأمير عبد القادر بمنطقة سعيدة: معركة **جيدة** (جوان 1843)- معركة **عين المانعة** (24أوت و12 سبتمبر 1843)- معركة **تيرسين وسيدي يوسف** (22 سبتمبر 1843)- معركة **جنوب سعيدة** (مابين 1864-1882).

وبعد المعارك الطويلة التي قام بها الأمير ضد الفرنسيين ، أسر ونفي إلى خارج الجزائر ، لكن المعارك بمنطقة سعيدة لم تتوقف بل تواصلت وزادت اشتعالا ومن أهمها: معركة الخلايفة- معركة الجبل الأخضر- معركة ميمونة- معركة أولاد خالد- معركة تامسنة- معركة الحاسي الأبيض- معركة المرجة- معركة جبل بوعتروس- معركة اللبة- معركة سيدي دومة- معركة هونت- معركة جبل سيدي دومة- معركة سيدي البودالي- معركة جبل اللوكد العماير- معركة أولاد علي- معركة كرسوط- معركة مرقب السبع- معركة جبل المناور.

ولقد عرفت المنطقة اشتباكات عديدة و مختلفة و أعمال فدائية نفذها رجال و أبطال كثيرون أثناء حرب التحرير المجيدة ، و بلغ عدد الشهداء أكثر من 1650 شهيد.

أطلق الأمير عبد القادر اسم "سعيدة" بين سنتي **1937 و1839 ميلادي** نسبة إلى امرأة مرابطة متعبدة اسمها " **سعيدة** " كانت تعيش قبل الميلاد بالمنطقة،و حسب الرواية الأولى تعود تسمية سعيدة نسبة لسعيدة الأمازيغية زوجة عبد الله بن الربيع خال المهدي العباس في القرن الثالث الهجري و التاسع ميلادي

سميت أيضا بسعيدة نسبة إلى نهر صغير المسمى بسعيد و الذي بنيت بجانبه مدينة سعيدة في مداخل بني هلال حسب رواية أخرى. [1]

المطلب الثاني: الجغرافيا الطبيعية، المناخية،و السكانية للولاية

يعتبر المزيج الطبيعي، المناخي، و الديمغرافي لأي منطقة من المؤشرات الأساسية التي تحدد مدى قدرة المنطقة على تحقيق طفرة تنموية سياحية ، وعلى أساس هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى الجغرافيا الطبيعية المناخية لولاية سعيدة ، و من تم الكشف عن وضعيتها الديمغرافية.

1.الموقع و المساحة: [2]

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية للجمهورية الجزائرية ، تتربع على مساحة 6765.40 **كلم^2** بها ستة **(06) دوائر** وستة عشر**(16) بلدية** ، وتدخل ولاية سعيدة ضمن إطار ولايات الهضاب العليا الغربية التي تضم (تيسمسيلت، تيارت، سعيدة ، النعامة ، البيض)، صارت سعيدة ولاية منذ سنة **1959** ، أما بعد التقسيم الإداري لسنة **1985** أصبحت حدود الولاية كالتالي:

من الشمال ولاية معسكر

من الجنوب ولايتي البيض والنعامة

من الشرق ولاية تيارت

من الغرب ولاية سيدي بلعباس.

---

(1) محمد خلدون **مستشار ثقافي"دليل سعيدة بين الحضارة و التاريخ" لنيل درجة مفتش التنشيط الثقافي والفني**،مديرية الثقافة لولاية سعيدة، جوان 2007

(2) سارة شباب ،**دور القطاع السياحي في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة**.(شهادة ماستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ، جامعة سعيدة ،2014- 2015 ص14.

الشكل الثالث (3): يوضح حدود الولاية

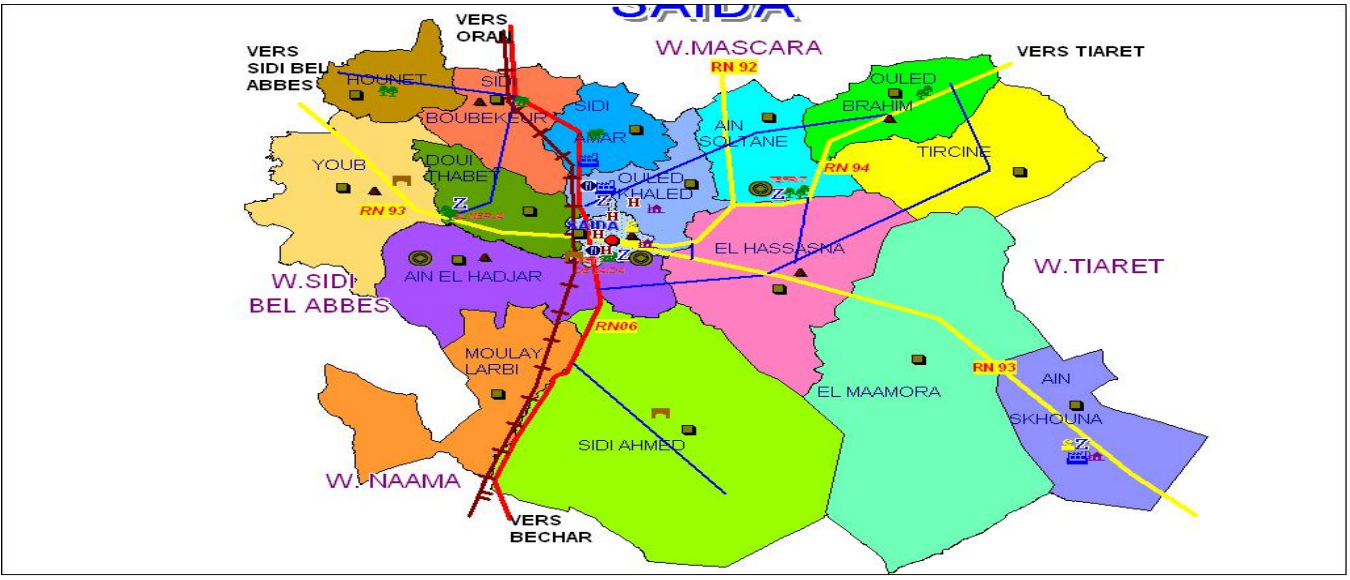

خريطة ولاية سعيدة توضح موقعها وحدودها [2]

[2] خريطة الولاية توضح موقعها و حدودها ، المصدر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيد

الجدول التالي (2) يوضح دوائر و بلديات ولاية سعيدة و مساحتها

➢ الدوائر ✓البلديات	المساحة (كلم^2)	الصفة الإدارية
➢ دائرة سعيـــدة		مقر الولاية
✓ بلدية سعيدة	*75.80*	مقر الدائرة
➢ دائرة عيـن الحجـر		
✓ بلدية عيـن الحجـر	*417.30*	مقر الدائرة
✓ مولاي العربي	*423.70*	مقر البلدية
✓ سيدي أحمد	*1257.30*	مقر البلدية
➢ دائرة يـــوب		
✓ بلدية يوب	*443.10*	مقر الدائرة
✓ بلدية دوي ثابت	*216.90*	مقر البلدية
➢ دائرة الحســاسنة		
✓ بلدية الحساسنة	*579.50*	مقر الدائرة
✓ بلدية المعمورة	*1216.50*	مقر البلدية
✓ بلدية عين السخونة	*404.40*	مقر البلدية
➢ دائرة سيـدي بوبكر		
✓بلدية سيدي بوبكر	*245.70*	مقر الدائرة
✓بلدية أولاد خالد	*207.20*	مقر البلدية
✓بلدية سيدي اعمر	*167.80*	مقر البلدية
✓بلدية هونت	*176.10*	مقر البلدية
➢ دائرة أولاد إبراهيم		
✓بلدية أولاد إبراهيم	*253.50*	مقر الدائرة
✓بلدية تيرسين	*421.40*	مقر البلدية
✓بلدية عين السلطان	*259.20*	مقر البلدية

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة

2.السكان: بلغ عدد سكان ولاية سعيدة حسب الإحصائيات الأخيرة حوالي ***370.439*** نسمة بكثافة سكانية تقدر ب: ***46.97*** نسمة/كلم^2.

3.المناخ: تتميز ولاية سعيدة بمناخها القاري (شبه جاف،وحار صيفا ،بارد شتاءا) نسبة الأمطار حوالي *348* **مم /سنة** و درجة الحرارة مابين ***(46°)*** شهر جويلية و (1°) شهر ديسمبر.

4.التضاريس: تقع ولاية سعيدة بين جبال الضاية شمالا والهضاب العليا جنوبا ،أي في الفج الفاصل بين الكتلة الأولى و الثانية من سلسلة الأطلس التلي ، إذ يمر بهذا الفج واد سعيدة ، كما أن لها جغرافية سياحية متميزة تجعلها قبلة للسياح مستقبلا ، إذ تم استغلالها على أحسن وجهه ولمنطقة سعيدة مزيج جغرافي حيث تمتزج فيه الجبال الشاهقة و الغابات ذات الجمال و الشلالات المائية الدافقة و المغارات التي تحكى عن قدم المنطقة.

5.الجبال: جبال الضاية، جبال القعدة، جبل مزايطة، جبال تيفريت، جبل بوعتروس ، جبل اللبة.

6.الغابات: تمتاز ولاية سعيدة بغابات كثيفة ومتنوعة تنتشر عبر كامل إقليمها منها غابة سعيدة القديمة، غابة المرجة، غابة العش،غابة فيض الكلخ.

7.الأودية : واد سعيدة الذي يمر عبر منطقة سعيدة قديمة والذي يشتهر بمياهه الصافية.

8.الشلالات : تعرف ولاية سعيدة بشلال تيفريت المتواجد بمنطقة التوسع السياحي بتفريت والذي يشكل مقصد سياحي ترفيهي مهم في المستقبل نظرا لخصوصيته وتميزه.

9.التربة والنبات: يتميز شمال الولاية بتربة خصبة صالحة للحبوب ذات مردودية عالية إضافة إلى بعض الخضروات، جنوبها ذو طابع رعوي خاصة الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية وحلفية تقدر مساحتها بحوالي *59760* هكتار.ومن أنواع الأشجار نجد :الصنوبر الحلبي في اغلب مناطق الإقليم و أشجار البلوط .

10.الحيوانات: تتواجد على مستوى ولاية سعيدة عدة أنواع من الحيوانات نذكر البعض منها: {خنطل، سرعوب، ابن آوى ،النمس، الثعلب، الأرنب الحجل""""""}.[1]

[1]معلومات من مديرية البرمجة والإحصائيات بالحي ا
لإداري لسنة 2012

11.الصناعة و الزراعة: تملك ولاية سعيدة منطقتين صناعيتين مهيئتان للنجاح المشاريع الاقتصادية الكبرى، وهما مفتوحتان على الاستثمارات الصناعية التي من شانها تطوير القطاع ودفع عجلة التنمية .

تقدر مساحة المنطقة الصناعية الأولى بـ ***2.71*** هكتار وتوجد ببلدية سعيدة ، أما الثانية فهي على مستوى بلدية عين الحجر وتبلغ مساحتها بـ ***3.82*** هكتار.

وأهم ما يميز ولاية سعيدة حاليا هو **طابعها الفلاحي والرعوي** نظرا لما تمتاز به من أراضي خصبة صالحة للزراعة وأراضي سهبية وامتلاكها لثروة حيوانية هائلة، بالإضافة إلى نشاطات اقتصادية صناعية واحتوائها على ثروة مائية هائلة سواء كانت عادية أو معدنية . [1]

الفلاحة: المساحة الإجمالية: 344050 هكتار

المساحة المنتجة : 307013 هكتار .

تربية المواشي : الأغنام: 54800 رأس .

الماعز: 27000 رأس .

الأبقار: 12900 رأس . [1]

(1) مديرية البرمجة و الاحصائيات ،مرجع السابق.

المبحث الثاني: منتوجات و مقومات الجذب السياحي بالولاية

تزخر ولاية سعيدة بموقع جغرافي متميز مشكلة بذلك نقطة التقاء وعبور بين الشمال و الجنوب ،الشرق و الغرب ،هذا التمييز انعكس على إمكانياتها و مقوماتها السياحية، و الذي تجسد في تنوع ثرواتها المائية من مياه معدنية ومياه جوفية (السد الشرقي) و الحموية (حمام ربي، حمام سيدي عيسى ،حمام عين سخونة) بالإضافة إلى تنوع في المواقع السياحية الأثرية و حتى في الصناعات التقليدية زيادة على هذا الزخم توجد بها أنواع سياحية عدة مابين الدينية ،الثقافية البيئية،الأثرية ،الحموية و الطبيعية

المطلب الأول: الإمكانيات الحموية والسياحية و الأثرية

يتجسد التراث السياحي، الأثري و الحموي لولاية سعيدة في الإمكانيات والمقومات التالية:

1_الإمكانيات الحموية: تتوفر منطقة سعيدة على ثلاثة منابع حموية وهي كالتالي :

1_1 حمام ربي: لقد كان الحمام موجودا منذ الحقبة الرومانية، وعند مجيء الاستعمار الفرنسي أطلق عليه تسمية "حمام الربيع " وقد سمي بذلك نسبة إلى التسمية التي أطلقها المستعمر الفرنسي على المنطقة وبعد ذلك قام السكان بقلب التسمية إلى حمام ربي.

تم إنشاء حمام ربي سنة *1970* وفي *20 ماي 2003* ،أصبح الحمام يسمى المحطة المعدنية حمام ربي ، فرعا تابعا إلى مؤسسة التسيير السياحي تلمسان ***EGTT*** والذي قام بإصلاحه بعد ما تم إحراقه من طرف الإرهاب مع المحافظة على الطابع التقليدي له، والذي يميزه عن باقي الفنادق بالإضافة إلى التغيير في النظام الداخلي للمحطة ،وفي مارس ***2011***، تم إنشاء الجناح الطبي له، كما يقع **حمام ربي** على بعد ***11*** كلم شمال ولاية سعيدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم ***06*** ،حيث يتواجد ببلدية أولاد خالد، دائرة سيدي بوبكر، و يحتوي على *60* غرفة استحمام مقسمة إلى جناحين ***(02)*** الرجال والنساء وهياكل استقبال وإيواء متكونة من بنقالوهات للعائلات واستوديوهات ، المحطة مجهزة بمطعم سياحي بسعة ***120*** مقعد ومقهى سياحي بسعة ***25*** مقعد.

1_2 حمام سيدي عيسى: هذا الحمام متواجد ببلدية سيدي عمر، دائرة سيدي بوبكر، ويقع على بعد ***13*** كلم شمال ولاية سعيدة، يحتوي على ***26*** غرفة تقليدية، يختص بمعالجة الأمراض الجلدية ، الأمراض التنفسية، و أمراض الروماتيزم ، نسبة التدفق به بمتوسط ***7/ ثا*** ودرجة حرارته ***55°*** م[1]

(1) شباب ،مرجع سابق ص66

1_3 حمام عين السخونة: متواجد ببلدية عين السخونة، بدائرة الحساسنة وعلى الطريق الوطني رقم ***92*** ، يقع على بعد **90** كلم جنوب ولاية سعيدة، يمتاز بطريقة استحمام تقليدية، يختص بمعالجة الأمراض الجلدية،الأمراض التنفسية و أمراض الروماتيزم، نسبة التدفق به متوسط **150-200 ل**/ ثا و درجة حرارته 30°م

2.الإمكانيات السياحية والأثرية: توجد بولاية سعيدة العديد من المواقع السياحية التاريخية والأثرية

2_1 المواقع السياحية : هناك العديد من البلديات مصنفة كمحطات سياحية

_بلدية سعيدة(سياحة بيئية و ثقافية)

_بلدية أولاد خالد (سياحة حموية و ثقافية)

_بلدية عين السلطان(الصيد السياحي،سياحة طبيعية)

_بلدية سيدي أعمر(سياحة طبيعية، سياحة حموية)

_بلدية عين السخونة(سياحة حموية،بيئية،ثقافية)

_بلدية دوي ثابت(سياحة طبيعية، ثقافية)

2_2 المواقع التاريخية و الأثرية: تحوي منطقة سعيدة مواقع أثرية و أخرى تاريخية مشكلة إمكانيات سياحية إضافية _المسجد القديم بمدينة سعيدة بني ما قبل سنة 1885

_ساعة شمسية بمدينة سعيدة

_آثار لحضارات قديمة آثار تدرنتين

_آثار القاعدة الحربية للأمير عبد القادر –سعيدة القديمة–

زيادة على هذه المواقع هناك مواقع أثرية مصنفة كالتالي:

_مغارات ما قبل التاريخ بعين المانعة ببلدية عين الحجر

_موقع يتميز يقين ببلدية سعيدة

_كهوف وادي سعيدة ببلدية سعيدة[1]

(1) محمد خالدي ، **السياسات السياحية في الجزائر:دراسة حالة ولاية سعيدة"**. (،شهادة الماستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ،2014-2015) ، ص 89-90

3_2 إمكانيات الصناعات التقليدية:.إن الطابع الرعوي وكذا الموارد الطبيعية التي تزخر بها ولاية سعيدة تكشف عن مجالات متعددة ومتنوعة تتطلب الاهتمام بها و استغلالها بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للصناعات التقليدية والحرفية ، وهي ذات أهمية ثقافية واقتصادية واجتماعية أكيدة ، أهمها:

_الصوف : حوالي ***1100***طن/ سنويا لصناعة الألبسة و الأفرشة.

_الحلفاء: حوالي ***34*** طن/ سنويا.لصناعة السلال – صناعة بعض الأدوات المنزلية.

_الطين: صناعة الأواني الفخارية – صناعة الخزف – أدوات التزيين المنزلية .

_الجلد: صناعة السروج – الألبسة – الحقائب والمحافظ.

_الخشب: صناعة الأثاث المنزلي – أدوات التزيين الداخلية.

_مادة الرمل: صناعة الأدوات الزجاجية – أدوات التزيين المنزلية – الأدوات الطبية

_مادة البارتين: صناعة الخزف والزجاج .

_مادة الغرانيت: صناعة الأواني الزخرفية – و زخرفة المباني[1]

[1] خالدي ،مرجع سابق ،ص91

المطلب الثاني: أنواع السياحة بالولاية و مناطق التوسع السياحي بها

في هذا الجزء سوف يتم الحديث عن أنواع السياحة الموجودة بولاية سعيدة بالإضافة إلى أهم مناطق التوسع السياحي بالولاية.

1. أنواع السياحة: تتوفر الولاية على عدة أنواع من السياحة وهي كالتالي:

1_1 السياحة الدينية: يوجد عدد معتبر من الزوايا حوالي 15 زاوية من أهمها:

زاوية سيد البودالي الطريقة الهبرية.

زاوية سيد الحاج عبد الكريم الطريقة الشاذلية.

زاوية الطريقة البرهانية الطريقة البرهانية الدسوقية.

زاوية الطريقة الصوفية البوتشيشية الطريقة القادرية.

زاوية الأحمدية التجانية الطريقة الأحمدية التجانية

الزاوية الشيخية بعين السخونة

1_2 السياحة الثقافية: هناك عدد معتبر من الوعدات حوالي 42 وعدة من أهمها:

_وعدة سيدي الحاج عبد الكريم و الذي يوجد ضريحه بالمدينة.

_وعدة مولاي الطيب و تعتبر من أول الوعدات التي احتفلت بها ولاية سعيدة 1907

_وعدة سيدي بلال نسبة إلى الصحابي الجليل "بلال ين رباح"

_وعدة سيدي يوسف ببلدية المعمورة

_وعدة سيدي علي ببلدية الحساسنة

_وعدة الحساسنة ببلدية الحساسنة

_وعدة عين المانعة ببلدية عين الحجر

_وعدة سيدي الهاشمي[1]

[1] خالدي ،مرجع سابق ص 92-94

1_3 السياحة البيئية: تتجسد في المناطق الرطبة التابعة لولاية سعيدة المعروفة بالشط الشرقي، تقع في بلدية عين السخونة و التي تبلغ مساحتها 12.000 هكتار، و يعد الشط الشرقي من أهم المناطق الرطبة بفضل خصائصه المميزة ، من حيث أنواع المياه المالحة ،الحلوة و الحموية ، مما يعطي للمنطقة طابع خاص ، كما أنها رطبة طيلة السنة زيادة على ذلك فإن الشط يحتوي على العديد من النباتات و الحيوانات المهددة بالانقراض كما يستقبل موسميا الطيور المهاجرة و النادرة ، و هناك أيضا طيور المستنقعات المستوطنة.

1_4 السياحية الأثرية : وجود أربع مناطق أثرية مصنفة و هي:

_منطقة تيمزوين ببلدية يوب.

_حوض عين المانعة ببلدية عين الحجر.

_مغارات تيفريت ببلدية عين السلطان.

_مغارة واد سعيدة ببلدية سعيدة.

1_5 السياحة الحموية: هنالك ثلاثة منابع حموية

_حمام ربي

_حمام سيدي عيسى

_حمام عين السخونة

1_6 السياحة **الطبيعية:** وجود عدد معتبر من الغابات منها:

_غابة المرجة ببلدية دوي ثابت

_غابة النسيسة ببلدية يوب

_غابة سيدي مرزوق ببلدية سيدي بوبكر[1]

---

[1] **http://www.mta.gov.dz/mta/ar/pqtalgerie.php**

تاريخ الإطلاع:11/04/ 2016 على الساعة:15:03

2.مناطق التوسع السياحي بالولاية: تتوفر الولاية على أربعة مناطق سياحية جد هامة (سعيدة القديمة ، حمام ربي، المرجة، تيفريت) وعين السخونة التي هي في طور الدراسة بمساحة إجمالية تقدر ب:***965*** هكتار.

2_1 المنطقة السياحية بسعيدة القديمة: توجد بالمخرج الجنوبي من مدينة سعيدة ، و تقدر مساحتها ب 35 هكتار ، تتوفر على غابات و مغارات تاريخية موجهة للسياحة الإيكولوجية و البيئية و الثقافية تتطلب تهيئة خفيفة ، و إنجاز مشاريع تتناسب و خصوصيات المنطقة و أهميتها بالنسبة لسكان المدينة.

2_2 المنطقة السياحية حمام ربي: مساحتها تقدر ب ***62*** هكتار و هي تقع على مسافة ***10*** كلم من شمال مدينة سعيدة توجد بها عدة أنواع من السياحة الحموية الإيكولوجية ، الرياضية و سياحة الأعمال و بجوار هذه المنطقة توجد المحطة الحموية "حمام ربي"

2_3 المنطقة السياحية تيفريت: هذه المنطقة تتربع على مساحة تقدر ب ***100*** هكتار ، تقع على مسافة ***15*** كلم شرق مدينة سعيدة ، و هي موجهة للسياحة الإيكولوجية و الثقافية و الصيد البحري ، كما توجد بها الغابات و الشلالات المائية التي تشكل عوامل أساسية للجذب السياحي.

2_4 المنطقة السياحية المرجة: تقدر مساحة هذه المنطقة ب ***768*** هكتار ، تقع على مسافة ***20*** كلم غرب مدينة سعيدة ، تتميز بتنوع إمكانياتها السياحية من غابات و حيوانات برية تسمح بتطوير الصيد السياحي و السياحة البيئية و الإيكولوجية.

من جهة أخرى هنالك دراسة أخرى لإنشاء منطقة التوسع السياحي بعين السخونة التي تقع على بعد 10 كلم جنوب مدينة سعيدة ، بمحاذاة الشط الشرقي ، هذه الدراسة سجلت في إطار صندوق الجنوب ، و تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الولائي هذه المنطقة تتربع على مساحة تساوي ***113*** هكتار منها ***40*** هكتار قابلة للتهيئة ، و الهدف منها هو خلق فضاء سياحي ، بفضل وجود منبع حموي و تطوير السياحة الدينية و الثقافية لوجود زاوية عين السخونة.

هذه الدراسة تحتوي على عدة تجهيزات سياحية مقسمة كما يلي:

_منطقة الإيواء(إقامات سياحية)

_منطقة تجهيزات الخدمات

_منطقة تجهيزات متخصصة

_منطقة غير قابلة للتعمير. وهذه الدراسة موجودة على مستوى مصالح الوزارة لتصنيفها. [1]

[1] محمد وزاني ،**تحليل الوضع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربي) و تطلعات القطاع بها**،مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة ، ص 20-22

المبحث الثالث : الإطار الهيكلي و التنظيمي للنشاط السياحي بالولاية

تنشط بالولاية العديد من الجمعيات و المؤسسات المتخصصة في المجال السياحي و الرامية إلى التعريف به و تطويره بما يسمح له من إبراز المكانة المستحقة له في الاقتصاد الوطني ، دون نسيان المكانة على المستوى المحلي و ما ينجز عنها من تحقيق التنمية المستدامة و الصالح العام:

المطلب الأول: مؤطرو النشاط السياحي بولاية سعيدة

لتحقيق تنمية سياحية محلية ، والاقتراب أكثر من انشغالاتها ، و معرفة اتجاه تسييرها ، تم إعطاء دور تسيير القطاع السياحي على المستوى المحلي إلى مجموعة من الأجهزة الولائية و هي:

1. المديرية الولائية للسياحة: تأسست هذه المديرية في أكتوبر ***1998*** كمفتشيه ، و بعدها تحولت إلى مديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم2000/376 المؤرخ في ***22-11-2000*** و ذلك لتنظيم و تنشيط القطاع بالولاية،[1] و هي تسعى من خلال مختلف نشاطاتها و برامجها إلى تحقيق الغاية المرجوة، وهي تنمية القطاع السياحي لذلك تستعمل الإمكانيات التي بحوزتها لتطوير النشاط السياحي بالولاية.و لمديرية السياحة بالولاية عدة مهام من أهمها:

_تقديم اقتراحات من شأنها إنشاء محيط ملائم و محفز لتنمية النشاط المحلي.

_السهر على التنمية المستدامة للسياحة بالولاية و هذا من خلال ترقية السياحة بكل أنواعها.

_تشجيع المبادرة السياحية مع السهر على ترقية و تسويق المنتوج السياحي المحلي.

_جمع المعلومة السياحية و من تم تحليلها وتفسيرها و من تم إعداد وثائق عن القدرات السياحية الولائية .

_تلبية حاجيات المواطنين و رغباتهم في مجال السياحة و الاستجمام و التسلية.

_متابعة و توجيه أي مشروع إستثماري سياحي بالولاية، و الاتصال بالهيئات المعنية.

_مراعاة مدى التطابق ما بين النشاط السياحي و مقاييس التسيير و قواعد ممارسة النشاطات و المهن السياحية و الرقابة على كافة الأطر القانونية و التشريعية التي تحكم النشاط السياحي. [2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم2000/376 المؤرخ في 22-11-2000 و المتضمن انشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية،الجريدة الرسمية العدد70.

[2] **مصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة**

_تحسين الخدمة السياحية ، خاصة تلك المتعلقة بالنظافة و حماية الصحة و الأمن.

_السهر على ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز و التسيير.

_ادماج النشاط السياحي ضمن أدوات تهيئة الاقليم و العمران و تثمين مناطق و مواقع التوسع السياحي.

_تنمية و تطوير قطاع السياحة على مستوى كامل التراب الولائي و التعريف بمختلف أنواعها (الحموية،الثقافية،الصحراوية،الترفيهية)

_ترقية الهياكل السياحية من (فنادق ، وكلات السياحة ، حمامات معدنية، مطاعم مصنفة) و ذلك بتكيفها و الطابع العمراني المحلي و العصري من جهة و من جهة أخرى تحسين الخدمات للزبون السياحي ، و كذا القيام بعمليات الرقابة طبقا للقوانين المنظمة لها.

_إشراك الجمعيات السياحية في جميع المناسبات السياحية الوطنية ، الإقليمية و الدولية و بذلك تحسيس المجتمع بأهمية دوره و مساهمته في السياحة

_دعم و تفعيل الاستثمار السياحي عن طريق توجيه المستثمر و تعريفه بالقوانين المؤطرة لهذا المجال و مصادر التموين المالي.

2.الغرفة الجهوية للصناعات التقليدية و الحرف: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي [1]رقم ***100/97*** المؤرخ في ***29*** مارس ***1997*** الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعات التقليدية و الحرف، عرفت انطلاقتها الحقيقية على أرض الميدان في شهر أكتوبر ***1998***، تتكفل الغرفة الجهوية للصناعات التقليدية و الحرف بتطوير و ترقية مختلف أنشطة و برامج الصناعات التقليدية و الحرف ، مقرها بحي خاثر عبد القادر (حي عمروس) سعيدة.

3.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، هي هيئة متكفلة بتمويل المشاريع الاقتصادية لفائدة الشباب. [2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم ***100/97*** المؤرخ في ***29*** مارس ***1997*** الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعات التقليدية و الحرف،الجريدة الرسمية

[2]**مصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سعيدة**

المطلب الثاني: ممارسو النشاط السياحي بالولاية

يُسير النشاط السياحي على المستوى المحلي من طرف ثلاثة متعاملين أو ممارسين سياحيا: البنية التحتية الفندقية ، وكالات السياحة و الأسفار ،الجمعيات السياحية الولائية.

1_البنية التحتية الفندقية: تحتوي الولاية على خمسة فنادق منها مصنفة و أخرى غير مصنفة و فنادق في طور الإنجاز و بنقالوهات ، ومن أهمها: (1)

1_1 فندق الفرسان: فندق مصنف من الدرجة الثالثة نجوم ، قدرة إيوائه ***144*** سرير ،مستوى تأهيل عماله هو جامعي و ثانوي، تم استغلال هذا الفندق سنة ***1979*** ، يتألف من مطعم ،مسبح ، مقهى، حانة، قاعة حفلات ، يتواجد بمنطقة سعيدة القديمة على حدود الطريق الوطني رقم ***06*** طريق بشار.

1_2 فندق المرجان: فندق غير مصنف ،قدرة إيوائه ***170*** سرير، مستوى تأهيل عماله جامعي و ثانوي

1_3 بنقالوهات حمام ربي: غير مصنف ،قدرة إيوائه ***63*** سرير، مستوى تأهيل عماله هو جامعي و ثانوي. إضافة لذلك هنالك فنادق أخرى " الإقامة السياحية حمام ربي– فندق عزوز– فندق المياه المعدنية–الإقامة السياحية بعين السخونة"

2_وكالات السياحة و الأسفار: توجد بولاية سعيدة تسع وكالات سياحية وهي:

وكالة التنوير للسياحة و الأسفار– وكالة مرحبا للسياحة– وكالة شهرة للسفر–وكالة العقبان للسياحة و الأسفار– سعيدة للسياحة والأسفار – تارقة للسياحة و الأسفار– الهمة للسياحة والأسفار– الجولة للسياحة و الأسفار– خرشي تور، سنتطرق إلى بعض منها:

2_1 وكالة عين المانعة: تم استغلالها منذ تاريخ ***20 ماي 2000***، هذه الوكالة تقوم بعملية بيع التذاكر ،مستواها جامعي

2_2 وكالة التنوير: تم استغلالها منذ تاريخ 10 أوت 2006، هذه الوكالة تقوم بعملية تنظيم العمرة ،مستواها جامعي و ثانوي.

(1) وزاني ، مرجع سابق، ص 150.

2_3 وكالة شهرة:*CHOHRA TOUR* استغلت من تاريخ 21 مارس 2006 ، تقوم بعملية تنظيم العمرة و رحلات إلى تونس و مصر ،مستواها جامعي و ثانوي

2_4 وكالة مرحبا: تم استغلالها منذ تاريخ ***02 ماي 2006*** ، و دورها يتوافق مع أدوار الوكالات السابقة.

2_5 وكالة ميراج: استغلت منذ تاريخ ***11 أبريل 2001***، تنظيم عمليات العمرة و رحلات السفر إلى تونس و مصر ،مستوى عمالها هو جامعي و ثانوي.

3_الجمعيات السياحية للولاية: توجد بولاية سعيدة عدة جمعيات سياحية ، ***06*** منها جمعيات معتمدة ، وواحدة من الست الجمعيات أثبتت فعاليتها في الميدان السياحي و هي **جمعية المناطق المعدنية للبيئة** و السياحة، و التي استفادت مؤخرا من إعانة مالية.

_جمعية المناطق المعدنية للبيئة و السياحة

_جمعية ترقية السياحة في أوساط الشباب

_جمعية نجمة للترقية السياحة و التسلية العلمية

_جمعية سعداء السياحة

_جمعية جذور السياحة و التراث

_الجمعية المهنية لترقية و صناعة الجلود[1]

(1) وزاني، مرجع سابق، ص 152.

المبحث الرابع: تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة

ضمن هذا المبحث سوف يتم تقييم الوضع السياحي بولاية سعيدة، وهذا بالإشارة إلى وضعية الفنادق ، الوكالات السياحية ،الجمعيات ، الدواوين السياحية ومناطق التوسع السياحي الترقية السياحية ،الاستثمار السياحي وحركة المراقبة و التفتيش لهذا القطاع لسنة 2015.

المطلب الأول:الوضع السياحي بولاية سعيدة

إن التنوع السياحي الجيد التي تزخر به ولاية سعيدة ، يجعلها مستقبلا مقصدا سياحيا ثريا حيث عرف قطاع السياحة نشاطا كثيفا [1]

1_مناطق التوسع السياحي: تم الانطلاق في ثلاث عمليات منها انجاز دراستين لمنطقتي التوسع السياحي "سيدي احمد الزقاي" و"المرجة "وكذلك الانطلاق في أشغال تهيئة منطقة التوسع السياحي (سعيدة القديمة) كما تم غلق العملية الخاصة بدراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT للولاية وفقا لقرار الغلق رقم2015/ 607/DPSB المؤرخ في 2015/05/13 حيث قامت المديرية بعدة مبادرات فيما يتعلق بمناطق التوسع السياحي منها، عرض مخطط التهيئة السياحية (لعين السخونة) أمام المجلس الشعبي البلدي كمخطط شغل الأراضي" ***POS*** " لتحريك العملية في انتظار تصنيفها ، وكذا مخطط التهيئة السياحية لمنطقة تيفريت أمام المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين سلطان.

2_ الحضائر الفندقية: فيما يتعلق بالحظيرة الفندقية ، فهي تتوفر حاليا على***570*** سرير ستدعم مستقبلا بأربعة مشاريع استثمارية طور الانجاز ،فالمشروع الأول متعلق بالانجاز إقامة سياحية ببلدية عين سخونة لمالكها السيد " **قالة الساسي**" بقدرة إيواء ***114***سرير ، أما المشروعين المتعلقين بانجاز فندقين ببلدية سعيدة لصاحبها "***EURL YMERIS"*** بطاقة الاستيعاب ***92*** سرير ، والثاني لصاحبها "**بن عربية قا**دة " بطاقة الاستيعاب **100** سرير ، أما المشروع الثالث متعلق بانجاز نزل طريق ببلدية أولاد براهيم بقدرة إيواء ***29***سرير وبتلك سترتفع قدرات الإيواء الإجمالية بالولاية مستقبلا إلى **901** سرير ، فيما يخص فندق الفرسان ، استفاد من عملية إعادة التأهيل و العصرنة بمبلغ ***554*** مليون دج الذي انطلقت به الأشغال.

---

[1] المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة

الشكل الرابع (4) :يوضح منحنى توافد السواح الأجانب

من خلال تحليل المنحنى يثرء لنا أن توافد عدد السياح الجزائريين و الأجانب على المؤسسات الفندقية من ***2007*** إلى ***2015*** كانت في حالة تزايدا فتفسير نسبة الوافدين الأجانب نحو الولاية راجع لتزايد عدد المؤسسات الأجنبية التي تقوم بانجاز المشاريع بالولاية، وهذا ما يعرف بسياحة الأعمال .

أما بالنسبة للوافدين الجزائريين فالتزايد كان بسبب انتعاش السياحة الحموية وتنظيم عدد معتبر من الوحدات عبر تراب الولاية وهذا ما يعرف بالسياحة الثقافية،و كذا تنظيم عدة مهرجانات للزوايا المنتشرة عبر تراب الولاية و هذا ما يعرف بالسياحة الدينية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الحجز بالفنادق و تنشيط الحركة التجارية و الاقتصادية.[1]

[1] **من إعداد الطالبتان وفق المعلومات السابقة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية**

3. المؤسسات الحموية: الجدول الثالث (3)

اسم المنبع	المالك	المسير	درجة الحرارة	نسبة التدفق	عدد غرف الاستحمام		الخصائص العلاجية للمياه الحموية	الجناح الطبي	طريقة الاستغلال	الملاحظة
					رجال	نساء				
حمام ربي	مؤسسة التسيير السياحي EGTT	EGTT	°47	6ل/ثا	30	30	الأمراض الجلدية الأمراض العصبية أمراض الروماتيزم الأمراض الهضمية أمراض الجهاز التنفسي	موجود	عصرية	تحصل على حق امتياز استغلال المياه الحموية بموجب القرار المؤرخ في 13 فيفري 2013
سيدي عيسى	بلدية سيدي اعمر	غوث عبد القادر	°49	7 ل/ثا	32	29	الأمراض الجلدية أمراض الروماتيزم الأمراض الهضمية أمراض الجهاز التنفسي	غير موجود	تقليدية	
عين السخونة	قادة الساسي	قادة الساسي	°30	90ل/ ثا	32	16	الأمراض الجلدية أمراض الروماتيزم الأمراض الهضمية الأمراض العصبية	غير موجود	تقليدية	

3_المؤسسات الحموية:

فيما يخص المجال الحموي تتوفر الولاية على ثلاثة مؤسسات حموية وهي :

3_1_محطة حمام ربي: فقد استفادت المحطة الحموية **حمام ربي** المسيرة من طرف مؤسسة التسيير السياحي لتلمسان مؤخرا من عملية ترميم التي مست جميع البنايات المحطة بغلاف مالي يقدر ***12.429.458*** دج و أشغال أخرى في طور الانجاز بغلاف مالي متوقع يقدر ***74.000.00***دج

_انجاز جناح طبي بغلاف مالي يقدر ب 5000.00 دج ، خصص من طرف مؤسسة تسيير السياحي.***EGTT***

_ترميم قاعات الاستحمام " جناح النساء" في طور الانجاز بغلاف مالي يقدر ب 4000.00 دج

_إنجاز فندقين بطبقين يتكون من 50 غرفة ب40.000.000 دج

_انجاز جناح إداري ب 19.000.000 دج

3_2_محطة عين سخونة: تحصلت على دراسة تهيئة المنطقة للتوسع السياحي ،هذه المحطة ذات المنبع الحموي و أحواض تربية الأسماك للاستهلاك و العلاج سمك _تيلابيا _ذو خصائص علاجية لاسيما الأمراض الجلدية ،يعد من أهم الاكتشافات النادرة في الطب السياحي ،حيث يدخل السائح إلى الحوض الذي يحتوي على هذا النوع من السمك ،ليقوم هذا الأخير بمعالجة المرض و هذا السمك لا يتواجد إلا في منطقتين إحداهما في عين سخونة ، والأخرى تركيا .

الدراسة التي تحصلت عليها المنطقة تتشكل من مجموعة تجهيزات منها هياكل الإيواء تتوزع على ثلاثة إقامات سياحية ، بنقالوهات ، أجنحة بقدرة إيواء ***940*** سرير.

3_3_محطة سيدي عيسى:و بخصوص المنطقة الحموية **سيدي عيسى** فهي ذو طابع تقليدي و لا يحتوي على أية تجهيزات فندقية ، وطبيعة أراضيها تشكل عائقا لتخصيص أراضي من جهة للتنمية السياحية في المستقبل .

من خلال ما سبق نلاحظ أن المحطتين الأخيرتين محطة "**عين سخونة**" و" **سيدي عيسى**" تسير بطرق تقليدية، ولهذا تعمل الجهات السياحية على حث مالكيها من اجل عصرنتها لتتماشى و المعايير التي تحكم النشاط الحموي. [1]

[1] المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة.

4_وكالات السياحة والسفر : تتوفر الولاية على ***8*** وكالات سياحية ناشطة ،و خلال سنة ***2015*** قامت هذه الوكالات السياحية الثمانية بالتكفل ب ***4576*** سائحا برقم أعمال إجمالي يقدر ب ***21*** مليون دج.

التسمية	تاريخ التأسيس	عدد السياح المتكفل بهم خلال سنة 2015	رقم الأعمال
وكالة السياحة و الأسفار "شهرة سفر" (ب)	***2006/03/21***	***1560***	***4313.220 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "مرحبا" فرع (أ)	***2006/05/31***	***570***	***1.235.845 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "التنوير" (ب)	***2006/08/01***	***200***	***600.000 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "العقبان" (ب)	***2012/11/17***	***1080***	***3.680.550 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "تارقة" (ب)	***2003/08/15***	***250***	***6.300.000 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "سعيدة نور" (ب)	***2013/12/17***	***100***	***480.000 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "الهمة" (ب)	***2014/03/09***	***385***	***1.050.000 دج***
وكالة السياحة و الأسفار "الجولة" (ب)	***2014/04/28***	***431***	***3.587.500 دج***

الجدول الرابع (4): وكالات السياحة والسفر

أما الوكالات التي هي في طور الانجاز ، فعددها ثلاثة وكالات :

وكالة السياحة و السفر" **عين بالول** " صنف "ب".

وكالة السياحة والسفر "**عــواد**" صنف" ب".

وكالة السياحة و السفر "**الصفوة** " صنف" ب".[1]

[1] المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة.

الشكل الخامس(5): يوضح تطور الوكالات السياحية خلال السنوات الخمس الأخيرة

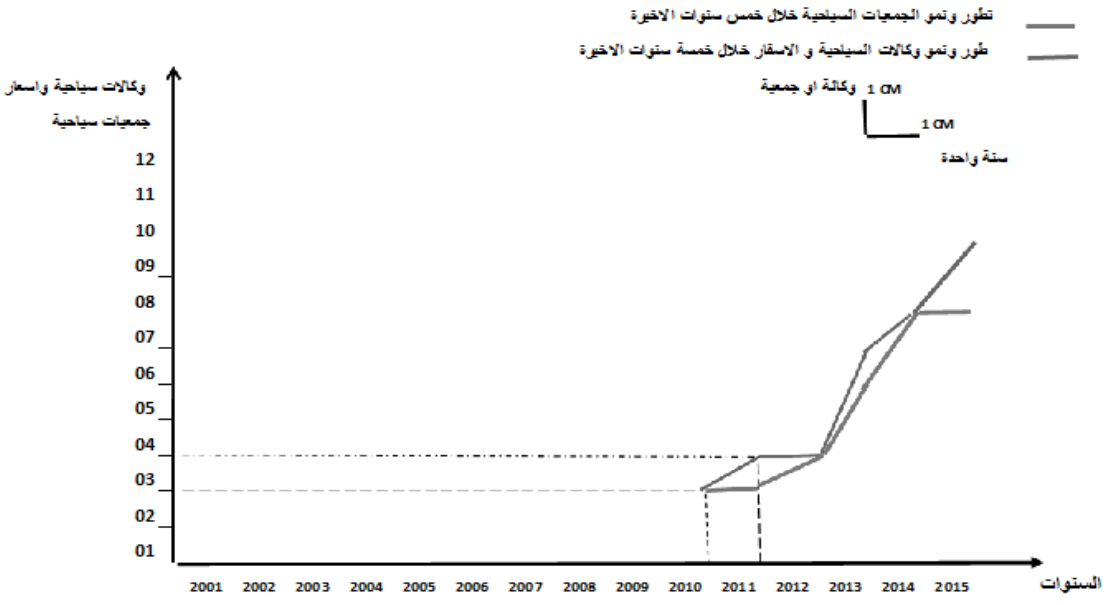

منحنى يمثل كل من التطور و النمو الجمعيات السياحية ووكالات السياحية و الاسفار خلال خمسة سنوات الاخيرة

في المنحنى البياني التالي نلاحظ تزايد مستمر في عدد وكالات السياحية و الإسفار ،وهذا راجع لمخطط العمل الذي وضعته مصالح المديرية و المتمثل قي عمليات التحسيس ، وحث المستثمرين على الاستثمار في مجال السياحة انطلاقا من شعار"**الاستثمار في السياحة استثمار مربح**" عن طريق تنظيم برامج إذاعية و معارض، إلى جانب الأبواب المفتوحة التي تعمل على تقريب المواطنين من قطاع السياحة إضافة إلى الخرجات الميدانية التي قام بها المفتشون لمكاتب الأعمال ، لتحسيسهم ، و إقناعهم بالدخول في مجال السياحي بطريقة قانونية إضافة إلى وجود حركية ، و نشاط سياحي بالولاية ما أدى بالاهتمام بفتح وكالات جديدة، وخلق تنافسية بينهم لتقديم الأفضل في جلب السياح .

5_الجمعيات و الدواوين السياحية: تنشط بالولاية ***10*** جمعيات سياحية في مجال الترويج السياحي بالولاية و التي تم دعمها ماديا ومعنويا حتى تساهم في إبراز التراث السياحي و الرقي به ، ضمن عشر جمعيات هناك جمعيتين تم إنشاءها خلال سنة ***2015*** هما" **جمعية الأصالة للسياحة** "و"**جمعية الأفاق للشباب**"، وللعلم هناك جمعية مسماة "**الأصالة و ترقية السياحة**" قد أودعت ملف إنشاءها على مستوى مديرية التنظيم و الشؤون العامة من أجل فحص و الدراسة.[1]

[1] المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة.

الجدول **الخامس (5) : تطور الجمعيات السياحية خلال خمسة سنوات الأخيرة**

اسم الجمعية	رئيسها	العنوان	التاريخ	أهم نشاطات الجمعية
جمعية المناطق المعدنية للبيئة و السياحة	لاغا عبد القادر	شارع ماكس مارشال رقم 05 بلدية سعيدة	2005/06/14	-إقامة دورية تكوينية بدار الصناعة التقليدية لتكوين مرشدين -إنجاز المطويات -تهيئة المنبع المائي بغابة العقبان
جمعية الحياة و البيئة و السياحة	حزاب قادة	المركب الرياضي الجواري البدر	2008/06/25	-تنظيم ندوة حول السياحة التاريخية و السياحة الحموية
الديوان المحلي للسياحة	عمام مكي	حي البرج 02 رقم 93 بلدية سعيدة	2008/07/16	-تنظيم رحلات سياحية -المشاركة في الصالون الدولي للأسفار -انجاز دعائم ترقوية -انجاز موقع الكتروني استفادت خلال 2015 من إعانة مادية ب 90.000 دج
جمعية السياحة اكتشاف	عدادي جمال	دار الشباب ،عبان رمضان بلدية سعيدة	2011/06/07	-تنظيم أبواب مفتوحة على السياحة
جمعية السياحة و التسلية المستقبل	حاكمي بلقاسم	بلدية عين السخونة	2013/04/22	-تنظيم رحلة للكبار حمام بوحجر عين تموشنت
جمعية العقبان للتنمية و السياحة	زاوي منصور	ديوان مؤسسات الشباب بلدية سعيدة	2013/09/10	-جولة سياحية لفائدة الأطفال إلى شاطىء البحر -المشاركة في معارض الحرف التقليدية
النادي الأخضر لحماية البيئة و تطوير السياحة	مكاوي وليد	دار الشباب خزامي محمد بلدية عين الحجر	2013/12/29	
جمعية ترفيه و ترقية السياحة و مبادلات الشباب	حمادي عبد المجيد	دار الشباب الاخوة عبدلي بلدية سعيدة	2014/04/29	
جمعية أصالة للسياحة	لوافي براهيمي	دار الشباب ،عبان رمضان بلدية سعيدة	2015/01/12	-المشاركة في صالون الحرف التقليدية
جمعية السياحة أفاق للشباب	تامي رحال	المركز الثقافي صايمي حاج بلدية سعيدة	2015/02/23	-تنظيم مخيمات صيفية و ترفيهية -تنظيم رحلات سياحية للمناطق

				الحموية

قد وضحنا في المنحنى البياني السابق تطور الجمعيات السياحية خلال الخمس سنوات الأخيرة .حيث لاحظنا تزايد عدد الجمعيات بفضل عمليات التحسيس ، و بواسطة تنظيم ندوات إذاعية التي قدمت يد المساعدة للجمعيات لتحفيزهم، من طرف المديرية و الوزارة الوصية ماديا و معنويا و هناك تشاور و نقاش مكثف و دائم ما بين هاته الجمعيات و مديرية السياحة بالولاية ، من اجل الوصول إلى رؤية مشتركة لترقية القطاع السياحي.

6_مراقبة المؤسسات السياحية: فيما يتعلق بعملية المراقبة و التفتيش قامت مصالح المديرية خلال سنة ***2015*** ب ***50*** خرجة ميدانية مست ***275*** حرفي و ***22*** خرجة ميدانية منها ***06*** للفنادق و ***13*** لوكالات السياحة و ***03*** للحمامات المعدنية و **15** خرجة للمؤسسات شبه سياحية، و هذا لضبط نشاطات هذه المؤسسات ، وفق القوانين و التنظيمات المعمول بها في القطاع السياح[1]

جدول السادس (6): يبين مراقبة المؤسسات السياحية

الرقم	نوع المؤسسة السياحية	عدد التدخلات	التحفظات المسجلة	الإجراءات المتخذة
01	المؤسسات الفندقية	06	-نقص في معايير النظافة -غياب تعليمات النجدة -مستخدمي الاستقلال غير مؤهلين	إعطاء آجال لرفع التحفظات المسجلة
02	وكالة السياحة و الأسفار	13	-عدم وجود مرشدين سياحيين -عدم وجود مواقع الكترونية -نقص في الدعائم الترقوية التي تروج للمقصد السياحي للولاية	رفع التحفظات المسجلة
03	المحطات الحموية	03	-نقص في معايير النظافة -الاستغلال التقليدي للمنبع الحموي	رفع التحفظات المسجلة

[1] مصدر :مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة

7_الاستثمار السياحي: بالنسبة للمعونة الاستثمار السياحي ،استفادت مديرية السياحة لولاية سعيدة من ***08*** عمليات استثمارية برخصة برنامج إجمالي يقدر ب: ***360.1*** مليون دج و هي موزعة على البرنامجين التاليين:

_برنامج الهضاب العليا (**2005-2009**) حيث استفاد القطاع من عمليتين ***02*** برخصة برنامج تقدر ب ***(76.1 دج)*** .

_البرنامج المدعم للنمو الاقتصادي (***2010-2014***) حيث استفاد القطاع من ***06*** عمليات برخصة برنامج يقدر ب (***284 دج)***

والجدول السابع (7): يوضح فرص الاستثمار السياحي في الولاية

البلديـــــــة	الخصائـــــص والمميـــــزات	المـــواقـــــــع	فـــــرص الاستثمـــــــار المقترحـــة
سعيدة	سياحة طبيعية، سياحة رياضية	منطقة التوسع السياحي سعيدة -القديمة **Vieux de Saida** - مغارات واد سعيدة. - مساحات غابية بمنطقة العقبان. - معالم تاريخية منها بوابة تيارت. - مناخ جزئي.	- إنجاز هياكل إيواء صغيرة ومتوسطة إنجاز منشاة رياضية -صغيرة. انجاز مطاعم و مقاهي -سياحية. -انجاز مركز تسلية.
أولاد خالد	سياحة بيئية، سياحة حموية، سياحة رياضية، سياحة أعمال	- وجود محطة معدنية حمام ربي ذات منافع طبيعية وعلاجية. - منطقة التوسع السياحي حمام ربي.	- إنجاز هياكل إيواء مجهزة بمقهى ، مطعم ، تجهيزات تجارية ، قاعة اجتماعات. - إنجاز مركز للمعالجة بالمياه الحموية - إنجاز مراكز تسلية. - إنجاز محلات لعرض منتوجات الصناعة التقليدية.
عين السخونة	سياحة حموية، دينية، الصيد السياحي	- وجود مغارات وآثار قديمة. - وجود مساحات خضراء. - وجود منابع للمياه المعدنية. - وجود مناطق رطبة.	- إنجاز مركب سياحي حموي. - إنجاز هياكل إيواء (بن قالوهات ،إقامات سياحية....) - إنجاز أحواض مائية لتربية الأسماك. - إنجاز محلات لعرض منتوجات الصناعة التقليدية.
عين السلطان	سياحة بيئية، ثقافية، الصيد السياحي	- وجود منطقة التوسع السياحي تيفريت - شلالات، مناظر طبيعية خلابة، نباتات، مناخ جزئي	- إنجاز محمية طبيعية. - إنجاز مركز للصيد السياحي.
سيدي أعمر	سياحة بيئية، سياحة حموية.	- وجود محطة معدنية تشتغل تقليديا – سيدي عيسى. - مساحات غابية ذات مناظر خلابة (منطقة تقموت).	- إنجاز هياكل إيواء بسيدي عيسى - مطاعم سياحية ، مقاهي سياحية.
دوي ثابت	سياحة بيئية، سياحة ثقافية	- وجود منطقة التوسع السياحي المرجة. - وجود مناظر طبيعية ومناطق للصيد. - وجود غطاء نباتي متنوع. - مناخ جزئي.	- إنجاز نزل طريق بمحاذاة الطريق الوطني. - إنجاز محلات للصناعة التقليدية.
سيدي أحمد	- سياحة طبيعية.	- وجود آثار رومانية بمنطقة (السفيد) - وجود آثار رومانية بمنطقة تيمطلاس	- إنجاز نزل طريق (موتل).

المصدر: مديرية السياحة لولاية سعيدة

8_الترقية السياحية: قامت المديرية بإحياء كل التظاهرات السياحية، و المتمثلة في:

_المشاركة في فعاليات الطبعة **16** من الصالون الدولي للسياحة و الأسفار بالجزائر العاصمة.

_تنظيم أبواب مفتوحة ببلدية عين السخونة لإحياء التراث و الأصالة و هذا في 2015/09/13.

المطلب الثاني: تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة

من خلال هذا الجزء سوف يتم تقييم النشاط السياحي بالولاية و هذا من حيث معرفة مدى تطوره و درجة نموه. لا يمكن لأي قطاع أن يكتب له النجاح في تحقيق الهدف المنشود ، و تسجيل نمو و تطور ملحوظ ،بمجرد التخطيط له و من ثم تنفيذه ، ما لم يقيم مضمونه بمجموعة من المعايير و المؤشرات.

1_المؤشرات الكمية:أو ما يسمى باللغة العددية و الرقمية ، و هي التي يتم التعبير عنها بأرقام عددية ، و إحصائيات بما يمكننا من معرفة مدى نمو و تطور القطاع.

1_1_التدفقات البشرية:

جدول الثامن (8) يوضح التوافد السياحي على الولاية خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014

التدفق السنوي للسياح	سنة 2014		سنة 2015		الفارق	
	الوافدين على المؤسسات الفندقية		الوافدين على المؤسسات الفندقية			
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
المجموع	21563	28841	28823	38412	+7260	+9571

من خلال تحليل الجدول السابق ، نتوصل إلى النتيجة التالية:

لقد شهدت التدفقات البشرية داخل الولاية بالمقارنة ما بين الفترتين أو السنتين ***(2014-2015)*** تطور متزايد ، وهذا راجع لانتعاش السياحة الحموية خاصة المنبع الحموي حمام ربي الذي استفاد من إعادة التأهيل و العصرنة بالإضافة إلى أحواض تربية اسماك للعلاج و كذلك التنظيم الجيد للعديد من الواعدات و المهرجانات الخاصة بالزاويا الموجودة على مستوى الولاية الأمر الذي أدى إلى توافد السياحي على الولاية حيث قدر عدد الوافدين للمؤسسات الفندقية سنة **2014 (21563 وافد)** في حين وصل عدد الوافدين سنة **2015 (28823 وافد)** أما بخصوص نسبة المبيت و قضاء الليالي في المؤسسات الفندقية بالولاية وصل سنة **2014 (28841 وافد)** أما سنة **2015** فقد وصل المبيت إلى **(38412 وافد)** .

و من خلال المقارنة ما بين السنتين **(2014-2015)** نجد أن سنة **2015** قد سجلت ارتفاع محسوس و جيد في نسبة الوافدين إلى الولاية مقارنة ب سنة **2014**.[1]

الشكل السادس (06): التوافد السياحي خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014

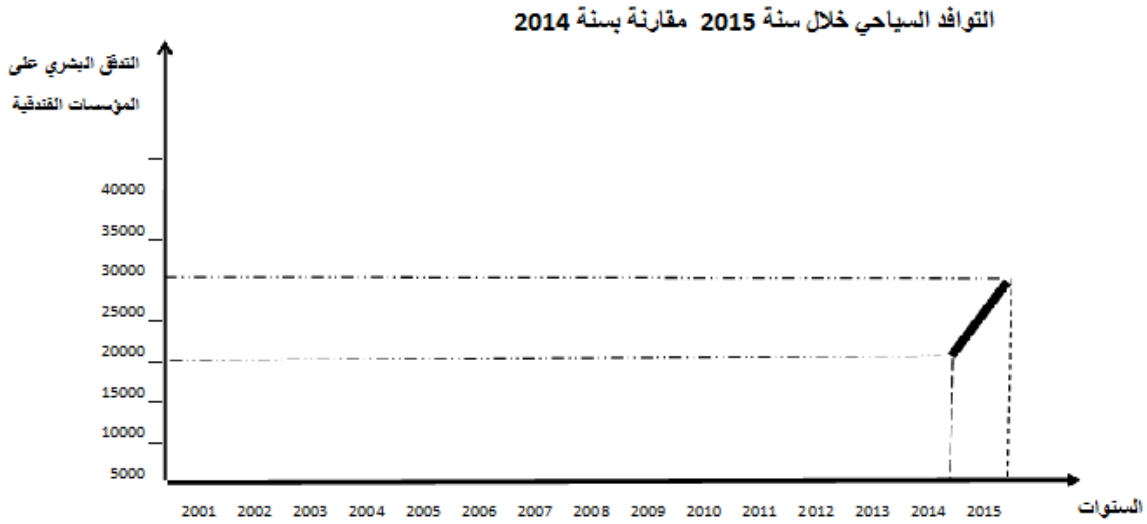

[1] المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية

1_2_التدفقات المالية:بالنسبة للتدفقات المالية يلاحظ أن إيرادات القطاع ذات مردودية جيدة وهذا راجع إلى:

_دعم الاستثمار العام و الخاص.

_تطبيق مخططات الجودة السياحية .

_تشجيع السياحة الداخلية .

_إعادة تأهيل و عصرنة الحمامات المعدنية و المؤسسات الفندقية .

2_المؤشرات النوعية (الكيفية):

هذه المؤشرات مبنية على أساس الملاحظات التقييمية ، ليتم الخروج في نهاية الملاحظات و التقييمات بانطباعات ،المعبر عنها إما بجيد ،مقبول،ضعيف، متوسط جدا.

اعتمدنا في تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة من زاوية المؤشرات النوعية أو الكيفية على مدى مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب شغل و التقليل من ظاهرة البطالة، من خلال الجدول التالي:

جدول التاسع (9): عدد مناصب الشغل التي وفرها قطاع السياحة بالولاية سنة2012

المؤسسات	عدد مناصب الشغل
المؤسسات الفندقية	100
وكالات السياحة و الأسفار	8
الحمامات	38
المطاعم المصنفة	12

بالنظر إلى النسبة الإجمالية لليد العاملة الشغيلة بولاية سعيدة 43/، نجد أن مساهمة القطاع السياحي بالولاية في توفير مناصب الشغل ضعيفة جدا ، و لذا وجب العمل على تشجيع الاستثمار الخاص لتقليل و امتصاص النسبة المفرطة للبطالة في الولاية. [1]

[1] مقابلة مع رئيسة مهمة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية.لولاية سعيدة يوم 15فيفري 2016.

إن دراسة لواقع السياحة في ولاية سعيدة ، يظهر لنا أن أهم المشاكل التي تعرقل نموه و تطوره ،تكمن بالدرجة الأولى في قلة الاستثمارات بالمنطقة ،زيادة على ذلك غياب الثقافة السياحية عند المواطن المحلي و حتى عند أصحاب المشاريع الذين يبحثون عن مشاريع سهلة الربح، و يتجاهلون أن السياحة ،قطاع يحتاج لوقت جيد حتى يعطي ثمار و نتائج إيجابية ،إضافة لذلك مشكل نقص التمويل و ضعف عامل الإشهار لمناطق الجذب السياحي على مستوى الولاية، و أهم مشكل الضعف في مستوى تسيير المؤسسات السياحية و الذي انعكس على مردودية القطاع.

من جهة أخرى الصورة الإيجابية التي تلاحظ على هذا القطاع ، الدور البارز لمديرية السياحة ، و الذي بدأ ينشط مؤخرا على مستوى الولاية لترقية السياحة و ترسيخ ثقافة الوعي السياحي داخل الوسط المحلي بهدف الترويج و تحسين المقصد السياحي للولاية ، و هذا ما يظهر في الزيادة الملحوظة لعدد الجمعيات و الوكالات السياحية ،و إعادة تأهيل و عصرنة مختلف المناطق السياحية و المؤسسات الفندقية في إطار مخططات الجودة السياحية و دعم الاستثمار الخاص و تقليل الصعوبات أمامه.

و على هذا الأساس جندت المصالح المعنية نفسها لمحاولة النهوض بالقطاع ، بوضع إستراتيجية و القيام بالدراسات التي قد تعيد الصورة الحقيقية للقطاع ، و لقد شملت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف:

_تنظيم القطاع.

_تحديد المواقع السياحية، و الأثرية، و مناطق التوسع السياحي و هياكل الاستقبال.

_إيجاد الحلول للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع السياحي.

_إشراك كل القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

_الاهتمام بتكوين الإطارات السياحية.

_الاستعانة بالوسائل الإعلامية و الشبكات الالكترونية للتعريف بالسياحة.

_تفعيل أدوات الرقابة لمتابعة مدى تطور القطاع.

[1] مصدر:مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة

المبحث الخامس: معوقات السياسة السياحية بولاية سعيدة و سبل حلها

بالرغم من الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها ولاية سعيدة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مشاكل عدة و معوقات تقف أمام القطاع.

المطلب الأول: معوقات السياسة السياحية بولاية سعيدة:

يعاني القطاع السياحي بولاية سعيدة من عدة مشاكل و هي على التوالي:

1. الاستغلال التقليدي للحمامات المعدنية التابعة للبلديات من طرف أشخاص غير محترفين ، عن طريق الكراء

2. انعدام العقار داخل النسيج العمراني لإنجاز المشاريع السياحية.

3. ضعف نسبة الحجز على مستوى الفنادق و هذا راجع لنقص التجهيزات بها من حيث الكم و النوع.

4. انعدام وسائل و أدوات الجذب السياحي التي تساعد على استقطاب عدد كبير من السواح لقضاء فترة سياحية طويلة بالولاية.

5. عدم وجود الرغبة لدى المؤسسات السياحية بالولاية(الفنادق،الوكالات السياحية) في الدخول ضمن أي مخطط للجودة السياحية ، و حتى إن تم الانخراط فلا يكتمل حتى النهاية بل يتوقف في نصف الطريق ، و هذا ما جرى لفندق الفرسان الذي انخرط ضمن المخطط السياحي و لكنه لم يقم بإكمال مداخل و شروط إيداع الملفات المطلوبة للانخراط.

6. انعدام فضاءات لعرض و تسويق المنتج السياحي .

7. غياب الملائمة بين برامج التكوين المهني و خصوصيات المنطقة في الميدان السياحي.

8. ضعف القدرة الاستيعابية للفنادق و عدم تنوعها.

9. قلة السياح، نتيجة عدم تشجيع السياحة المحلية ، و عدم الترويج لمعالمها.

10. ضعف شبكات النقل و المواصلات و عدم الاهتمام بالبنى التحتية و التي هي أساس قيام السياحة

11. غياب الأنشطة التحسيسية التي تساهم في الحفاظ على البيئة. [1]

---

[1] سارة شباب ،**دور القطاع السياحي في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة**،(شهادة ماستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ، جامعة سعيدة ،2014- 2015)، ص142

12. غياب المعلومة السياحة و المنشورات التوجيهية و الخرائط التي تعبر عن التوسع السياحي و مناطق الاستثمار السياحي بالولاية.

13. سوء تسيير المؤسسات السياحية و الفندقية و ضعف أدائها.

14. عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير القطاع السياحي بالولاية.

15. عجز في الترقية السياحية و الافتقار لسياسة تسويقية ناجحة.

16. غياب الخدمات السياحية

17. قلة اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي و غياب سياسة تكوينية سياحية.

18. تسيير و تنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية

19. غياب الثقافة السياحية لدى سكان الولاية.

20. إضافة لهذه المشاكل هناك عراقيل تواجه المستثمر في القطاع السياحي،فعند الوقوف على واقع وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية ، يلاحظ أنه هنالك مجموعة من العراقيل و المشاكل التي تواجه المستثمر على المستوى الميداني و تحقيق السير الحسن للعملية الاستثمارية و هي

1. مشكل التمويل: سواءا كان التمويل ذاتيا أو عن طريق المؤسسات المالية و إعانات الدولة علما أنه حتى سنة ***1959*** كانت الاستثمارات داخل المناطق السياحية تعامل كمرافق عامة مثل المجاري و المياه و الكهرباء ،طبقا لقانون المرافق العامة رقم 129 سنة 2012 و التي تتضمن مواده:

_عدم جواز منح التزامات المرافق العامة لمدة تزيد عن 30 يوما كما لا يجوز أن تتعدى حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق العام عن 10 % من رأسمال الموظف، هذا في الوقت الذي تصل فيه فوائد البنوك إلى 16 % في بعض الأحيان ، و لذلك فإن غالبية الشركات الاستثمارية ترفض الدخول بأموالها لهذه المناطق لأن عوائد أربابها غير مؤكدة

2. تقل الإجراءات الإدارية: تتجسد في التباطؤ الكبير في منح التأشيرة التقنية على مستوى مصالح المديريات. 3 **انعدام الوسائل الرقابية على سير النشاط السياحي.**[1]

[1] **محمد خالدي ، السياسات السياحية في الجزائر:دراسة حالة ولاية سعيدة"**. (،شهادة الماستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ،2014-2015)،ص 154.

المطلب الثاني: سبل حلها

بعد دراسة الواقع السياحي بولاية سعيدة و الوقوف على أهم المشاكل التي تشوبه، يمكن استخلاص بعض التوصيات[1]

1. في إطار مراجعة مخطط التهيئة العمرانية ، يجب إرغام البلديات على تخصيص أوعية عقارية لفائدة الاستثمار السياحي ، كما يقترح في هذا الإطار، و بما أن الولاية تمتلك مناطق التوسع السياحي ذات مواقع إستراتيجية أن تستعمل جزءا منها لانجاز مشاريع عمومية تابعة للقطاع (المقرات ، مراكز التوجيه و الإعلام السياحي) قصد وضعها في أماكن إستراتيجية و تفادي أي تأخر قد يعرقل انطلاق العمليات و إلغاء احتكارات الأراضي.
2. تسيير العمل الترقوي السياحي و العمل على تكثيفه من طرف الوكالات السياحية عن طريق وضع دورات سياحية متنوعة، و إبرام الاتفاقيات بين الوكالات السياحية عبر التراب الوطني و عرض برامج متكاملة و جذابة بهدف تشجيع السياحة الداخلية، من خلال استقطاب السياح لقضاء فترة سياحية طويلة و التي تساهم في تنشيط الحركة التجارية الاقتصادية.
3. تثمين منتوج الصيد السياحي لاحتواء الولاية على مساحة غابية تقدر ب ***23.590*** هكتار
4. تطوير السياحة الثقافية من خلال تقييم و استغلال التراث الثقافي للمواقع التاريخية و تثمين التظاهرات المحلية و التي تعتبر كلها ذات جدوة سياحية .
5. تطوير السياحة الريفية عن طريق خلق و ترسيم دورات سياحية لاستغلال الإمكانيات السياحية الهامة و اكتشاف كنوز الصناعة التقليدية و تطويرها
6. حتى يعطى رونقا عصريا للحمامات المعدنية، من الواجب فصلها عن البلديات و تحويل ملكياتها إلى الوزارة الوصية ،و من ثم انجاز مخطط تهيئة لها يتضمن (أماكن الاستحمام،جانب طبي،الإيواء،أماكن الراحة و الترقية و التسلية و مجلات تجارية) و منحها لمستثمرين أكفاء عن طريق حق الامتياز و تحديد مضمون دفتر الشروط بهدف الاستغلال العقلاني لها و تحسين الصورة السياحية لها، و خلق الثورة و إنشاء مناصب الشغل.
7. تكثيف العمل الفندقي في مجال الترويج و الإشهار، عن طريق وضع أسعار تنافسية و تحسين الخدمات و إبرام العقود مع المؤسسات و الهيئات العمومية الخاصة.
8. ترقية و تشجيع السياحة الدينية

9. البدء و التفكير في إنشاء مشروع هيكلي يتعلق بمعهد وطني للسياحة والصناعة التقليدية هذا من جهة و من جهة أخرى التنسيق مع قطاع للتكوين المهني ، من أجل وضع خريطة تكوين ملائمة و خصوصية المنطقة في ميدان الصناعة التقليدية.
10. تثمين القدرات الحموية للولاية لوجود عدة منابع غير مستغلة يمكن تسجيلها كعمليات تنموية للقطاع
11. تدعيم قدرات الإيواء للاستجابة لتطلعات السواح خصوصا بالمناطق الحموية.
12. تشجيع الاستثمار السياحي و الفندقي المحلي و الدولي لدى القطاع الخاص من خلال وضع نظام تحفيزي متنوع كالإعفاءات الضريبية خاصة في بداية افتتاح المشاريع و تسيير الإجراءات الجمركية ، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية و الفندقية على المستوى المحلي و هذا كله من خلال وضع قوانين استثمارية تتحكم في هذه العملية
13. إرساء الثقافة السياسية لدى المجتمع لتشجيع السياحة الداخلية من جهة و من أجل إيجاد توافق بين السائح المحلي و الأجنبي من جهة أخرى.
14. إقامة برامج تسويقية متجددة تتوافق و متطلبات السوق العصرية.
15. لتكثيف المشاركة في المعارض المتخصصة و التظاهرات الترويجية السياحية على المستوى الوطني و الدولي.
16. تضافر الجهود الرسمية و الغير الرسمية للقيام بالحملات الارشادية و البرامج التعليمية المساهمة في صناعة سياحة محلية ترتقي لمستوى العالمية.
17. تفعيل أدوات الرقابة و السهر و المتابعة الدائمة على واقع القطاع.
18. الاعتماد على البوابة الإعلامية و الالكترونية في الترويج السياحي.
19. ترقية و تشجيع السياحة الدينية عن طريق التنظيم الجيد لمهرجانات الزاويا المنتشرة في تراب الولاية.

(1) خالدي ,مرجع سابق، ص156

خلاصة الفصل:

في الأخير،يمكن القول أن الولاية تمتلك مؤهلات و مقومات جذب سياحية ،حموية، غابية حضرية جبلية، بها ثلاثة منابع حموية بالصيغة العلاجية و تتوفر على العديد من المواقع السياحية التاريخيةو الأثرية ،كما تتنوع السياحة بها ما بين الدينية ،الثقافية،البيئية الأثرية،الحموية و الطبيعية ،إضافة لذلك تتميز بموقع استراتيجي يربط مابين الشمال و الجنوب هذه الإمكانات تحتاج إلى التطوير و الترقية و تسيير عقلاني و رشيد من خلال الاعتماد على الدراسات التقييمية و أدوات الرقابة و المتابعة حتى تصبح قطب سياحي بامتياز و فضاء سياحيا يرتقي لمستوى الوطنية و العالمية.

خاتمة

خاتمة

إن دراستنا لواقع القطاع السياحة سواء على مستوى الجزائر آو على مستوى ولاية سعيدة، اظهر لنا أن السياحة باتت من الظواهر المميزة للعصر الحالي ،و هذا بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال توفير قدرة أكبر على جذب و استقطاب السياح المحليين و الأجانب ،و هذا ما يعني زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة، وخلق مناصب شغل والقضاء على مشكل البطالة.

و بالرجوع إلى واقع السياحة في الجزائر فنجد أن هذه الأخيرة تتمتع بإمكانيات ومؤهلات سياحية تتوزع ما بين الشمال و الجنوب ،الوسط،الشرق و الغرب ،بالإضافة إلى الشريط الساحلي المتميز بشواطئه الخلابة ،نجد سلسلة الجبال و الغابات الخضراء المبهرة التي تتخللها وديان و جداول تسر الناظرين،زيادة على ذلك الصحراء الشاسعة التي تشتهر بالرمال الذهبية، و سلسلة جبال الأطلس التلي و الصحراوي دون أن ننسى ولاية سعيدة التي تزخر هي الأخرى بإمكانيات سياحية ذات زخم كبير، فعلى الرغم من تنوع المقومات السياحية إلا أن واقع القطاع السياحي بها ،ما زال يحتل المراتب الأخيرة في سلم اهتماماتها ، و هذا يرجع إلى العديد من المشاكل و المعوقات التي تقف أمامه من أهمها غياب النية و الرغبة السياسية في جعل القطاع السياحي موردا اقتصاديا بديلا عن المحروقات ،و غياب سياسة واضحة خاصة بتأهيل و إدخال تجهيزات عصرية تنسجم و المعايير الدولية بالإضافة إلى ذلك ضعف كبير في نوعية المنتوج السياحي المقدم ،مع وجود نقص فادح في تأهيل و مهنية المستخدمين في المؤسسات السياحية ،كما أن ممارسو النشاط السياحي سواء على مستوى الجزائر أو مستوى ولاية سعيدة ،يرتكز نشاطهم على السياحة الموفدة عمرة و أسفار نحو الخارج و عدم الإهتمام بالسياحة الداخلية ،ما نتج عن ذلك قلة في عدد السياح ،و بالتالي تدهور الصورة السياحية ،الوطنية و المحلية ، و عليه و من أجل إرجاع الصورة الحقيقية للسياحة و ترقيتها خاصة في ظل الرهانات المعاصرة ،و ما تمر به الجزائر من أزمة اقتصادية عصيبة أن تكون واعية لمدى الخسارة التي تلحق بها نتيجة عدم اهتمامها بالواجهة السياحية و أن تضع خطة محكمة تساعدها في جعل القطاع السياحي ،قطاعا يمكن أن يعول عليه في بناء اقتصاد متين و عليه فإن ترقية القطاع السياحي سواء في الجزائر أو ولاية سعيدة ،لا يكون إلا من خلال و طبع إستراتيجية و رؤية إستشرافية مستقبلية لتنمية القطاع و جعله من العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية ،و إعادة النظر به كقطاع بديل مستدام و غير متدثر ،يمكن أن يعوض المحروقات إذا ما تم استغلاله بالشكل اللازم عن طريق التسيير العقلاني الرشيد،و الاعتماد على الرقابة و المتابعة و الدراسات التقييمية التي من شأنها أن تضع شركة سياحية عالمية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية

أ.الكـــتـــــب :

1_ابشر الطيب حسن ، **الدولة العصرية دولة المؤسسات** ،القاهرة : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، بدون سنة .

2_احمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة (سياسة العامة و الإدارة)** ،القاهرة :دار المعارف للنشر والتوزيع،1981 .

3_ألموند جبرائيل، باول بنجام ، **السياسة المقارنة (إطار نظري)** . (ترجمة : محمد زاهي بشير المعيزلي). بنغازي : منشورات قاريونس ،1998.

4_اندرسون جيمس، **صنع السياسة العامة** . (ترجمة: الكبسي عامر) ،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2002 .

5_ايه جابريل، باويل المونديجي بنجهام الابن، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية.** (ترجمة: هشام عبد الله) ، الأردن : دار الأهلية للنشر و التوزيع ، 1998.

6_.بجايا ورسام ، **بحوث العمليات**، العراق: دار مطبعة هيئة التعليم التقني ،2000.

7_الحوري مصطفى طه، على ذباغ إسماعيل محمد ، **اقتصاديات السفر و السياحة** ،عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2000.

8_الحسن احمد مصطفى، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة** ،الأردن :المركز العلمي لدراسات السياسة ، 2002 .

9_الحريري محمد مرسي، **الجغرافية السياحية**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

10_الخزراجي كامل تامر محمد ،**النظم السياسة الحديثة و السياسات العامة** ،عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004.

11_خميس محمد ، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**،الإسكندرية: دار المعرفة للنشر والتوزيع،2006 .

12_ديرايكن فيلم فان،**مدخل إلى التقييم ورشة الموارد العربية للرعاية الصحية وتنمية المجتمع**،قبرص: بيان للنشر و التوزيع،1996.

13_سعد محي محمد، **الإطار الاقتصادي للنشاط السياسي و الفندقي**، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث،2004.

14_صبري عبد السميع ،**التسويق السياحي و الفندقي:أسس علمية وتجارب عربية** ،القاهرة:المنشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2006 .

15_العزاوي وصال نجيب ،**مبادئ السياسة العامة:دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**،بغداد: دار أسامة للنشر و التوزيع،2003 .

16_عبس محمد يسري ، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**،الإسكندرية: الملتقى المصري للإبداع و التنمية،2002.

17_عبس محمد يسري ،**التربية السياحية و التنمية الشاملة** ،القاهرة:دار المعارف للنشر و التوزيع، 1993 .

18_عبيدات محمد ،**التسويق السياحي** ، ، عمان:دار الوسائل للنشر و التوزيع،2000 .

19_عبد القوي خيري،**دراسة السياسة العامة** ، الكويت: دار الطباعة و النشر و التوزيع ،1988 .

20_الفهدوي خليفة فهمي، **السياسة العامة: بين البنى و التأثير** ،عمان:دار المسيرة للنشرو التوزيع،2001.

21_القريوتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ و تقيم و تحليل السياسة العامة** الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،2006 .

22_كبسي عامر خضير،**السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات**،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.

23_مهنا محمد نصر،**النظرية السياسية و السياسة المقارنة** ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2001.

24_مهنا محمد نصر،**النظام السياسي بين الأصالة و المعاصرة** ،الإسكندرية:دار النشر و التوزيع ، 2003.

25_ملوخية أحمد فوزي،**مدخل إلى علم السياحة** ، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2004

26_ناجي العبد النور،ساحلي مبروك، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** ، الإسكندرية: دار العلوم للنشـر و التوزيع، 2014 .

27_ هاري هولوواي ، وجون جورج ، الراي العام . (ترجمة :د أمين سلامة الفحالة) ،ب ن ،و ب م ،وب ط .

28_هلال علي الدين و آخرون،**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**،القاهرة ،مركز الدراسات للاستشارات الإدارة العامة ، 2004

29_ياغي عبد الفتاح،**السياسة العامة بين النظرية و التطبيق** ،مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2010 .

ب. **المنشورات و المجالات :**

1_ بداش بوبكر"،صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات" .رواية استكشافية و إحصائية ،بحوث اقتصادية عربية،العدد66،ربيع 2014

2_ بلا حسن ، "مدخل لفهم السياسات العامة"، موقع العلوم القانونية ،تاريخ النشر 7اكتوبر 2002، ،

3_بن عبد الوهاب سندي طلعت، "تقييم البرامج الحكومية "،دورة تاهيلية ،2008 .

4_ عباس حسين جواد و آخرون, "تقييم البرامج و المشاريع العامة(إطار نظري)"،,مجلة أهل بيت،العدد 4

5_كوثر عبد الله ،"خدمات رديئة و نجوم مزيفة لفنادق تزداد وضعيتها سوءا" جريدة الخبر العدد 5973.

6_كواش خالد ،"مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"مجلة اقتصادية لشمال إفريقيا.

*7*_لحسن عبد القادر ،"إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر" على ضوء ما جاء به مخطط التوجيهي .للتهيئة ،السياحية لأفاق 2025 ،آليات وبرامج' 2012

8_ *مزهودة عبد المليك ."بين الكفاءة و الفعالية مفهوم التقييم "،مجلة العلوم الإنسانية العامة ،العدد 2 ،2001،*

9_ معتوق محمد عارف حلقة بحث بعنوان :الأبعاد الاقتصادية لإدارة النشاط السياحي ، جامعة دمشق

10_هرمز نور الدين،"التخطيط السياحي و التنمية السياحية "،مجلة جامعة نشريين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 3 ، 2006 تاريخ الإيداع 2006/11/2

11_إطار الاتحاد الدولي للتقييم،" أنواع تقييم المشاريع التنموية". ،قسم التخطيط و التقييم أمانة الاتحاد فبراير 2011

***12**_معوقات عملية تقييم الأداء في الوزارات الحكومية بقطاع غزة من وجهة نظر المقيمين مجلس جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية ،2011.*

12__مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العامة، الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان بدعم من fnup (ب،ص) افريل 2014

13_المركز الفلسطيني للإرشاد ،تجارب حية في تقييم البرامج المجتمعية ، تجربة المركز العربي للتربية

14_ منظمة الصحة العالمية،"إصلاح المنظومة الصحة العالمية"، مسودة سياسة التقييم الرسمية دورة 31 ماي 2012

15_ الديوان الوطني للسياحة من افتكاك حصة الجزائر من السوق السياحية الدولية العدد 32 ،ص13.

ج _ الوثائق الحكومية و المراسيم:

1_الجمهورية الفرنسية مرسوم رقم 98- 1048 المؤرخ في 18نوفمبر1998 المتعلق بالتقييم السياسة العامة .

2_ المرسوم التنفيذي رقم ***100/97*** المؤرخ في ***29*** مارس ***1997*** الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعات التقليدية و الحرف،الجريدة الرسمية

3_المرسوم التنفيذي رقم2000/376 المؤرخ في 22-11-2000 و المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية،الجريدة الرسمية العدد 7

4_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب 1 ، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ،جوان 2008.

5_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب الثاني المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية .،جوان 2008

6_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة و السياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب 3 الأقطاب السياحية السبعة للامتياز .

7_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة التهيئة السياحية الكتاب 4 ،تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، المخطط العملي ،2008

د_المذكرات والأطروحات والرسائلالجامعية:

1_أبركان فؤاد، **السياسات السياحية و التنمية في الجزائر:مثال ولاية بومرداس.** (شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية و الإعلام، ،جامعة الجزائر، 2009-2010.)

2_يرنجي احمد،**الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك:دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية.**(شهادةالماجستير،قسم الإدارة التسويقية ،كلية العلوم الاقتصادية، ،جامعة بومرداس، 2008_2009.)

3_الجيلالي يعاز،**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية مستدامة.** (رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة قالمة 2008-2009)

4_خالدي محمد، **السياسات السياحية في الجزائر:دراسة حالة ولاية سعيدة**". (،شهادة الماستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ،2014-2015)

5_درويش ريان،**الاستثمارات السياحية في الأردن.** (رسالة الماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996-1997)

6_روقات فرح، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة.** (مذكرة ماستير، قسم سياسة عامة و إدارة محلية ،كلية العلوم السياسة و العلاقات الدولية ،جامعة خنشلة، 2013_2014)

7_سماعيني نسيبة،**دور السياحة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر.** (رسالة ماجستير،قسم إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة وهران ، 2013-2014)

8_شباب سارة،**دور القطاع السياحي في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة.** (شهادة ماستير، ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ،2014- 2015)

9_شنيني عبد الرحيم،**دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية و الحرفية : دراسة حالة غرداية.** (مذكرة الماجستير،قسم العلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و علوم التجارية ، تخصص تسويق الخدمات ،جامعة تلمسان ، 2009_2010)

10_ طيلب أحمد.**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر :دراسة حالة مجلس وطني،الاقتصادي،الاجتماعي.** (رسالة ماجستير،،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر،2006-2007)

11- مهداوي غزيل ، **تقييم أداء المؤسسة التشريعية في الجزائر.** (مذكرة ماستيير،كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية تخصص سياسة عامة وتنمية،جامعة الجزائر، 2014-2015)

12_ عيساني عامر ،**الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة،حالة الجزائر** .(.أطروحة دكتوراه،كلية علوم الاقتصادية قسم علوم التسيير 2009-2010)

13_قارة ابتسام،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطوير السياحي بالجزائر: دراسة حالة مستغانم** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة ،جامعة تلمسان ،2010_2011)

14_وزاني محمد،**تحليل الوضع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربي) و تطلعات القطاع بها**،مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة .

15_هدير عبد القادر،**واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطورها** .(،شهادة الماجستير، كليةعلوم التسيير،تخصص نقود مالية و بنوك ،جامعة الجزائر ،2004 _2005)

16_يحياوي هادية،**السياحة و التنمية في المغرب العربي** .(شهادة دكتوراه،كلية العلوم السياسية تخصص :تنظيمات سياسية و إدارية ،جامعة باتنة ،2011_2012)

هـ.الندوات والملتقيات والمحاضرات :.

1_خلدون محمد ، مستشار ثقافي"**دليل سعيدة بين الحضارة و التاريخ**" لنيل درجة مفتش التنشيط الثقافي والفني،مديرية الثقافة لولاية سعيدة، 6جوان 2007.

2_زيدان جمال ،" تقييم السياسة العامة" ، محاضرة مقياس تقييم و تقويم السياسة العامة، القيت سنة 2015_2016

3_ زوامبية عبد النور ، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة في الجزائر،مداخلة وطنية ملقاة في جامعة الجزائر،يوم 2002/3/5

4_مربعي وهيبة, "واقع الطلب والعرض السياحي،" الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر,يومي 19−20 نوفمبر 2012 ، جامعة باتنة،سنة،2011_2012 .

5_عين مرازقة و شخشاخ محمد شريف ، ا"لتنمية السياحية المستدامة في الجزائر"دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر" الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة يوم

و.المواقع الالكترونية:

1.http://www.mta.gov.dz/mta/ar/pqtalgerie.php

تاريخ الإطلاع:11/04/ 2016 على الساعة:03:15

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.Carl g public policy and the natur of administ rative responsibility edited bybfrqncqis EBOOK boston tronto ،littee broun and company 1984.

2.eastion David ، the analysis of political system 5edition edited by roy macridis andcar bernard eborn ،I rivin Dorsey (ocoryetonm the Dorsey press howera 1977.

3.easttron David، analyse de système politique، paris traduction derrannamd colin 1979 .

4.H.dlass well،apre view of policy sciences ،american elsevier(1971).

5.Nicolas matjasic ،l'evaluation des politique publiques dans une France decentralisee (these pour doctorats en science politique)2010.

6.Rebert languer.le tourisme internatioal serie que je sais n 1694.france 1981 .
7.Thomas r.dye ;understanding rublic policy ،(n) prentice hallinc (1981) .

المقابلات :
_مقابلة مع رئيسة مهمة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سعيدة يوم 16فيفري 2016

الفهرس

المحتوى.....ا
لصفحة.

المقدمـــــة.....
...أ– د

المدخل.....
.....7

مفهوم السياسة العامة.....7

منظورات الفكرية في السياسة العامة.....10

المدارس الأساسية للبحث في حقل السياسات العامة ومكوناتها.....12

خصائص السياسة العامة و أهدافها.....14

تصنيفات السياسة العامة.....17

الفصل الأول:تقييم السياسات
العامة.....23

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التقييم 24

المطلب الأول:نشأة بحوث التقييم و مفهوم التقييم السياسة العامة.....24

المطلب الثاني:أنواع التقييم ،مبادئه و أدواته.....30

المبحث الثاني:محددات التقييم و اتجاهاته.....38

المطلب الأول:أهداف التقييم ،اتجاهاته و خطواته.....38

المطلب الثاني :معايير التقييم ومؤشراته 45

المبحث الثالث: محددات ومجالات التقييم.....51

المطلب الأول:مستويات التقييم و أساليبه.....51

المطلب الثاني:عمليات التقييم 54

المبحث الرابع:مشاكل التقييم وسبل
حلها.....58

المطلب الأول:صعوبات التقييم 58

المطلب الثاني:الحلول المقترحة.....61

خلاصة .....

الفصل الثاني:السياسة السياحية في
الجزائر.....64

المبحث الأول:الظاهرة السياحية في الجزائر و
مقوماتها.....65

المطلب الأول: مفهوم السياسة السياحيةوأنواعها.....65

المطلب الثاني:الإمكانيات السياحية بالجزائر.....73

المبحث الثاني:عناصر و آليات صناعة السياسة السياحية 78

المطلب الأول:عناصر السياسة السياحية 78

المطلب الثاني:آليات صناعة السياسة السياحية.....82

المبحث الثالث:الإطار الهيكلي و التنظيمي للسياسة السياحية بالجزائر 86

المطلب الأول:المؤسسات العامة في تنفيذ السياسة السياحية 86

المطلب الثاني:المؤسسات الخاصة 88

المبحث الرابع:السياسة السياحية الجديدة.....90

المطلب الأول:تعريف السياسة السياحية الجديدة وأهدافها.....90

المطلب الثاني:آليات السياسة السياحية الجديدة 93

المبحث الخامس:معوقات السياسة السياحية بالجزائر وسبل حلها 96

المطلب الأول: معوقات السياسة السياحية.....96

المطلب الثاني: التوصيات المقترحة.....98

خلاصة.....

الفصل الثالث:تقييم الوضع السياحي بولاية
سعيدة.....102

المبحث الأول: تقديم عام لولاية سعيدة.....102

المطلب الأول: سعيدة تاريخ متجذر.....102

المطلب الثاني: الجغرافيا الطبيعية، المناخية،و السكانية للولاية.....105

المبحث الثاني: منتوجات و مقومات الجذب السياحي بالولاية.....109

المطلب الأول: الإمكانيات الحموية والسياحية و الأثرية.....109

المطلب الثاني: أنواع السياحة بالولاية و مناطق التوسع السياحي بها.....112

المبحث الثالث: الإطار الهيكلي و التنظيمي للنشاط السياحي بالولاية.....115

المطلب الأول: مؤطرو النشاط السياحي بولاية سعيدة.....115

المطلب الثاني: ممارسي النشاط السياحي بالولاية.....11

المبحث الرابع: تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة.....119

المطلب الأول:الوضع السياحي بولاية سعيدة.....119

المطلب الثاني: تقييم الواقع السياحي بولاية سعيدة.....129

المبحث الخامس: معوقات السياسة السياحية بولاية سعيدة و سبل حلها.....133

المطلب الأول: معوقات السياسة السياحية بولاية سعيدة.....133

المطلب الثاني: سبل حلها.....135

خلاصـــــة

.....

خاتمـــــة.....

139....

المراجع.....

141.

فهرس الملاحق

فهرس الاشكال

فهرس الجداول

الفهرس

147.....

لقد خلصت الدراسة إلى أن السياحة في الوقت الراهن أصبحت هي المحرك الأساسي للتنمية الوطنية، وقاطرة تجر العديد من القطاعات الأخرى وواقعا ملموسا لتعامل معه دراسته و التخطيط له وتوجيهه وتوظيفه للمصالح العامة يتفق مع منطق الحكمة و الخبرة و الحنكة وهذا ما ليس موجود بالجزائر التي تعاني وتتخبط من مشاكل عدة في هذا القطاع ، فعلى الرغم من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها إلا أنها مازالت تراوح مكانها و تبتعد كل البعد عن المفهوم الحقيقي للتنمية ، وهذا التراجع مرتبط بتبعيتها للمسار القديم وعدم تخليها عن القوانين المنظمة لهذه السياسة وافتقارها إلى الرقابة و التقييم واعتمادها فقط على ما تجلبه الصناعة البترولية ، لكن ما يلاحظ في الآونة الأخيرة، أن الجزائر أدركت ضرورة تعزيز قطاع السياحة و عصرنته وإعطاءه المكانة الحقيقية التي يستحقها فسرعت في تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2025 و الذي يعتبر الإطار المرجعي للسياسة السياحية وأداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية ، الثقافية و التاريخية للبلاد ووصفها في خدمة السياحية قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورو المتوسطية تنافس السياحة الجهوية و العالمية

الكلمات المفتاحية: التقييم القطاع السياحي في الجزائر ، السياسة السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(***SDAT 2025***)

Summary

The study concluded that tourism has become the main engine of national and the locomotive dragging to many other sectors and is ،development located a significant deal with his studies and planned and directed and experience ،employed public interest consistent with the logic of wisdom which is ، and this is what is not present in Algeria ،and statesmanship although the ،suffering and wandering of several problems in this sector but it is still at a standstill and stray far ،tourism potential is available this decline is linked to its ،from the true concept of development dependence on the old path and the lack of monitoring and evaluation but what is ،and accreditation only on what petroleum industry brings that Algeria has realized the need to strengthen ،observed in recent times modernize and give it a real place it deserves.It ،the tourism sector rushed in the application of the Master Plan for the creation of tourism in which is a reference to the policy of tourism framework and a tool ،2025 ،to translate the will of the state in the development of natural abilities cultural and history of the country in order to upgrade the degree of excellence in the Euro-Mediterranean region to compete with regional and international tourism.